

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسرني أن أقدم للكونغرس التقرير الفصلي الخامس لمكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وهذا التقرير يتفق مع متطلبات تقديم التقارير للقانون العام رقم 106-108 كما هو معدل، ويوثق التقدم الذي أحرزناه منذ التقرير الفصلي الصادر في 30 كانون الأول/يناير 2005، كما أنه يقوم بتحديث وضع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ازدادت الالتزامات التعاقدية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق خلال فترة التقرير من 56.8% إلى 60%، كما ازدادت المصروفات من 13.7% إلى 23%.

في آخر تقرير لنا أشرت إلى أن مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كان يعيد تشكيل قدراته لتنفيذ مهمتنا الهامة والخاصة بالإشراف. ساد اعتقاد لعدة أشهر خلال السنة الماضية بأنه بموجب التشريع السابق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سنتوقف عن العمليات في نهاية السنة التقويمية 2004، وقد مددت إعادة التقييض التشريعي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أواخر تشرين الأول/أكتوبر للمنظمة للاستمرار في مهمتها لمدة عشرة شهور بعد أن تم ربط 80% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كضمان، كما أنها كلفت المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقديم التقارير حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بأكمله.

حقق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقدماً كبيراً في إعادة تثبيت وتنشيط عملياته، وقد نجحنا في اختيار وتعيين الموظفين الذين نحن بحاجة لهم لتحقيق أهداف مهمتنا، وفي نهاية شهر أيار/مايو سيكون عدد موظفينا في بغداد – المكونين بشكل رئيسي من مدققين ومقيمين ومحققين جنائيين – قد ازداد من 7 موظفين عاملين هناك منذ كانون الثاني/يناير إلى حوالي 30 موظفاً، وأنا فخور جداً بهؤلاء المهنيين ذوي الكفاءة العالية الذين رغبوا في الانضمام لفريقنا لخدمة بلدهم في العراق في هذه الأوقات العصيبة.

خلال فترة هذا الربع الذي يغطيه التقرير وضعنا خطة تدقيق جديدة شاملة للفترة 2005-2006، كما وأعلننا عن عدة عمليات تدقيق جديدة تصل إلى جوهر إدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لقد أدركنا الحاجة إلى المزيد من الدقة في تقديم التقارير حول كيفية استخدام صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لتنفيذ إعادة إعمار العراق، وما هي المشاريع الحالية وما هي الخطط المستقبلية للإعمار التي يتم وضعها، ويحتوي هذا التقرير على نظام جديد قمنا بتطويره ليجمع بين كافة التقارير حول عقود إعادة إعمار العراق وأنشطة المشاريع في قاعدة بيانات واحدة سهلة الإدراك.

في شهر شباط/فبراير خلال رحلتي السابعة إلى العراق قمت بزيارة كل واحدة من المنظمات التابعة للحكومة الأميركية المشاركة في إدارة وإعادة إعمار العراق، وطلبت منها تقديم بيانات مالية كاملة وأخرى خاصة بالعقود وإدارة المشاريع، وبعد مقاومة أولية استجابت هذه المنظمات بسرعة، إلا أنها قدمت بيانات ذات نوعية ونطاق متباينين، وقد أثار تحليلنا المبدئي لآلاف أسطر البيانات التي استلمناها تساؤلات هامة حول إدارة البرامج وموثوقية البيانات، وهكذا بدأنا عمليتي تدقيق لتقييم السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة للمنظمات التي تدير عملية إعادة الإعمار وكذلك نظم المعلومات المستخدمة لإدارة بيانات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يقدم هذا التقرير كذلك ملخصات لأربع عمليات تدقيق تمت مؤخراً وبيانات مختصرة لعمليات تحقيق مختارة. توصلت عمليتنا تدقيق من هذه العمليات التي بدأناها بموجب سلطتنا كمفتش عام لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى وجود نقص في أنظمة الرقابة وضعف في إدارة العقود وغيوب في إدارة المدفوعات النقدية، مما أدى إلى احتمال وجود احتيال، ولنكون أكثر وضوحاً شملت عمليتنا التدقيق هاتان موجودات من صندوق تنمية العراق وليس أموالاً أميركية مخصصة.

لقد وافق بشكل عام المسؤولون عن المواضيع الهامة التي تناولتها عمليات تدقيقنا مع النتائج التي توصلنا إليها ومع توصياتنا، وهم في بعض الحالات يقومون بإصلاح أية نواحي ضعف متبقية، ومن أجل أن نتيح لهم فرصة الاستجابة بشكل كامل، ولضمان أن تكون عمليات التدقيق عادلة وكاملة وموضوعية فقد مددت الموعد النهائي لملاحظاتهم، وهكذا بعد إعلام الكونغرس قمت بتأخير إصدار هذا التقرير لوقت قصير.

إننا نقصد أن يؤدي إشرافنا إلى تحسينات في الأداء التشغيلي وفي مسؤولية هؤلاء المشاركين في إعادة إعمار العراق، وتبين عمليات التدقيق التي تمت مؤخراً أننا نحقق تقدماً وأن بوسعنا إحداث تغيير.

بعد أن أصبحت قدراتنا راسخة ومع الدعم القوي لوزير الخارجية ووزير الدفاع أصبح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر قوة، وهو يتقدم إلى الأمام لتوفير إشراف أكثر عمقاً وشمولاً لاستثمار الولايات المتحدة في إعادة عمار العراق.

قدم في 7 أيار/مايو 2005

التوقيع

ستيوارت دبليو. بوين الابن
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

قائمة المحتويات

الجزء الأول

ملخص تنفيذي

تحقيق المهمة

إنجازات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجزء الثاني

مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تقارير التدقيق المنجزة

التقارير الأولية الصادرة

عمليات التدقيق الحالية

عمليات التدقيق المتوقفة

عمليات التدقيق المستقبلية

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

النشاط والتحليل التحقيقي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تقديم التقارير للفترة 1 كانون الثاني/يناير – 31 آذار/مارس 2005

أنشطة ومبادرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

التنسيق مع وكالات الإشراف الأخرى

تدريب المفتشين العاملين للوزارات العراقية

الأمن والتأمين

الدروس المستفادة/عوامل المخاطرة العالية

إشراف الوكالات الأخرى

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

تحقيقات الوكالات الأخرى

الخطط المستقبلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الخطط التشغيلية

خطة التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

برنامج المعلومات والعمليات

بناء قدرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجزء الثالث

تقديم التقارير حول إعادة إعمار العراق

تقديرات تكلفة إنجاز المشاريع

إدارة إعادة إعمار العراق

أدوار الوكالات

أنظمة الوكالات

أساليب إدارة إعادة الإعمار

تحليل المشاريع والعقود

نوعية البيانات

تحليل البيانات

تقييم إعادة إعمار العراق

بيانات التوظيف

النفط

الكهرباء

الاتصالات

أنشطة بناء الديمقراطية

قراءات أخرى

الجزء الرابع

أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني بموجب القانون العام 108-106

المصروفات التشغيلية

الأموال الأميركية الأخرى المعتمدة

القانون العام 108-11

برامج مساعدة القادة

الأموال العراقية

الأموال المصادرة

الأموال المستولى عليها

صندوق تنمية العراق

الأموال العراقية الأخرى المعادة المحتملة

برنامج النفط مقابل الغذاء

أموال المانحين

المساعدة الإنسانية

المساعدة الثنائية

منشأة الصندوق الدولي لإعادة الإعمار للعراق

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج قروض المانحين

تخفيض الديون العراقية

إيضاح بيانات مصادر واستخدامات أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق

الاختصارات والتعريفات

الحواشي الختامية

الملاحق

الملحق أ

المتطلبات القانونية

الملحق ب

حصص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب الوكالة

الملحق ج

وضع إنفاق العملة المصادرة

الملحق د

وضع إنفاق الموجودات المستولى عليها

الملحق هـ

منشأة الصندوق الدولي لإعادة إعمار للعراق

الملحق و

قائمة الدعم الدولي المتعهد به لإعادة إعمار العراق

الملحق ز

قائمة العقود

الملحق ح

خطة التدقيق

الجزء الأول

ملخص تنفيذي

انتقل مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى عامه الثاني من العمل مع إصدار أربعة تقارير تدقيق جديدة وتوسعة طاقم الموظفين المهنيين وخطة تدقيق مبتكرة توفر الإشراف المستمر على إعادة إعمار العراق. يشمل هذا التقرير الفصلي ملخصاً لعمليات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وكذلك استعراضاً لأنشطة الوكالات الأخرى التي لها مسؤولية الإشراف على إعادة إعمار العراق.

إن بعثة الولايات المتحدة للعراق مسؤولة عن قيادة جهود إعادة الإعمار وتحديد أولويات إعادة الإعمار، إلا أنه يوجد هناك على الأقل 12 وكالة حكومية أميركية لها أو كان لها مسؤولية مباشرة عن جزء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق¹ البالغة 18.4 بليون دولار. إن جعل المسؤولية والإدارة غير مركزية يعقد جهود تقييم الكيفية التي يتم بها استخدام الأموال الأميركية المخصصة. للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اهتمامات بما يلي:

- ما إذا كان من الممكن للمنظمات الحكومية الأميركية وضع تصور موثوق وموحد لكافة الأنشطة التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- ما إذا كانت المنظمات الحكومية الأميركية تستطيع تنفيذ تقديرات موثوقة لتكاليف إنجاز مشاريع إعادة الإعمار الحالية.
- ما إذا كانت الأنظمة المستخدمة لمتابعة مشاريع إعادة الإعمار يمكنها إنتاج تقارير تربط هذه المشاريع بالعقود التي تمولها.
- ما إذا كان من الممكن الإطلاع على بيانات العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتأكد من أنها موثوقة وكاملة.
- ما إذا كان المسؤولون عن العقود قادرين على التحقق من أن العمل تم إنجازه بشكل مقبول قبل إصدار الدفعات.

من أجل دعم نظرة أكثر اكتمالاً لوضع إعادة إعمار العراق أطلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبادرة للحصول على البيانات التي تبين بالتفصيل ماذا تم بناؤه، وما الذي سيتم بناؤه في العراق، وكم تم صرفه وكم سيتم صرفه، والفائدة التي حصل عليها العراقيون من التمويل الأميركي، ويعتبر نظام معلومات إعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه في صميم هذه المبادرة.

يتم تزويد نظام معلومات إعادة إعمار العراق بالبيانات التي تقدمها الوحدات المسؤولة عن إعادة إعمار العراق، وبالرغم من أن بيانات خط القاعدة هذا مبدئي وغير مكتمل فإنه يغطي أكثر من 6700 مشروع أمر عمل وإجراء تعاقد، وفي السابق كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقدم التقارير فقط عن العقود التي تبلغ قيمتها أكثر من 5 مليون دولار، ومن ضمن هذه العقود استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بيانات جزئية أتاحت تقييم 10% فقط من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سيكون نظام معلومات إعادة إعمار العراق شاملاً للمشاريع والعقود الممولة بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستخدام نظام معلومات لإعادة إعمار العراق لتصميم وأداء عمليات التدقيق والتحقق ذات الأهمية القصوى، وستكون منظمات الإشراف الأخرى قادرة على الوصول إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق لتسهيل إشراف صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

تحقيق المهمة

بعد وقت قصير من إعادة التفويض التشريعي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في أواخر عام 2004 أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برنامجاً قوياً لاختيار الموظفين وتعيينهم، ونتيجة لذلك تضاعفت نسبة المدققين والمحققين في بغداد ثلاث مرات بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2005، وتنص

خطط التعيين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر أيار/مايو 2005 على تحديد مكان 72% من مدققها ومحققها في العراق.

تبين خطة التدقيق لعامي 2005 – 2006 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتفصيل الكيفية التي سيقوم بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقييم اقتصاد وكفاءة وفاعلية ونتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق، وكخطوة تالية لفريق التدقيق التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سيقوم الفريق بأداء سلسلة واسعة من عمليات التدقيق والمراجعة في المواقع البعيدة لعدة مواضيع، بما في ذلك:

- أنظمة وأساليب الرقابة الداخلية للمنظمات الحكومية الأميركية لقياس استخدام أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق وتقديم التقارير حول ذلك ومتابعته.
- أساليب اختيار وتحديد أماكن إدارة وموظفي العقود ذوي الكفاءة للمشاريع.
- إدارة وأساليب الرقابة على أنظمة الإمدادات.
- أساليب إدارة وأنظمة السجلات.
- تخطيط وأداء وإدارة خطط وتنفيذ عقود الإعمار والعقود غير المتعلقة بالإعمار.

يحتوي الملحق (ح) على خطة التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

إنجازات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نشطاً في عدة نواح منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005 بما في ذلك:

- إجراء عمليات تدقيق وتحقيقات.
- دعم المفتشين العاملين للعراق.
- تنسيق الإشراف على إعادة إعمار العراق بين مختلف وكالات التدقيق.
- العمل على المجالات التي هي موضع الاهتمام المستمر.

إجراء عمليات التدقيق

منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربعة تقارير تدقيق نهائية، وهو يقوم بسبع عمليات تدقيق حالية، وخلال نفس الفترة الزمنية أصدر المفتش العام الخاص سبع عمليات تحقيق واستمر في العمل على 34 تحقيق حالي.

حددت عمليات التدقيق المنجزة خلال فترة التقرير عيوباً هامة ونواحي ضعف كبيرة في الرقابة الإدارية على إدارة البرامج وأنظمة إدارة العقود التي تتبع المعلومات التعاقدية اللازمة لمتابعة سير البرامج والمشاريع، وفيما يلي ملخصات للنتائج التي تم التوصل إليها في أربعة تقارير تدقيق منجزة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- 1- لم تمتثل ايجيس ديفينس سيرفيسيز ليمتد بشكل كامل لكافة المتطلبات في خمس نواحي من العقد الذي خضع لهذا التدقيق (العقد رقم W91150-04-C-003)، وبالتحديد لم تقدم ايجيس وثائق كافية لبيان أن جميع موظفيها الذين صدرت لهم أسلحة كانوا مؤهلين لاستخدام هذه الأسلحة أو أن موظفيها العراقيين تم فحصهم بالشكل المناسب لضمان أنهم لا يشكلون تهديداً أمنياً داخلياً، كذلك لم تقم ايجيس بشكل كامل بأداء عدة مسؤوليات محددة يتطلبها العقد في مجالات المؤهلات التفصيلية للأمن الشخصي ومراكز العمليات الإقليمية وحراس الأمن والرقابة على التنقلات. إلى جانب ذلك حددنا عيوباً في متابعة العقود من قبل مكتب المشاريع والعقود.

نتيجة لذلك لا يوجد ضمان أن ايجيس توفر أفضل مستويات السلامة والأمن لموظفي ومرافق الحكومة ومقاولي إعادة الإعمار، حسبما يتطلب العقد.

يقدم التقرير سبع توصيات.

2- لم يمارس مكتب مدير حسابات صندوق تنمية العراق الرقابة والمسؤولية الكاملتين على حوالي 119.9 مليون دولار من نقد صندوق تنمية العراق صدرت لوكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى دعماً لمشاريع البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة، ونتيجة لذلك لم يمثل بشكل كامل مدير حسابات صندوق تنمية العراق ووكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى للإرشاد المنطبق ولم يمارسوا الرقابة بالشكل المناسب أو يظهروا محاسبياً ويسلموا الموجودات النقدية لصندوق تنمية العراق. إضافة إلى ذلك توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن وكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى ومدير حسابات صندوق تنمية العراق لا يستطيعون البيان محاسبياً أو دعم ما يزيد عن 96.6 مليون دولار نقداً وعلى شكل مقبوضات.

حدد التدقيق نواحي ضعف هامة في الرقابة من حيث أن مدير حسابات صندوق تنمية العراق ووكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى لم يمثلوا بشكل كامل للإرشاد المنطبق، ولم يمارسوا الرقابة ويظهروا محاسبياً ويسلموا الموجودات النقدية لصندوق تنمية العراق، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة الموجودات النقدية. أثناء هذا التدقيق أحييت الأدلة على احتمال حدوث احتيال إلى مساعد المفتش العام للتحقيقات التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حيث اعتبرت هذه الإجراءات مناسبة.

يقدم التقرير ثماني توصيات.

3- لم يقيم مكتب المشاريع والعقود بشكل مناسب بمراجعة العقود البالغ عددها 37 عقداً وملفات العقود المتعلقة بها المقدرة قيمتها بما يزيد عن 184 مليون دولار من أجل دعم المعاملات المتعلقة بعمليات إدارة العقود بشكل كامل. إلى جانب ذلك، لم يستطع مكتب المشاريع والعقود أن يقدم 21% أو 10 ملفات عقود من ملفات العقود التي بلغ عددها 48 عقود اختيرت بشكل عشوائي من أجل مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لها. يقوم مكتب المشاريع والعقود بشكل عام بمنح العقود التي تحتوي بالشكل المناسب على بيانات عمل معدة وتسليمات عقود محددة وشروط عقود متفق عليها بشكل واضح، على أن التدقيق حدد عيوباً هامة في عمليات إدارة العقود وأنظمة الرقابة، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بأن بيانات ملفات العقود متوفرة وكاملة ومتسقة وموثوقة، أو أنه يمكن استخدامها لمتابعة وتقديم التقارير حول وضع نشاط المشاريع المتعاقد عليها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

حدد التدقيق نواحي ضعف هامة في أنظمة الرقابة الإدارية الإدارية ملفات العقود، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

يقدم التقرير سبع توصيات.

4- لم يمثل بشكل كامل مكتب المشاريع والعقود للمتطلبات المبينة في مذكرة من وزير المالية في الحكومة العراقية المؤقتة إلى مكتب إدارة المشاريع "إدارة صندوق تنمية العراق - العقود الممولة" 15 حزيران/يونيو 2004 لمتابعة إدارة عقود صندوق تنمية العراق، ولم يستطع مكتب المشاريع والعقود ومراقب مجموعة دعم المنطقة المشتركة - الوسطى بشكل دقيق تحديد القيمة الحالية للالتزامات ودفعات والالتزامات غير المدفوعة لعقود صندوق تنمية العراق، على أنه يبدو أن الدفعات النقدية كانت تتم في موعدها. إضافة إلى ذلك لم تتوفر لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة الرقابة اللازمة والوثائق المناسبة من أجل قيامه بشكل فعال بأداء مسؤولياته فيما يتعلق بمتابعة وإدارة العقود التي يمولها صندوق تنمية العراق.

حدد التدقيق نواحي ضعف هامة في الرقابة الإدارية على محاسبة مطلوبات عقود صندوق تنمية العراق وعبوباً كبيرة في إدارة العقود، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة العقود التي يمولها صندوق تنمية العراق، أو أن أموال صندوق تنمية العراق استخدمت بأسلوب شفاف أو أنها استخدمت للأغراض التي أمر بها قرار الأمم المتحدة رقم 1483.

قدم التقرير ست توصيات.

دعم نظام المفتش العام العراقي

كان المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مؤيداً نشطاً لإنشاء مكاتب مفتشين عامين لتسع وعشرين وزارة عراقية وتوفير التدريب والتقييم للذين يساعدان في تحديد العمليات المستمرة. زاد العدد الإجمالي لموظفي المفتشين العاملين العراقيين من صفر قبل سنة إلى أكثر من 1400 موظف بقليل، مع 310 مدققاً و 420 مفتشاً و 270 محققاً يعملون في جميع الوزارات البالغ عددها 29 وزارة، وتشمل إنجازاتهم ما يلي:

- أكثر من 1000 عملية تفتيش تم القيام بها.
- أكثر من 650 تحقيقاً تم إجراؤه.
- أكثر من 800 تقرير تدقيق صدرت.

تنسيق الإشراف على إعادة إعمار العراق

يقدم التقرير الفصلي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ملخصات لعمليات التدقيق والتحقيقات التي قام بها جميع أعضاء مجلس المفتشين العاملين العراقي. يقوم المفتش العام الخاص بالتنسيق والتعاون مع أعضاء مجلس المفتشين العاملين العراقي لضمان عدم حدوث ازدواج في الجهود، وأن المبادرات تقيد جميع أعضاء مجلس المفتشين العاملين العراقي. أعتزف رئيس لجنة الشيوخ لأمن الوطن والشؤون الحكومية بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أنه نقطة التنسيق الوحيدة للإشراف على إعادة الإعمار.

نواحي الاهتمام المستمرة

أخيراً استمر التهديد على الحياة والممتلكات ليكون عائقاً رئيسياً لنشاط إعادة الإعمار، وابتداء من 31 آذار/مارس 2005 ارتفعت حصيلة القتلى من المدنيين الذين يعملون في عقود تمويلها الحكومة في العراق إلى 276 – أي زيادة مقدارها 19% ابتداء من 31 كانون الأول/ديسمبر 2004، وفي الربع الأول من عام 2005 زادت مطالبات التأمين بموجب قانون قاعدة الدفاع بمقدار 45.2%، بما في ذلك 2582 مدنياً يعملون لمقاولين أميركيين في العراق.

نظرة عامة لهذا التقرير

إن هذا التقرير الفصلي مرتب حسب الأجزاء والأجزاء الفرعية التالية:

الجزء الأول: ملخص تنفيذي

الجزء الثاني: إشراف المفتش العام الخاص على إعادة إعمار العراق

- مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- أنشطة ومبادرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- إشراف الوكالات الأخرى
- الخطط المستقبلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجزء الثالث: أنشطة إعادة إعمار العراق

- تقديم التقارير حول إعادة إعمار العراق
- إدارة إعادة إعمار العراق
- تحليل المشاريع والعقود

- تقييم إعادة إعمار العراق

الجزء الرابع: مصادر واستخدامات الأموال لإعادة إعمار العراق

- أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والأموال الأميركية المخصصة الأخرى
- الأموال العراقية
- أموال المانحين

الجزء الثاني إشراف المفتش العام الخاص على إعادة إعمار العراق

يتطلب القانون العام 106-108 (القانون العام 106-108) كما هو معدل أن يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقديم التقارير إلى الكونغرس فصلياً حول سير نشاطه، وكذلك حول جهود إعادة إعمار العراق التي تقوم بها الوكالات الحكومية الأخرى، ويغطي هذا الجزء المواضيع التالية:

- مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- أنشطة ومبادرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- إشراف الوكالات الأخرى.
- الخطط المستقبلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في مجتمع المفتش العام يعتبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فريداً، وكمنظمة لها فترة محدودة وذات استقلال في الموازنة ومهمتها ضيقة المدى فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يوفر الإشراف على الأموال الأميركية المخصصة في مكان بعيد يكتنفه العنف.

إن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو خليفة المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة. في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أعيدت تسمية سلطات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وتم تعديلها بموجب حكم لقانون تفويض الدفاع الوطني في عهد رونالد ديليو ريغان للسنة المالية 2005 (القانون العام 108-375)، وقد عدل هذا القانون القانون العام 106-108 وأتاح الإشراف المستمر على الأموال المخصصة لإغاثة وإعادة إعمار العراق بدون نقل أو تحويل المسؤولية.

بالنسبة للبرامج والعمليات التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توفير ما يلي:

- عمليات تدقيق وتحقيقات مستقلة وموضوعية.
- القيادة والتنسيق لتحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية.
- منع واكتشاف الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.
- وسيلة لإعلام وزير الخارجية والدفاع بالمشاكل والعيوب الحالية بشكل كامل.

إن القانون العام رقم 106-108 (قانون مخصصات الطوارئ الإضافية للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان 2004) كما هو معدل، وقانون المفتش العام لسنة 1978 يتطلبان أن يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بما يلي:

- الإعداد لإجراء عمليات تدقيق وتحقيقات مستقلة وموضوعية والإشراف عليها.
- الإعداد لتوفير القيادة والتنسيق المستقلين والموضوعيين وتقديم التوصيات حول السياسات المصممة لتحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة برامج وعمليات إعادة إعمار العراق.
- منع واكتشاف الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.
- مراجعة التشريعات والأنظمة الحالية والمقترحة وعمل التوصيات المناسبة.
- الحفاظ على علاقة عمل فعالة مع الوكالات الفيدرالية والحكومية والمحلية والوكالات غير الحكومية الأخرى فيما يتعلق بالمهام المفوضة للمفتش العام.
- إعلام وزير الخارجية والدفاع والكونغرس بالمشاكل وحالات سوء الاستخدام والعيوب الهامة، ومتابعة سير الإجراءات التصحيحية والإجراءات التنفيذية.
- الامتثال لمعايير التدقيق للمراقب العام وتجنب الازدواجية في أنشطة مكتب المساءلة الحكومية.
- الإبلاغ عن حالات الإخلال بالقانون للمدعي العام الأميري وكذلك الإبلاغ عن المحاكمات والإدانان التي نجمت.
- مسك سجلات ذات أغراض متعددة، بما في ذلك استخدام الأموال لإعادة إعمار العراق، لتسهيل عمليات التدقيق والتحقيقات المستقبلية.
- تقديم التقارير (الفصلية ونصف السنوية).

يتوفر الميثاق القانوني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على الموقع:

<http://www.sigir.mil/laws.html>.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء عمليات التدقيق لتنفيذ مهمته لتحسين الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة برامج وعمليات إعادة إعمار العراق ولاكتشاف ومنع الهدر والاحتيال وسوء الاستخدام.

يشمل نطاق عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يلي:

- الإشراف على الالتزامات وصرف الأموال المستخدمة في إعادة إعمار العراق.
- متابعة ومراجعة أنشطة إعادة الإعمار الممولة بهذه الأموال.
- متابعة ومراجعة العقود الممولة بهذه الأموال.
- متابعة ومراجعة تحويل هذه الأموال والمعلومات المتعلقة بها بين دوائر ووكالات ووحدات الولايات المتحدة والوحدات الخاصة غير الحكومية.
- الاحتفاظ بسجلات خاصة باستخدام هذه الأموال لتسهيل عمليات التدقيق المستقبلية.

لتنفيذ مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعمل لديه طاقم من المدققين المهنيين معينين في الخدمة المستثناة، وتم اختيارهم من الوكالات الحكومية الفيدرالية، ولمدققي المفتش العام لخاص لإعادة إعمار العراق خلفية قوية في تدقيق الإنجاز. يشمل طاقم التدقيق كذلك فريق تقييم فني مختص يشمل موظفين مدربين في مجالات الهندسة والنقل والإمدادات، وستحسن مبادرات التعيين المستمرة التي يقوم بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التغطية التدقيقية مع مزيد من الموظفين الذين هم على علم بالسياسات والإجراءات والأنظمة المستخدمة في العراق.

منذ تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للكونغرس المؤرخ في 30 كانون الثاني/يناير 2005، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربعة تقارير نهائية حول عمليات تدقيق تتناول أساليب وأنظمة الرقابة التشغيلية والمالية، وهناك سبع عمليات تدقيق تتم حالياً، كما أن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مشروع تدقيق مخططين وسلسلة عمليات تدقيق مخططة عددها ثمانية. لم يتوقف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن أية عمليات تدقيق أثناء فترة هذا التقرير، ويتم أداء كافة أعمال التدقيق بموجب معايير التدقيق المقبولة بشكل عام التي نصح المراقب الأميركي باتباعها.

تقارير التدقيق المنجزة

أنجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أربعة تقارير تدقيق منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005، ويبين الشكل 1-2 قائمة بتقارير التدقيق المنجزة من 30 كانون الثاني/يناير 2005 إلى 30 نيسان/أبريل 2005، ويمكن الحصول على النص الكامل لكافة تقارير التدقيق المنجزة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

http://www.sigir.mil/audit_reports.html

تقارير التدقيق المنجزة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ 30 كانون الثاني/يناير 2005		
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار
008-05	إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق	30 نيسان/أبريل 2005
007-05	إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	30 نيسان/أبريل 2005
006-05	الرقابة على النقد المزود لجنوب - وسط العراق	30 نيسان/أبريل 2005
005-05	الامتنال للعقد رقم دبليو 911 أس أو - 04 - 0003 الممنوح لشركة أيجيس ديفينس سيرفيسز ليمتد	20 نيسان/أبريل 2005

جدول رقم 1-2

الامتثال للعقد رقم دبليو 911 أس أو - 04 - 0003 الممنوح لشركة أيجيس ديفينس سيرفيسز ليمتد
تقرير رقم 005-05 صادر في 20 نيسان/أبريل 2005

كان الهدف العام للتدقيق تحديد ما إذا كان المقاول يمتثل لأحكام العقد، وبالتحديد كان على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد ما إذا كان المقاول يقدم خدمات مناسبة ووثائق صحيحة وفواتير مناسبة كما هو مطلوب بموجب العقد.

لم تمتثل شركة أيجيس بشكل كامل لكافة المتطلبات في خمس نواحي من العقد، وبالتحديد لم تقدم أيجيس ووثائق كافية لتبين أن جميع موظفيها الذين صدرت لهم أسلحة كانوا مؤهلين لاستعمال هذه الأسلحة، أو أن موظفيها العراقيين تم فحصهم لضمان أنهم لا يشكلون تهديداً أمنياً داخلياً. كذلك لم تكن أيجيس تقوم بالعديد من مسؤولياتها المحددة التي يتطلبها العقد في مجالات مؤهلات الأمن الشخصي ومراكز العمليات الإقليمية وحراس الأمن والرقابة على التفتحات. إضافة إلى ذلك حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عيوباً في متابعة العقود من قبل مكتب المشاريع والعقود.

نتيجة لذلك لا يوجد ضمان بأن أيجيس تقدم أفضل سلامة وأمن ممكنين لموظفي الحكومة والمقاولين وللمرافق حسبما يتطلب العقد.

اتفقت الإدارة مع النتائج التي تم التوصل إليها ومع التوصيات التي قدمت في التقرير، وقد احتوى التقرير على سبع توصيات، واتخذت الإجراءات كما أنه يتم اتخاذها لتصحيح العيوب التي تم الإبلاغ عنها.

الرقابة على النقد المزود إلى جنوب - وسط العراق
تقرير رقم 006-05 صادر في 30 نيسان/أبريل 2005

كان الهدف العام للتدقيق تحديد ما إذا كان موظفو الدفاع في مواقع مختارة في جنوب العراق قد امتثلوا للإرشاد المنطبق ومارسوا الرقابة بشكل مناسب وبيّنوا محاسبياً الموجودات النقدية والمصروفات لصندوق تنمية العراق. وبالتحديد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما إذا قام وكلاء الأموال بما يلي:

- مارسوا الرقابة بشكل مناسب على الموجودات النقدية.
- بيّنوا محاسبياً بشكل كامل الموجودات النقدية والمصروفات.
- أعادوا الموجودات النقدية بالشكل المناسب.

حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك ما إذا كانت المصروفات تمتثل للإرشاد الذي يحدد حدود الدولار والاستخدامات المسموح بها.

أنشاء سير التدقيق حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجود عيوب في الرقابة على النقد المزود للمنطقة الجنوبية - الوسطى، حيث كانت هذه العيوب كبيرة إلى الحد الذي تطلب اهتماماً فورياً وتقديم تقارير منفصلة، كما كانت هذه العيوب هامة إلى الحد الذي منع فيه في البداية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من إنجاز الأهداف المبينة، وسيتناول تقرير تدقيق منفصل أهداف التدقيق الأصلية.

لم يرق مكتب مدير حسابات صندوق تنمية العراق بممارسة الرقابة الكاملة والمسؤولية عن حوالي 119.9 مليون دولار من نقد صندوق تنمية العراق الذي صدر لوكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى دعماً لمشاريع البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة. إن الوسائل التي استخدمها مكتب مدير حسابات صندوق تنمية العراق لإكمال مراقبة وعمل سجلات دقيقة لإصدار هذا النقد إلى وكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى لتسوية أرصدة الحسابات النقدية لهؤلاء الوكلاء كانت تشوبها العيوب، وبالتحديد لم يرق مدير حسابات صندوق تنمية العراق بما يلي:

- الالتزام بعملية التسوية بالنسبة لوصولات الدفعات النقدية لضمان أن سجلات محاسبة النقد كانت مكتملة ودقيقة ومطابقة.
- طلب ووثائق محاسبة النقد لتحديد إجمالي مبالغ الأموال المزودة لوكلاء الدفع.

- توثيق التحويلات النقدية بين وكلاء الدفع بالشكل المناسب.
- مراجعة الوثائق المطلوبة وتسوية الحسابات النقدية لجميع وكلاء مستوى القسم كل 30 يوماً، وإصدار التعليمات لهؤلاء الوكلاء لمراجعة الوثائق المطلوبة وتسوية الحسابات النقدية لوكلاء الدفع الميدانيين كل 30 يوماً.
- مراجعة الوثائق المطلوبة في الوقت المناسب.
- إصدار كتب تعيين لجميع الأفراد الذين أوكل لهم نقد.

نتيجة لذلك لم يمتلك بشكل كامل مدير حسابات صندوق تنمية العراق ووكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية – الوسطى للإرشاد المنطبق، ولم يراقبوا وبيّنوا محاسبياً ويسلموا الموجودات النقدية لصندوق تنمية العراق. توصل كذلك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن وكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية – الوسطى ومدير حسابات صندوق تنمية العراق لا يستطيعون البيان محاسبياً أو دعم ما يزيد عن 96.6 مليون دولار نقداً وعلى شكل مقبوضات.

حدد التدقيق وجود نواحي ضعف هامة في الرقابة الإدارية من حيث أن مدير حسابات صندوق تنمية العراق ووكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية – الوسطى لم يمتلكوا بشكل كامل للإرشاد المنطبق، ولم يراقبوا وبيّنوا محاسبياً ويسلموا الموجودات النقدية لصندوق تنمية العراق، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة الموجودات النقدية.

أنشاء التدقيق وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دلائل على احتمال وجود احتيال، وأحال هذه الأمور إلى مساعد المفتش العام للتحقيقات التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حيث اعتبرت هذه الإجراءات مناسبة.

اتفقت الإدارة مع النتائج التي تم التوصل إليها ومع التوصيات المقدمة في هذا التقرير. احتوى التقرير على ثمانية توصيات، وقد اتخذت الإجراءات أو يتم اتخاذها لتصحيح العيوب المذكورة في التقرير.

إدارة ملفات العقود لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تقرير رقم 007-05 صادر في 30 نيسان/أبريل 2005

كان الهدف العام للتدقيق تقييم ما إذا كانت العقود الممنوحة من قبل مكتب المشاريع والعقود لجهود إغاثة وإعادة إعمار العراق تحتوي على بيانات عمل معدة بالشكل المناسب وشروط عقد متفق عليها بشكل واضح وتسليمات عقد محددة. شمل التدقيق تقييماً للأساليب الإدارية والأنظمة الرقابية المتعلقة بتنفيذ العقد والتوزيع وتقديم التقارير والتصرف بالملفات من قبل مكتب المشاريع والعقود لمشاريع الإعمار في العراق.

لم يحتفظ مكتب المشاريع والعقود بالشكل المناسب بعقود عددها 37 عقداً وملفات العقود المتعلقة بها التي راجعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والمقدرة قيمتها بما يزيد عن 184 مليون دولار، وذلك من أجل أن تدعم بشكل كامل المعاملات المتعلقة بأداء عمليات إدارة العقود. إضافة إلى ذلك لم يستطع مكتب المشاريع والعقود تقديم 21% أو 10 ملفات عقود من بين العقود التي تم اختيارها عشوائياً والبالغ عددها 48 ملفاً، وذلك من أجل مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. يقوم مكتب المشاريع والعقود بشكل عام بمنح العقود التي تحتوي على بيانات عمل معدة بالشكل المناسب وتسليمات عقد محددة وأحكام عقد متفق عليها بشكل واضح، على أن التدقيق حدد عيوباً هامة في عمليات إدارة العقود وأنظمة الرقابة، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بأن بيانات ملفات العقود كانت متوفرة وكاملة ومتسقة وموثوقة، أو أنه يمكن استخدامها لمتابعة وتقديم التقارير حول وضع المشاريع المتعاقد عليها بشكل فعال لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

حدد التدقيق نواحي ضعف هامة في الرقابة الإدارية في إدارة ملفات العقود، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

اتفقت الإدارة مع النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي وردت في التقرير، وقد احتوى التقرير على سبع توصيات، وتم اتخاذ الإجراءات أو هي تتم لتصحيح العيوب المبلغ عنها.

إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق تقرير رقم 008-05 صادر في 30 نيسان/أبريل 2005

كان الهدف العام للتقرير تحديد ما إذا كان مكتب المشاريع والعقود قد امتثل لمذكرة وزير المالية في الحكومة العراقية المؤقتة "إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق"، 15 حزيران/يونيو 2004، وبالتحديد كان على المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يحدد ما إذا كان مدير مكتب المشاريع والعقود قد نفذ بشكل فعال المسؤوليات الموكلة إليه بموجب المذكرة لمتابعة والتأكد على إنجاز العقد والمصادقة و/أو إجراء دفعات وإدارة العقود أو المنح الممولة بأموال من صندوق تنمية العراق، ونظراً لعدم وجود وثائق وعدم كون السفر المطول إلى كافة مناطق مكتب المشاريع والعقود عملياً لم يستطع مدققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التأكيد على إنجاز كافة العقود التي تمت مراجعتها أو تقييم كافة نواحي إدارة العقود والمنح.

إلى جانب ذلك نظراً لأنه كان على مراقب مجموعة دعم المنطقة المشتركة – الوسطى وليس مكتب المشاريع والعقود مسؤولية المصادقة وإجراء الدفعات فقد عدل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الهدف الأصلي وهو تحديد ما إذا قام مدير مكتب المشاريع والعقود بمتابعة العقود بشكل فعال لضمان التسجيل الدقيق للالتزامات والدفعات والالتزامات غير المدفوعة والدفعات في حينها والوثائق الكافية للعقود والمنح الممولة بأموال من صندوق تنمية العراق.

لم يمتثل مكتب المشاريع والعقود بشكل كامل للمتطلبات المبينة في مذكرة وزير المالية في الحكومة العراقية المؤقتة إلى مدير مكتب إدارة العقود "إدارة العقود الممولة لصندوق تنمية العراق"، 15 حزيران/يونيو 2004، وذلك لمتابعة إدارة عقود صندوق تنمية العراق. لم يستطع مكتب المشاريع والعقود ومراقب مجموعة دعم المنطقة المشتركة – الوسطى أن يحددا بشكل دقيق القيمة الحالية للالتزامات والدفعات والالتزامات غير المدفوعة لعقود صندوق تنمية العراق، على أنه ظهر أن الدفعات النقدية كانت تتم في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك لم تتوفر لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة الرقابة الضرورية والوثائق المناسبة لأداء مسؤولياته بشكل فعال لمتابعة وإدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق.

حدد التدقيق نواحي ضعف هامة في الرقابة الإدارية في محاسبة مطلوبات عقود صندوق تنمية العراق وفي إدارة العقود، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق أو أن أموال صندوق تنمية العراق استخدمت بأسلوب شفاف، أو أنه تم استخدام أموال صندوق تنمية العراق للأغراض التي طلبها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483.

احتوى التقرير على ست توصيات. اتفقت إدارة مكتب المشاريع والعقود ومجموعة دعم المنطقة المشتركة – الوسطى مع النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات الواردة في التقرير، وقد اتخذت الإجراءات أو هي تتم لتصحيح العيوب المبلغ عنها. لم يتم استلام ملاحظات الإدارة على مسودة لهذا التقرير من رئيس بعثة سفارة الولايات المتحدة في بغداد أو من قائد القوة متعددة الجنسيات في العراق.

التقارير الأولية الصادرة

لا يوجد للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير تدقيق أولية من تاريخ تقديم التقرير.

عمليات التدقيق الحالية

حالياً يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في سبع عمليات تدقيق مستمرة.

أنظمة الرقابة النقدية على مسؤولي الدفع في جنوب العراق (مشروع رقم 2 D2004-DCPAAF-0034)

الهدف العام للتدقيق هو تحديد ما إذا كان مسؤولو الدفع في مواقع مختارة في جنوب العراق قد امتثلوا للإرشاد المنطبق ومارسوا الرقابة بالشكل المناسب وبنوا محاسيباً الموجودات النقدية والمصروفات لصندوق تنمية العراق، وستكون هذه عملية التدقيق الثانية في سلسلة عمليات التدقيق لأنظمة الرقابة على المدفوعات النقدية لصندوق تنمية العراق.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة

(مشروع رقم 0001 – D2005-DCPAAF-0034.2)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تقييم مدى مناسبة أنظمة الرقابة على برنامج الاستجابة الطارئة للقادة، وبشكل دقيق سيحدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما إذا كانت إجراءات تخصيص الأموال مناسبة، وإن الأموال استخدمت للأغراض المقصودة، وأنه تم عمل سجلات ودعمها بشكل دقيق.

نظم المعلومات المستخدمة لإدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(مشروع رقم D2005-DCPAAI-0004)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت نظم المعلومات التي تستخدمها منظمات الحكومة الأميركية تؤدي إلى الإدارة الفعالة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما سيحدد التدقيق ما إذا كانت نظم المعلومات هذه موثوقة بالشكل المناسب ومنسقة بشكل كافٍ بين هذه المنظمات لضمان تقديم التقارير الدقيقة والكاملة وفي الوقت المناسب إلى كبار المسؤولين الحكوميين والكونغرس حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

السياسات والإجراءات المستخدمة لإدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(مشروع رقم D2005-DCPAAP-0005)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية التي وضعتها منظمات الحكومة الأميركية تؤدي إلى الإدارة الفعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق، كما سيحدد التدقيق ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية منسقة بالشكل المناسب بين منظمات الحكومة الأميركية، وما إذا كانت قد أدت إلى اتساق كافٍ بين هذه المنظمات من أجل الإدارة الفعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق وإنجازها في الوقت المناسب.

أنظمة الرقابة على المعدات التي حصل عليها مقاولو الأمن

(مشروع رقم SIGIR-2005-0006)

الهدف العام لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة على المعدات التي حصل عليها مقاولو الأمن قد وضعت ونفذت وأنها فعالة.

العقود غير محددة التسليم – غير محددة النوعية لسلح الهندسة التابع للجيش الأميركي و/أو الخدمات المتعلقة بالإعمار المتوفرة للاستخدام أو المستخدمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

(مشروع رقم D2004-DCPAAC-0012)

أهداف التدقيق هي تحديد ما إذا كانت العقود قد منحت امتثالاً لللائحة الامتلاك الفيدرالية، وما إذا كان استخدام سلاح الهندسة للجيش الأميركي في منح العقود معقولاً واقتصادياً وكفوؤاً، وما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية في موضعها الصحيح لضمان الامتثال للهدف الأصلي للعقود، وأن أوامر العمل تتفق مع بيانات العمل للعقود.

توقف العمل بهذا المشروع مؤقتاً بسبب منتجات التدقيق ذات الأولوية الأعلى.

الإرسال والتوزيع الكهربائي لمحافظة أربيل بموجب أمر العمل رقم 003 للعقد رقم W914NS-04-D-0010

(مشروع رقم D2004-DCPAAC-0035)

الهدف العام للتدقيق هو تحديد ما إذا كان مقاولو مشروع الإرسال والتوزيع الكهربائي يمتثلون لأحكام أوامر العمل، كما أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سيقوم فاعلية متابعة ورقابة مكتب المشاريع والعقود.

توقف العمل بهذا المشروع مؤقتاً بسبب منتجات التدقيق ذات الأولوية الأعلى.

عمليات التدقيق المتوقعة

لم يوقف المفتش العام الخاص أية عمليات تدقيق أثناء فترة هذا التقرير.

عمليات التدقيق المستقبلية

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء عمليات تدقيق للإنجاز التي تقيم اقتصاد وكفاءة وفاعلية ونتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق، وسيتم إنجاز عمليات التدقيق هذه من خلال مشاريع تدقيق فردية لأمر محددة، وكذلك سلسلة عمليات تدقيق تقيم العناصر العديدة للمواضيع ذات العلاقة. من أجل التفاصيل المحددة أنظر خطة التدقيق 2005-2006 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الملحق (ح).

مشاريع التدقيق المخططة

تعيين وتوزيع موظفي إدارة المشاريع والمقاولين الداعمين لإعادة إعمار العراق

الهدف العام للتدقيق هو تحديد ما إذا كانت عمليات التعيين والتوزيع التي تقوم بها منظمات الحكومة الأميركية للموظفين المؤهلين لإدارة المشاريع والمقاولين الداعمة لإعادة إعمار العراق فعالة.

إدارة سجلات إعادة إعمار العراق

الهدف العام للتدقيق هو تحديد ما إذا كانت المنظمات الأميركية قد وضعت المتطلبات والأنظمة والأساليب المناسبة لإدارة السجلات والاحتفاظ بها لتسهيل عمليات التدقيق والتحقيقات المستقبلية.

سلسلة عمليات التدقيق المخططة

عمليات تدقيق أنشطة إعادة الإعمار (مواقع آمنة)

ستقيم سلسلة عمليات التدقيق هذه إدارة مراحل مختارة من مشاريع الإعمار ومشاريع غير خاصة بالإعمار، وسيتم إجراء عمليات التدقيق هذه مع تنوع كبير لأهداف تدقيق محددة.

عمليات تدقيق أنشطة إعادة الإعمار (مواقع غير آمنة)

ستقيم سلسلة عمليات التدقيق هذه مراحل مختارة من مشاريع الإعمار ومشاريع غير خاصة بالإعمار في نقاط زمنية محددة، وسيتم إجراء عمليات التدقيق هذه ضمن نطاق ضيق لأهداف تدقيق محددة لمشاريع مختارة لا يتوفر لها الأمن بالشكل المناسب لإتاحة المجال أمام موظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للقيام بإجراء زيارات للمواقع.

تقارير التدقيق من خلال المراقبة (إعمار)

سيتم إجراء هذا النوع من التدقيق لمشاريع إعمار مختارة لا يتوفر لها الأمن بالشكل المناسب، وذلك لإتاحة المجال أمام موظفي إدارة المشاريع إجراء زيارات للمواقع. سنتناول عمليات التدقيق هذه بشكل عام المعلومات الحالية ولكن غير الدائمة في نقطة زمنية معينة خاصة بمشاريع الإعمار، وهذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال وسائل غير تقليدية مثل المراقبة الجوية.

تقارير التدقيق من خلال المراقبة (غير خاصة بالإعمار)

سيتم إجراء هذا النوع من التدقيق لمشاريع مختارة غير خاصة بالإعمار لا يتوفر لها الأمن بالشكل المناسب، وذلك لإتاحة المجال أمام موظفي إدارة المشاريع إجراء زيارات للمواقع. ستتناول عمليات التدقيق هذه بشكل عام المعلومات الحالية ولكن غير الدائمة في نقطة زمنية معينة لمشاريع غير خاصة بالإعمار، وهذه المعلومات تم الحصول عليها من خلال وسائل غير تقليدية عدا عن زيارات موظفي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، إلا أنه سيتم إجراء عمليات التدقيق هذه وتقييمها من قبل مدققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وخبراء فنيين في هذا الموضوع. تشمل الأمثلة على هذه المشاريع برامج بناء الديمقراطية وبرامج التعليم العام وبرامج تطوير التوظيف في القطاع الخاص.

تقارير أنظمة الرقابة الداخلية (إعمار وغير متعلقة بالإعمار)

سيفحص هذا النوع من التدقيق أساليب وأنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة في مكانها المناسب من قبل مدراء المشاريع لقياس إنجاز المشاريع وإصدار التقارير حولها ومتابعتها، كما أنه سيقوم استخدام أساليب وأنظمة الرقابة الداخلية هذه. تتعلق عمليات التدقيق هذه بمشاريع في مواقع غير آمنة وتستلزم فحصاً منتظماً للأدلة عدا عن العمليات التي تتم من خلال المراقبة، ويمكن إجراؤها بالاشتراك مع أساليب التدقيق من خلال المراقبة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

عمليات تدقيق المتطلبات (إعمار وغير مختصة بالإعمار)

ستقيم سلسلة عمليات التدقيق هذه تحديد التخطيط والمتطلبات العامة للبدء في مشاريع الإعمار وغير الإعمار المستقبلية.

عمليات تدقيق برنامج تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار

ستقيم سلسلة عمليات التدقيق هذه أساليب الأعمال، وتبعاً لذلك تحديد الحد الأدنى من المتطلبات لنواح وظيفية محددة يمكنها ضمان استمرارية واقتصاد وكفاءة وفعالية ونتائج البرامج لإدارة المشاريع الحالية والمستقبلية للمحاولات مثل إعادة إعمار العراق.

عمليات تدقيق إدارة الإمدادات (اللوجستيات)

ستتناول سلسلة عمليات التدقيق هذه إدارة وأساليب مراقبة أنظمة الإمدادات التي تدعم جهود إعادة إعمار العراق.

تحقيقات

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يبقى تحديد ومنع والتحقيق في الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام في العراق تحدياً صعباً وملحاً. يستمر محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الحصول على الخبرة في العمل في هذه البيئة الفريدة، وقد تم تحديد أو ملء كافة وظائف المحققين الجنائيين بمحققين مؤهلين من ذوي الخبرة الذين يجلبون معرفة واسعة وخبرة عملية إلى تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الخاصة بالاحتيال في مجال العقود والمشتريات.

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وإدارة الطيران والفضاء القومية - مكتب المفتش العام بالعمل معاً لوضع نظام إدارة القضايا متصل بالشبكة، وسيتيح نظام تقديم التقارير على الشبكة الجديد للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للوكلاء الوصول إلى نظام تقديم تقارير وأرشيف على الشبكة من شأنه أن يزيد من دقة وسرعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أثناء عملية البت في التحقيقات الجنائية، ويعتبر نظام تقديم التقارير على الشبكة تقدماً هاماً في التقنية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وهو يوفر عدداً من المنافع الرئيسية، بما في ذلك:

- إمكانية الوصول من أي مكان.
- نظام إدارة قضايا بدون استخدام ورق.
- أرشيف دقيق.
- نظام موافقة إلكتروني للمشرفين.

النشاط والتحليل التحقيقي للمشرف العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ابتداءً من 11 نيسان/أبريل 2005 استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 131 قضية جنائية محتملة، ومن ضمن هذه القضايا أغلقت 62 قضية، وأحيلت 35 قضية إلى وكالات تحقيق أخرى، وبقيت 34 قضية مفتوحة، وهناك عشر قضايا أبلغ عنها أنها جنائية محتملة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2005، وأعيد تصنيف هذه القضايا بأنها أمور إدارية. أغلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 14 قضية، وأحال 3 قضايا وفتح 7 قضايا.

ملخصات لقضايا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تبين هذه الملخصات مدى أنشطة التحقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أثناء فترة التقرير:

- استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ادعاءات من مسؤولين في مكتب المشاريع والعقود بأن أحد المقاولين كان يببالغ بفواتيره بمقدار 15 مليون دولار تتعلق بتصليح خطوط أنابيب النفط وأمن خطوط الأنابيب. وقد حدد التحقيق أن العقد لم ينص على العدد المتوقع للموظفين أو المعدات الموعودة في العقد، ومنذ ذلك الوقت غادر المقاول العراق، إلا أن مكتب المشاريع والعقود أوقف دفعات مقدارها 15 مليون دولار للمقاول، ويجادل المقاول بشأن هذه الدفعات الموقوفة. نتيجة لتحقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقوم حكومة الولايات المتحدة بمراجعة الظروف التي أدت إلى إيقاف الدفعات، ويجب على الحكومة أن تحدد ما إذا كانت الدفعات الموقوفة مبررة وما إذا كان المقاول مسؤولاً عن مبالغ إضافية، وعند الفصل في هذا الأمر فإنه سيتم إغلاقه. (القضية رقم 0100-04).
- استخدمت وزارة الشباب والرياضة العراقية مقاولاً من سلطة الائتلاف المؤقتة لتدريب فريق هواة رياضي عراقي نافس في مباراة في بلد آخر، وكان مساعد المدرب عضواً في الخدمة العسكرية وكان يحصل على 40000 دولار نقداً من سلطة الائتلاف المؤقتة مقابل الإقامة والطعام والمصروفات الضرورية أثناء الرحلة. خسر عضو الخدمة مبلغ 20000 دولار من النقود في المقامرة واعترف بذنبه، وقد أعلم قائد عضو الخدمة بالحادثة والحكم معلق. كانت هذه القضية قد نوقشت في التقرير المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 المقدم إلى الكونغرس. (قضية رقم 04-0031).
- دخل مواطن كويتي يعمل مترجماً متطوعاً أحد البنوك العراقية وطلب صرف حوالي 200.000 دولار من الدنانير العراقية "السويسرية" بأوراق دينار عراقي، وقدم كتباً من مسؤولين اثنين من سلطة

الائتلاف المؤقتة تصادق على الصرف، وقد تردد موظفو البنك بإجراء الصرف - حيث لم تكن الدنانير العراقية "السويسرية" عملة قانونية في ذلك الوقت - إلا أن الموظفين أحسوا بالتهديد من قبل المترجم والسلطة الظاهرة للكتب، وبعد التحقيق أعاد المترجم 29.000 دولار، وقد جرى توبيخ أحد موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة، ولم يتخذ إجراء بشأن المسؤول الآخر لسلطة الائتلاف المؤقتة، ولم يمكن معرفة مكان المترجم، وهناك مطالبة بإعادة مبلغ 29.000 دولار فيما يتعلق بهذا الأمر. وكانت هذه القضية قد نوقشت أصلاً في التقرير المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 المقدم إلى الكونغرس. (قضية رقم 04-0058).

- طلب مكتب المشاريع والعقود أن تشمل عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعة لوثائق عقود وبناء مبنى الجمعية الوطنية العراقية، وقد كان مكتب المشاريع والعقود مهتماً بجودة البناء وعملية المنح والأموال المطلوبة. أكملت عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعتها بمساعدة من محققي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ولم تكن هناك دلائل على وجود احتيال، وتم إغلاق هذه المسألة. (قضية رقم 05-004).
- استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من وكالة تدقيق عقود الدفاع مذكرة إنذار مبكر بوجود مخالفات مشكوك فيها للأصول المرعية تتعلق بانتهاك القانون العام رقم 99-634 "قانون تطبيق محاربة العيول الخفية لعام 1986"، وقد ادعت الشكوى أن إدارياً في منشأة عراقية كان يطلب عمولات خفية من مقاولي الباطن الذين كانوا يقومون بالعمل في المنشأة، وحدد التحقيق الأولي أن الحكومة الأميركية لم تفقد أية أموال وأن العمل كان جارٍ في التجديدات. ثار نزاع بين المقاول الرئيسي ومقاولي الباطن بشأن التكلفة والعمل المنجز، ونظراً لأن الإداري هو مواطن عراقي فقد أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأمر إلى المفتش العام في وزارة الصحة. (قضية رقم 05-0010).
- استلم المفتش العام الخاص معلومات مفادها أن موظفاً سابقاً في سلطة الائتلاف المؤقتة والذي عين في شركة مقاولات حاول الحصول على معلومات من مكتب إدارة البرامج حول عقد مطروح حالياً لتقديم العروض. وفي مناسبة ثانية حاول الموظف مرة أخرى الحصول على معلومات من مكتب إدارة البرامج بالنسبة لعقد آخر قدمت له شركة مقاولات عرضاً، وقد رفض موظفو مكتب إدارة البرامج كلتا المحاولتين، ولم يتم إعطاء أية معلومات، كما لم تتأثر العقود بهذه الطلبات. لم يجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دلائل على نشاط جنائي أو فقدان أموال للحكومة الأميركية. (قضية رقم 04-0101).
- استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ادعاءً من وكالة إدارة عقود الدفاع بأن عاملاً عراقياً في مطار بغداد طلب بقشيشاً لإنزال حمولة وجهتها المنطقة الدولية، لم يتم دفع أية أموال ولم يتأثر سير العمل. أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق القضية إلى وزارتي الداخلية والنقل العراقيتين، ولم يتم الإبلاغ عن أية محاولات لابتزاز الأموال في المطار. (قضية رقم 04-0077).
- استلم محققو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معلومات بأنه تتم سرقة سيارات من وزارة النقل العراقية وتباع في إيران، وقد أظهرت المراجعة للمواد عدم مشاركة سلطة الائتلاف المؤقتة أو الجنود الأميركيين أو المنظمات المدنية أو القوة متعددة الجنسيات في العراق في ذلك. أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا الأمر إلى المفتش العام في وزارة النقل العراقية. (قضية رقم 04-0107).
- استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق شكوى من مسؤول في مكتب المشاريع والعقود بشأن خدمات الأمن التي يقدمها المقاولون، وقد تطورت الادعاءات الأولية إلى تحقيق في عملية منح العقد، وادعى بأن مسؤول العقود عكس قرار مجلس مراجعة العقود الخاص بمنح العقد، وقدم مسؤول العقود المبرر إلى المجلس العام لسلطة الائتلاف المؤقتة لمراجعته، ووافق ذلك المجلس على قرار مسؤول العقود وحدد بأن العقد منح بالشكل المناسب. أغلقت القضية بناء على مراجعة المجلس العام. (قضية رقم 05-0001).

ينظم الجدول رقم 2-2 القضايا المفتوحة البالغ عددها 34 قضية حسب فئة التحقيق.

القضايا المفتوحة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في 11 نيسان/أبريل 2005	
فئة التحقيق	القضايا المغلقة
احتيايل مشتريات	6
سرقة	6
استيفاء تكلفة غير مناسبة/إبدال المنتج	5

4	رشاوى/عمليات خفية/يقشيش
3	تلاعب بالعروض
3	فساد عام (العراق)
1	جرائم كومبيوتر
1	تضارب مصالح
1	اختلاس
1	مطالبات غير صحيحة
صفر	مخالفة معايير السلوك
3	أخرى

الجدول رقم 2-2

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إن الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق موجود في نفس المكان مع الخط الساخن في مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع. يمارس الخط الساخن لمكتب المفتش العام لوزارة الدفاع الرقابة التشغيلية على الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب مذكرة تفاهم مصممة لزيادة كفاءة عمليات الخط الساخن إلى أقصى حد.

يسهل الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام وسوء الإدارة وحالات الاستيلاء في كافة البرامج المرتبطة مع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي. يستلم هذا الخط الاتصالات المباشرة والهاتفية والبريدية ورسائل الفاكس والاتصالات عبر الشبكة من أناس في العراق والولايات المتحدة وفي مختلف أرجاء العالم. يقوم بصيانة الخط الساخن ثلاثة أعضاء في طاقم الموظفين، ومن المقرر تعيين محقق في بغداد في الربع القادم.

تقديم التقارير للفترة من 1 كانون الثاني/يناير – 31 آذار/مارس 2005

ابتداء من 31 آذار/مارس 2005 باشر الخط الساخن 374 قضية خط ساخن منذ إنشائه، ويحتوي الجدول 2-3 على ملخص لهذه القضايا.

قضايا الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق						
الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق		مستملة		مغلقة		مستمرة
الربع الأول	يناير – مارس 2005	الإجمالي المتراكم	يناير – مارس 2005	الإجمالي المتراكم	يناير – مارس 2005	الإجمالي المتراكم *
تحقيق إداري	50	313	8	66	39	105
إقالة	غير متوفرة	غير متوفرة	2	11	0	0
تحويل	غير متوفرة	غير متوفرة	5	58	0	0
إحالة	غير متوفرة	غير متوفرة	6	46	0	0
طلبات معلومات أو مساعدة إدارية	غير متوفرة	غير متوفرة	3	27	0	0
FOIA	1	4	1	4	0	0
الإجمالي الإداري	51	317	25	212	39	105
تحقيقات جنائية	4	47	1	27	4	20
عمليات تدقيق	2	10	1	7	2	3
المجموعات الإجمالية	57	374	27	246	45	128
* تغطي المجموعات المتراكمة الفترة الزمنية منذ بدء عمليات الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق – من 24 آذار/مارس 2004 إلى 31 آذار/مارس 2005.						
ملاحظة: قد لا يعكس إجمالي القضايا المستلمة عدد القضايا المغلقة والمستمرة.						

الجدول رقم 3-2

القضايا المستلمة الجديدة

ابتداء من كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2005، استلم الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 57 قضية جديدة وأغلق 27 قضية، ومن بين القضايا المغلقة البالغ عددها 27 قضية تم استلام 12 قضية خلال هذا الربع من السنة.

تم تصنيف القضايا الجديدة البالغ عددها 57 قضية إلى الفئات التالية:

- 14 قضية متعلقة بسوء الاستخدام
- 10 قضايا متعلقة بالاحتيال
- 10 قضايا متعلقة بالهدر
- قضيتان متعلقتان باحتمال الانتقام
- قضية واحدة كانت طلباً متعلقاً بقانون حرية المعلومات
- قضية واحدة متعلقة بسوء الإدارة
- 19 قضية صنفّت على أنها "أخرى".

من بين القضايا الجديدة البالغ عددها 57 قضية تم استلام 38 قضية من خلال الموقع على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ويبين الملخص التالي توزيع 38 قضية:

- 8 قضايا متعلقة بالهدر
- 8 قضايا متعلقة بسوء الاستخدام
- 4 قضايا متعلقة بالاحتيال
- قضيتان كانتا طلبات للمعلومات أو المساعدة الإدارية
- قضية واحدة متعلقة بالانتقام
- 15 قضية صنفّت على أنها "أخرى"

فيما يلي الملامح البارزة لبعض القضايا الهامة التي تم استلامها خلال هذا الربع:

- وصلت شكوى من خلال نظام البريد الإلكتروني للخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدعي أن موظفاً يعمل لدى مقاول أميركي يعمل في عقد لسلطة الائتلاف المؤقتة متورط في شراء وتخزين غير قانوني للأسلحة والعنار، وتقوم التحقيقات الجنائية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتحقيق في هذه القضية.
- وصلت شكوى من خلال نظام هاتف الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في بغداد تدعي أن موظفاً في الحكومة الأميركية تقاعد كمسؤول عقود وذهب للعمل لدى مقاول منح له في السابق عقداً، وتدعي هذه الشكوى أن هناك انتهاك لقانون تضارب المصالح، وتقوم تحقيقات الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتحقيق في هذه الشكوى.
- وصلت شكوى من مقاول أميركي من خلال نظام البريد الإلكتروني للخط الساخن تدعي أن شركة عراقية عرضت رشوة مقدارها 50000 دولار من أجل اعتبار الشركة العراقية مقاولاً من الباطن لأحد العقود، وتقوم تحقيقات الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتحقيق في هذه الشكوى.
- وصلت شكوى على الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تم استلامها كرسالة إلكترونية إلى محقق للخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدعي وجود عدة حالات من الفساد داخل الوزارات العراقية، وسيتم تحويل المعلومات إلى المجلس العراقي للتحقيق العالي واللجنة العراقية للنزاهة العامة.

القضايا المغلقة

أثناء فترة التقرير تم إغلاق 27 قضية، ويبين الملخص التالي توزيع القضايا المغلقة:

- 8 قضايا تم إغلاقها بواسطة التحقيقات الإدارية.
- 6 قضايا تم إغلاقها بتحويلها إلى وكالات أخرى للمفتش العام.

- 5 قضايا تم إغلاقها بإحالتها إلى وحدات غير تابعة للحكومة الأميركية.
- 3 قضايا تم إغلاقها من خلال طلبات معلومات أو مساعدة إدارية.
- 2 قضية أُغلقت لعدم توفر المعلومات الكافية.
- قضية واحدة قدمت إلى تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وأُغلقت.
- قضية واحدة قدمت إلى التحقيقات الجنائية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وأُغلقت.
- قضية واحدة كانت بناء على طلب من FOIA.

من ضمن القضايا الثمانية التي أُغلقت من خلال التحقيقات الإدارية ثلاثة منها تم إثباتها وحلها، وبسبب عدم توفر معلومات كافية تم إغلاق ثلاث قضايا تحقيق، وتم إغلاق تحقيقين على أنهما غير ثابتين.

تلقي الملخصات التالية الضوء على بعض القضايا التي أُغلقت من خلال التحقيقات الإدارية:

- ادعت شكوى أن بيئة العمل في مكتب المشاريع والعقود عدائية وأن هناك إنهاء خدمات غير مبرر، وتم حل القضية نتيجة للتشاور مع مدير مكتب المشاريع والعقود وسحب إجراء إنهاء خدمة المشتكي، وقد وضعت الشكوى في خطة تحسين الأداء ولم يتم استلام أية شكوى أخرى بشأن "الأداء دون المستوى".
- ادعى مقاول أنه لم يتم الدفع له مقابل خدمات وبضائع سلمتها الشركة بموجب عقد مع سلطة الائتلاف المؤقتة، ونتيجة للتحقيق تم الدفع فيما يتعلق بالشكوى عن الخدمات المقدمة بموجب هذه العقود، وقد تم حل الشكوى بما يرضي المشتكي وأُغلقت.
- طلب المشتكي المساعدة في تحديد صحة استدراج عقد لمركبات ومعدات قيمتها عدة ملايين من الدولارات ليتم تسليمها في العراق. حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الاستدراج كان صحيحاً وأن المنظمة العسكرية التي ترفع الاستدراج غير موجودة، وقام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإبلاغ المشتكي وأُغلقت القضية على أنها غير ثابتة.

القضايا المحولة/المحالة

معظم القضايا التي أُغلقت خلال فترة هذا التقرير تم إما تحويلها إلى وحدة مفتش عام أو إحالتها إلى وحدة غير تابعة لمفتش عام، وبشكل عام غير تابعة للحكومة الأميركية. تنقسم القضايا البالغ عددها 11 قضية إلى الفئات التالية:

- 3 قضايا أرسلت إلى وحدة التحقيق لمقاول.
- قضيتان أرسلتا إلى المفتش العام – القوة متعددة الجنسيات.
- قضيتان أرسلتا إلى المفتش العام لوزارة الدفاع.
- قضية واحدة أرسلت إلى المفتش العام لوزارة الخارجية.
- قضية واحدة أرسلت إلى المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- قضية واحدة أرسلت إلى خدمة التحقيق الجنائي للدفاع التابعة للمفتش العام في وزارة الدفاع.
- قضية واحدة أرسلت إلى اللجنة العراقية للنزاهة العامة.

فيما يلي الملامح البارزة لهذه القضايا:

- شملت إحدى القضايا شخصاً استفسر عن أموال وأموال تعود للحكومة العراقية كانت في الأصل موجودة في السفارة العراقية في الأردن، ويفترض أن الأموال حولت بالفعل من قبل الموظفين العسكريين الأميركيين المسؤولين عن مكتب مركز تنسيق المساعدة الإنسانية الملحق بالسفارة الأميركية في الأردن، وقد أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه القضية إلى المفتش العام في وزارة الخارجية.
- ادعى المشتكي أن استدراجاً لعرض قدم إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تم انتحاله من قبل موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وتبعاً لذلك منح لشركة أخرى، وقد أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه القضية إلى مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

- ادعى المشتكي أن موظفي الجيش الأميركي أجروا تفتيشاً غير قانوني لشاحنة المقاتل، وقد أحال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه القضية إلى قسم التحقيق الجنائي التابع للجيش الأميركي لاتخاذ الإجراء وإصدار القرار.

أنشطة ومبادرات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بالإضافة إلى أنشطة التحقيق والإشراف للمشرف العام الخاص لإعادة إعمار العراق استمر المشرف العام الخاص بالقيام بالعديد من الأنشطة والمبادرات التي بدأها المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة، وكل واحد من هذه الجهود تساهم في تحسين الاتصال والتعاون بين الوكالات وتحارب الاحتيايل والهدر وسوء الاستخدام في تنفيذ أموال إعادة إعمار العراق.

تشمل هذه الأنشطة والمبادرات للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما يلي:

- مجلس المفتشين العامين العراقي
- المجموعة العاملة العراقية المسؤولة
- تدريب المفتشين العامين للوزارات العراقية
- الأمن والتأمين
- الدروس المستفادة/عوامل ذات المخاطرة العالية

تتوفر المعلومات حول هذه المبادرات والأنشطة على الموقع الجديد على العنوان الجديد على الشبكة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: <http://www.sigir.mil>. يستمر الموقع على الشبكة الذي تم تحديثه في توفير الوصول إلى الأطراف المشاركة والجمهور إلى جميع التقارير الفصلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ويوفر الموقع على الشبكة تقارير فصلية باللغتين الإنجليزية والعربية، كما أن تقارير التدقيق متوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية، وسيتم توفير ترجمات عربية قريباً.

التنسيق مع وكالات الإشراف الأخرى

يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تنسيق أنشطة الإشراف على برامج إعادة إعمار العراق من خلال مجلس المفتش العامين العراقي في أرلنجتون – فرجينيا والمجموعة العاملة العراقية المسؤولة في بغداد. للحصول على معلومات حول أنشطة الإشراف للوكالات التي تشارك في هذه المجموعات أنظر إشراف المنظمات الأخرى.

مجلس المفتشين العامين العراقي

أسسه المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة في 15 آذار/مارس 2004، ويوفر هذا المجلس منتدى للنقاش والتعاون بين المفتشين العامين وموظفي عدة وكالات تشارك في استخدام والإشراف على صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق. أثناء اجتماعات مجلس المفتشين العامين العراقي يتبادل ممثلو المنظمات الأعضاء تفاصيل عمليات التدقيق الحالية والمرسومة. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك بإبلاغ المنظمات الأخرى بخطط التدقيق على المدى الطويل وخطط تعيين الموظفين مما يساعد في تحديد الفرص للتعاون وتقليل الازدواجية لجهود الإشراف. يشارك الأعضاء كذلك في فهم التحديات اللوجيستية (الإمدادات) للإشراف على العمل في العراق.

أدرك رئيس لجنة مجلس الشيوخ لأمن الوطن والشؤون الحكومية قيمة مبادرة مجلس المفتشين العامين العراقي في آذار/مارس 2005. أوقفت اللجنة مطلبها للمنظمات التي تقوم بإجراء عمليات التدقيق في العراق فيما يتعلق بتقديم تقارير شهرية حول الأوضاع، وقد اعترف كتاب رئيس اللجنة إلى هذه المنظمات – جميع أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي – بالتنسيق الشامل لوضع التدقيق في التقارير الفصلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

تم عقد آخر اجتماع لمجلس المفتشين العامين العراقي في أرلنجتون – فرجينيا في 9 آذار/مارس 2005، ومن المقرر عقد الاجتماع التالي في شهر أيار/مايو 2005.

يشمل مجلس المفتشين العامين العراقي الأعضاء التاليين:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (رئيساً)
- المفتش العام لوزارة الخارجية (نائب رئيس مشارك)
- المفتش العام لوزارة الدفاع (نائب رئيس مشارك)
- المفتش العام لوزارة الجيش
- المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- المفتش العام لوزارة الخزانة
- المفتش العام لوزارة التجارة
- المفتش العام للخدمات الصحية والإنسانية
- وكالة تدقيق عقود الدفاع
- وكالة تدقيق الجيش الأميركي
- مكتب الحكومة المسؤول (عضو مراقب)
- المجلس العالمي الاستشاري والرقابي (عضو مراقب)

سينضم المدير التنفيذي للتدقيق التابع لسلح الهندسة للجيش الأميركي كمراقب. للحصول على معلومات حول عمليات التدقيق التي أجراها أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقي أنظر وكالات الإشراف الأخرى.

المجموعة العاملة المسؤولة العراقية

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتكوين المجموعة العاملة المسؤولة العراقية لإكمال التنسيق الحالي الذي يوفره مجلس المفتشين العامين العراقي في أرلنغتون – فرجينيا، والمجموعة العاملة المسؤولة العراقية هي منتدى لموظفي التدقيق الموزعين مستقبلاً لمختلف الوكالات الفدرالية مع وجود تدقيقي في العراق لتنسيق عمليات التدقيق والمشاركة في البيانات الخاصة بإغاثة وإعادة إعمار العراق وتقليل التعطيل للعملاء وتجنب ازدواج الجهود.

خلال هذا الربع الذي يغطيه التقرير اجتمعت المجموعة العاملة المسؤولة العراقية في 15 كانون الثاني/يناير 2005 وفي 28 شباط/فبراير 2005 في قصر رئاسة الجمهورية السابق في بغداد – العراق.

حضر الاجتماع المنظمات التالية:

- المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
- مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- وكالة تدقيق عقود الدفاع
- مكتب التدقيق لقسم منطقة الخليج لسلح الهندسة للجيش الأميركي
- مكتب المفتش العام لوزارة الخزانة
- مكتب اتصال رئيس البعثة – وزارة العدل

بعد الاجتماع الذي عقد في 21 شباط/فبراير 2005 حول تنسيق التحقيق مع نائب رئيس البعثة دعت المجموعة العاملة المسؤولة العراقية الوكالات الفيدرالية مع موظفي التحقيق فيها في العراق لحضور اجتماعات المجموعة العاملة المسؤولة العراقية لضمان التنسيق الفعال، وقد بدأ موظفو التحقيق حضور اجتماعات المجموعة العاملة المسؤولة العراقية في 28 شباط/فبراير 2005.

أثناء اجتماعي المجموعة العاملة المسؤولة العراقية في 15 كانون الثاني/يناير 2005 و28 شباط/فبراير 2005 أطلع مندوبو التدقيق من كل واحدة من الوكالات التي حضرت بعضهم البعض وعقدوا جلسات سؤال وجواب حول أهداف ونطاق ووضع عمليات التدقيق الجارية، كما أطلع مندوبو كل واحدة من الوكالات التي حضرت بعضهم البعض على أهداف ونطاق وتواريخ البدء المؤقتة لعمليات التدقيق المرسومة، وأطلع مساعد المفتش العام التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأعضاء الحاضرين على نظام المعلومات لإعادة إعمار العراق الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الذي أسس من أجل المشاريع والعقود وأوامر العمل باستخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. سيكون نظام معلومات إعادة إعمار العراق متوفراً لأعضاء المجموعة العاملة المسؤولة العراقية.

تدريب المفتشين العامين العراقيين للوزارات العراقية

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ أكثر من سنة بدعم تخطيط وتطوير وتدريب نظام المفتشين العامين العراقيين، ويعتبر نظام المفتشين العامين العراقيين شريكاً رئيسياً في التزام العراق بمنع الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام من خلال منظمات محاربة الفساد هذه²:

- مجلس التدقيق العالي هو مؤسسة إشراف على التدقيق وأهدافه تشابه أهداف مكتب المساءلة لحكومة الولايات المتحدة.
- لجنة النزاهة العامة هي وكالة تنفيذ وتعليم ومنع مع نطاق واسع للمسؤولية مشابهة لمكتب التحقيق الفيدرالي الأميركي.
- يشمل نظام المفتش العام العراقي مكاتب مفتشين عامين لتسع وعشرين وزارة، وتؤدي هذه المكاتب عمليات التدقيق والتفتيش والتحقيق.

المجلس العراقي للتدقيق العالي

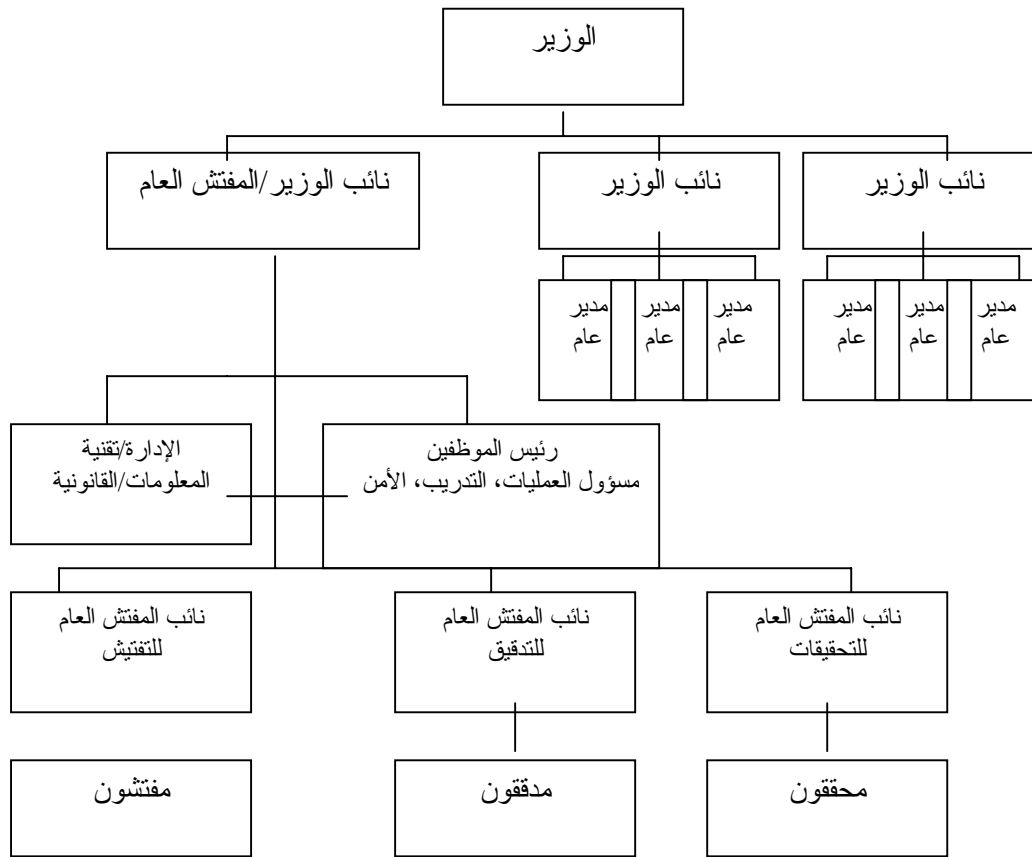
يضم هذا المجلس 1100 مدقق وموظف دعم، وهو يعمل الآن بالاشتراك مع نظام المفتش العام العراقي ولجنة النزاهة العامة لتوفير الإشراف الحكومي الفعال على الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام. يقوم مجلس التدقيق العالي حالياً بإجراء عمليات تدقيق رئيسية لصندوق تنمية العراق والتحويلات النقدية إلى الخارج التي تقوم بها وزارة الدفاع ووزارة التجارة وبرنامج النفط مقابل الغذاء، كما يقوم المجلس بإجراء عمليات تدقيق منفصلة للجان المستقلة والوحدات الأخرى غير التابعة للوزارات.

اللجنة العراقية للنزاهة العامة

تقوم اللجنة العراقية للنزاهة العامة بإجراء تحقيقات وإجراء مقاضاة وتطوير برامج منع الاحتيال وخلق الوعي العام بالحرب على الفساد، ومنذ أن بدأت اللجنة عملها في حزيران/يونيو 2004 زاد عدد طاقم موظفيها من 40 مستشاراً أميركياً إلى طاقم موظفين عراقيين عددهم حوالي 200 موظفاً مع 15 مستشاراً أميركياً.

نظام المفتشين العامين العراقيين

وضع نظام المفتش العامين العراقيين على غرار النظام الأميركي الحالي للمفتشين العامين الفيدراليين. للمفتشين العامين العراقيين مكاتب في كل وزارة عراقية ويقوم بتعيينهم رئيس الوزراء العراقي، إلا أن كل واحد منهم يعمل لوزارته. يبين الشكل 2-1 التصميم الوظيفي للمفتش العام ضمن كل وزارة.



الشكل 1-2

في آذار/مارس 2004 بدأ المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة (الآن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق) في معالجة الفجوات في التخطيط والموارد لنظام المفتش العام العراقي، وبدأ فريق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الحال بتنظيم وتدريب وتعليم المفتشين العاملين العراقيين فردياً وجماعياً على الأساليب اللازمة لإنشاء مكاتبهم، عمل أحد أعضاء فريق المفتشين العاملين التابعين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك ممثلاً أميركياً لسلطة الائتلاف المؤقتة فيما يتعلق بالاختيار الجاري وفحص المفتشين العاملين العراقيين، ولم يتم الاختيار النهائي للمفتشين العاملين حتى شهر حزيران/يونيو 2004.

أنشطة المفتش العام العراقي

أرتفع إجمالي عدد موظفي المفتش العام العراقي من الصفر (قبل سنة فقط) إلى ما يزيد الآن بقليل عن 1400 موظف في نظام المفتش العام العراقي، ومكاتب المفتش العام في الوزارات الأكبر مثل الداخلية والصحة والبلديات تضم 150 – 400 موظفاً، والمكاتب الأصغر في وزارات الثقافة والهجرة وحقوق الإنسان، على سبيل المثال، قد تضم فقط 10-20 موظفاً، وكافة مكاتب المفتشين العاملين في جميع الوزارات البالغ عددها 29 وزارة قدمت إجمالي عدد الموظفين وتقديرات العمل الذي بدأ وأنجز حتى تاريخه، وقد زاد عدد مكاتب المفتشين العاملين العراقيين بمعدلات مختلفة حسب الموارد المتوفرة ودعم الوزارات، وفيما يلي بعض الملامح البارزة للنظام كما هي في نيسان/أبريل 2005:

- تم تسجيل أكثر من 3400 شكوى للمفتشين العاملين، مع ما يزيد عن 1000 عملية تفتيش تم إجراؤها.
- تم إجراء أكثر من 650 تحقيق، وتمت إحالة حوالي 10% منها إلى سلطة الائتلاف المؤقتة من أجل متابعتها في المحاكم العراقية.
- تم البدء بأكثر من 800 تقرير تدقيق من قبل المفتشين العاملين البالغ عددهم 29 مفتشاً عاماً.

- يضم مكتب المفتش العام النموذجي في العراق كمعدل 42 موظفاً يعملون في التدقيق أو التفتيش أو التحقيق، ويقدر عدد الموظفين الإجمالي في مكاتب المفتشين العامين بأنه يعادل 50% من المستويات المطلوبة.
- هناك 310 مدققين و420 مفتشاً و270 محققاً يعملون في نظام المفتشين العامين العراقيين.
- حسنت تقارير المفتشين العامين العلاقات مع الوزراء المؤقتين، وأدت إلى تفهم أفضل لقيمة مهام المفتشين العامين في منع الفساد في الوزارات وتحسين الكفاءة.

دور المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تطوير نظام المفتشين العامين العراقيين

قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمساعدة المفتشين العامين العراقيين البالغ عددهم 29 مفتشاً عاماً في تأسيس اتحاد المفتشين العامين المكون على غرار لجنة النزاهة والكفاءة التابعة لرئيس الجمهورية، وقد اختار اتحاد المفتشين العامين قادة والتزم بدراسة أمور ذات اهتمام خاص، وأصبح هذا الاتحاد منبراً مستمراً لمناقشة العوائق والاهتمامات العامة، وكذلك المشاركة في الدروس التي تم تعلمها.

في حزيران/يونيو 2004 أطلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الجهود لطلب الأموال لنظام المفتشين العامين البالغ عددهم 29 مفتشاً عاماً، بما في ذلك الرواتب وتجهيزات المكاتب والمركبات والأمن والتدريب، ونجم عن ذلك تخصيص 11 مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق، ومع مساعدة مفوض لجنة النزاهة العامة تم توزيع المخصصات على جميع مكاتب المفتشين العامين في سبتمبر (أيلول) 2004، بعد ذلك بدؤوا في بناء قدرتهم التشغيلية لمحاربة الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام.

التدريب

منذ شهر نيسان/أبريل 2004 رعى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ندوات شهرية للمفتشين العاملين ونوابهم حول عدد من المهام الأساسية، بما في ذلك عمليات التدقيق والتفتيش والتحقيقات والمساعدة والمعايير. كذلك قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتنسيق برامج تدريب مصممة بشكل خاص في أكاديمية السادات في القاهرة وفي لندن لإدارة المفتشين العاملين والقيادة والتدقيق وعمليات التفتيش والتحقيقات، وخلال شهور تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2004 أكمل 640 مدققاً ومفتشاً ومحققاً عراقيين من نظام المفتش العام ومجلس التدقيق العالي دورات وظيفية مقيمة في القاهرة كل في مجاله الخاص به، وقد وفرت هذه الخبرة التدريبية أساساً عاماً في كل واحد من الأساليب الأساسية لمحاربة الفساد والتوصل إلى الحقيقة.

أثناء تدريب موظفي المفتشين العاملين العراقيين حضر جميع المفتشين العاملين وكبار المديرين في مجلس التدقيق العالي دورات خاصة للقيادة والإدارة – أولاً في القاهرة لأسبوع واحد، وبعد ذلك لأسبوعين في لندن. صمم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق دورات خاصة للمشرفين من ذوي المستوى العالي حول الأساليب الحديثة للإدارة والقيادة وأنظمة القياس والأدوات الأخرى لمساعدة المفتشين العاملين العراقيين في إدارة عدد كبير من الموظفين الحكوميين في محاربة الفساد.

وفر كذلك مفوض لجنة النزاهة العامة فرص التدريب للمفتشين العاملين في مجالات القيادة والنزاهة والتحقيقات والتدقيق الداخلي، ولمزيد من دعم النظام دافع المفوض نيابة عن المفتشين العاملين لدى الحكومة العراقية المؤقتة.

أثناء عملية الانتخاب في العراق قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بتقييم الوضع الحالي لنظام المفتشين العاملين العراقيين، وقد أظهر التقييم ما يلي:

- لا يوجد بوابة مؤسسية وآلية تدريب دائمة للموظفين المهنيين المتزايدة التابعين للمفتشين العاملين في مجالات التدقيق والتفتيش والتحقيق.
- لا يتوفر في النظام آلية تدريب ثابتة لإشاعة مبادئ الديمقراطية والأخلاق في الحكومة والشفافية والقيادة التي أساسها المبادئ.

ما زالت هناك عدة تحديات أمام نظام المفتشين العاملين العراقيين للتغلب عليها، ويبين تقييم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنه يجب تولي إجراءات الدعم بقوة في عام 2005 لضمان بقاء النظام قابلاً للحياة.

الأمن والتأمين

نجم عن بيئة الأمن الخطرة في العراق خسارة كبيرة في الأرواح وقللت من الموارد المخصصة لإعادة إعمار البلد. إن تهديد الحياة والممتلكات ما زال عائقاً رئيسياً لإعادة إعمار وإهيل العراق، والأثر المالي لتوفير الأمن هو مصدر لاختبارات مستمرة وأساليب اختبار يوجهها الكونغرس، وبالرغم من إدارة مناطق أمن واسعة من قبل القوات المسلحة الأميركية والقوات العراقية (التي هي تحت التدريب الذي يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق) تستمر الحاجة لمتطلبات الأمن المحددة والشخصية لموظفي المقاولين المدنيين، وما دام التهديد لأمن المشاريع والموظفين مستمراً سيستمر تحمل مصاريف أمن كبيرة.

يتطلب قانون قاعدة الدفاع تغطية تأمينية للموظفين الذين يقومون بأداء عمل العقود الممولة من قبل الحكومة الأميركية، وحيث أن قانون قاعدة الدفاع يعمل كبرنامج تعويض فإن تأمينه يوفر تعويضاً خاصاً أثناء العمل والحرب عن إصابات المقاتل، وفي حالة الوفاة يوفر تأمين قانون قاعدة الدفاع التعويض عن الأجور الضائعة و/أو منافع الناجين عن الإصابة أو حالات تعطل العمل الأخرى مثل الخطف، وإذا تبين وجود مخاطرة حرب فإن الحكومة الأميركية تعوض حملة التأمين عن تكاليفهم وتحمل مسؤولية الدفعات المستقبلية. إن العدد المتزايد من مطالبات قانون قاعدة الدفاع يبرز كلاً من المخاطر التي تتم مواجهتها حالياً في أنشطة إعادة الإعمار والتكاليف المستمرة الناجمة عن البيئة الحالية.

خلال الربع الأول من عام 2005 تم فتح 44 قضية وفاة متعلقة بالمقاولين بالمقارنة مع 97 قضية وفاة في الجيش الأميركي خلال نفس الفترة.

الأمن والخسائر البشرية

تقوم حالياً وكالتان مدينتان أميركيتان بجمع المعلومات حول إصابات ووفيات المواطنين الأميركيين العاملين مع مقاولين في العراق بموجب متطلبات قانونية منفصلة سبقت جهود الإعمار والتأهيل المستمرة في البلد:

- يقوم قسم تعويضات عمال الموانئ وتفريغ السفن التابع لوزارة العمل بمعالجة مطالبات تعويض العمل، وتتراوح هذه المطالبات من إصابات المكاتب إلى مطالبات تتعلق بموظفين مفقودين أو متوفين تابعين للمقاولين ومقاولي الباطن والمستخدمين في الأشغال العامة الممولة من قبل الولايات المتحدة أو مشاريع خدمات خارج الولايات المتحدة (S.C. 1651، 48)، تتم معالجة المطالبات بناءً على وضع التوظيف بدون اعتبار للجنسية.
- يطلب كذلك من وزارة الخارجية الإبلاغ عن بلد ومكان كافة وفيات المواطنين الأميركيين التي تتجم عن أسباب غير طبيعية (القانون العام 107-228 فقرة 204 (ج)) وتستثنى وفيات الجنود العسكريين الأميركيين والمسؤولين الحكوميين الأميركيين من هذه التقارير.

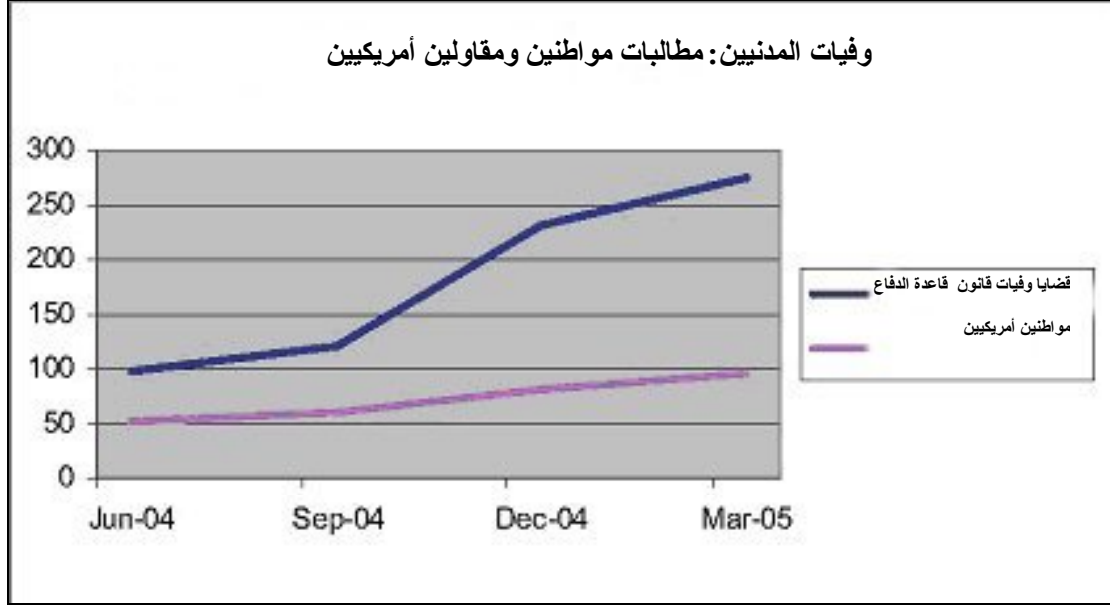
تقوم كذلك القوة متعددة الجنسيات في العراق بجمع بيانات حول وفيات المدنيين، وقد طلب الكونغرس من وزير الدفاع تقديم تقارير مفصلة في الفترات القادمة.

ابتداء من 31 آذار/مارس 2005 ارتفعت مطالبات الوفيات للمدنيين العاملين في عقود تمويلها الحكومة الأميركية في العراق إلى 276 حالة أي بزيادة مقدارها 19% عن المطالبات البالغ عددها 232 مطالبة أبلغ عنها ابتداء من 31 كانون الأول/ديسمبر 2004.

ابتداء من 31 آذار/مارس 2005 تم تقديم 2582 مطالبة بموجب قانون قاعدة الدفاع عن مدنيين يعملون لدى مقاولين أميركيين في العراق، وبالإضافة إلى مطالبات الوفيات زاد العدد الإجمالي للمطالبات بمقدار 45.2% من 1778 مطالبة قدمت ابتداء من 31 كانون الأول/ديسمبر 2004، ومنذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2004 ارتفع عدد المطالبات عن المفقودين لمدة تزيد عن أربعة أيام بمقدار 42.9% إلى 1040 مطالبة ابتداء من 31 آذار/مارس 2005، ولا تقوم وزارة العمل بالإبلاغ عن حالات الوفيات حسب سبب الوفاة. لمزيد من التفاصيل أنظر الشكل 2-2.

تقوم وزارة الخارجية بالإبلاغ فقط عن المواطنين الأميركيين، حيث سجلت الوزارة وفيات غير رسمية لمدنيين عددهم 95 في العراق بين 4 نيسان/أبريل 2003 و 31 آذار/مارس 2005، وتعزى وفيات 80 حالة وفاة من بين

وفيات الأميركيين المسجلة منذ نهاية الحرب إلى أعمال الإرهاب وحوادث المركبات (10) والغرق (2) والقتل (2) وحوادث أخرى (1) هي سبب البقية. بالرغم من أنه ليست جميع حالات وفيات المدنيين الأميركيين المبلغ عنها من قبل وزارة الخارجية في العراق ليست خاصة بموظفي المقاولين فإن الوفيات المبلغ عنها من قبل وزارة الخارجية وحالات الوفيات المتعلقة بمقاولين المبلغ عنها من قبل وزارة العمل فإنها مساوية بشكل تقريبي للمواطنين الأميركيين، وتوحي التحاليل أن المقاولين غير الأميركيين المشاركين في أنشطة إعادة إعمار العراق في العراق يفقدون حياتهم أكثر من المقاولين الأميركيين، وكما هو مبين في الشكل 2-2 فإن الوفيات المبلغ عنها لمواطنين غير أميركيين تشكل الجزء الأكبر من حالات قانون قاعدة الدفاع على مدى الوقت. تقوم وزارة الخارجية الأميركية بتسجيل وفيات المواطنين الأميركيين في العراق في الحال بعد وقوعها، على أن حالات المطالبة بموجب قانون قاعدة الدفاع لا تشير بالتحديد إلى تاريخ الحادثة.



الشكل 2-2

نظراً للتكاليف البشرية والمالية المتعلقة بالتهديد الأمني فقد طلب القانون العام رقم 108-375 والفقرة 1206 من قانون تفويض الدفاع القومي لعام 2005 من وزير الدفاع تقديم التقارير إلى الكونغرس حول ما يلي:

- تفصيل لأرقام الإصابات والوفيات لموظفي المقاولين الذين يدعمون القوات المنتشرة وجهود الإعمار في العراق.
- بيان بالأحداث التي قام فيها موظفو المقاولين الذين يدعمون القوات المنتشرة وجهود الإعمار في العراق بالمشاركة في إطلاق نارٍ معادٍ أو أحداث أخرى تجدر الإشارة إليها.

يتطلب القانون العام 108-375 أن يقوم وزير الدفاع بتقديم تقارير في 9 نيسان/أبريل 2005 إلى لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة ولجنة المجلس للخدمات المسلحة، وقد تولت وزارة الدفاع إجراء التنسيق بشأن التقرير إلى مكتب المشاريع والعقود.

تكلفة الأمن

يقدم مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية البيانات المتوفرة حالياً فقط لتكلفة الأمن للمقاولين الأميركيين العاملين في العراق. أثناء أداء عمليات التدقيق للتكاليف التي تم تحملها للعقود المنجزة، طلب مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية من وكالة تدقيق عقود الدفاع فصل الدفعات الخاصة بتكاليف الأمن عن إجمالي التكاليف المدققة. لم يحدد أسلوب وكالة تدقيق عقود الدفاع تكاليف الأمن الخاصة بالعقود التي لم تدققها، وبذلك لم يشمل مراجعة لكافة عقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

من ضمن تكاليف التدقيق التي تم تحملها لعقود الوكالة الأميركية للتنمية الدولية البالغ مجموعها 673.8 مليون دولار تم تحديد مبلغ 70.8 مليون دولار (10.5%) على أنها تكاليف أمن حسب مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. بينت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كذلك أن جزء تكاليف الأمن إلى إجمالي العقود المدققة زاد إلى حد كبير بالنسبة لفترات التدقيق التي تمتد بعد 29 شباط/فبراير 2004 – أكثر بمقدار 428.5% من تكاليف الأمن إلى إجمالي التكاليف المدققة قبل ذلك التاريخ. لمزيد من التفاصيل أنظر الجدول رقم 4-2.

تكاليف الأمن في عمليات تدقيق التكلفة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 31 آذار/مارس 2005		
إجمالي التكاليف المدققة	آذار/مارس 2003 – شباط/فبراير 2004	آذار/مارس – كانون الأول/ديسمبر 2004
439.465.813 دولار	234.381.472 دولار	
18.550.130 دولار	52.286.158 دولار	
4.2%	22.3%	

جدول رقم 4-2

استفسار إضافي

طلب الكونغرس من مكتب المساءلة الحكومية فحص إمكانية اعتماد الحكومة الأميركية على الشركات الخاصة لتوفير الأمن في العراق. تركز عملية مكتب المساءلة الحكومية على التخطيط لاستخدام مقاولي أمن خاصين في العراق وعلى أساليب الرقابة الإدارية الموضوعة لتوفير وضوح لموفري الأمن والتكاليف المتعلقة بالأمن والعلاقة بين وزارة الدفاع ومقاولي الأمن الخاصين في العراق، وأثر موفري الأمن الخاصين على البقاء العسكري، وسيقوم مكتب المساءلة الحكومية بإصدار تقرير نهائي إلى الكونغرس خلال الأشهر القادمة. يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمناقشة هذه المواضيع مع مكتب المساءلة الحكومية، إلا أنه لا يدعم العمل بشكل مباشر.

إن تكلفة توفير الأمن لأنشطة إعادة الإعمار مصدر للاهتمام الكبير بسبب تأثيره على استخدام أموال إعادة الإعمار المتوفرة. يطلب القانون العام رقم 108-375 الفقرة 1206 من وزير الدفاع إعداد ما يلي:

خطة لوضع وتنفيذ أسلوب لجمع البيانات حول المقاولين الفرديين وقيمة العقود، وعدد الإصابات التي حدثت، وعدد الموظفين في العراق الذين يؤدون الخدمات التالية لوزارة الدفاع والوكالات الفيدرالية الأخرى:

- تفاصيل الأمن الشخصي
- أمن المواقع غير العسكرية
- أمن الموانئ غير العسكرية

تأمين قانون قاعدة الدفاع

لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية برامج تأمين راسخة منذ زمن طويل ومدارة مركزياً بموجب قانون قاعدة الدفاع، وتزود هذه البرامج المقاولين المباشرين بنسبة مضمونة من تعويضات الموظفين بدون حد أدنى من الأقساط، ولا يوجد لوزارة الدفاع برامج مماثلة للمقاولين المباشرين. إن المقاولين المباشرين لوزارة الدفاع مسؤولون عن ضمان تأمين قانون قاعدة الدفاع حسب أية نسب وحد أدنى من الأقساط يتحملها السوق الذي تحركه المتطلبات.

حسب المعلومات التي قدمتها وزارة العمل تم الإبلاغ عن عدة مئات من الأحداث في الكويت حيث يوجد للشركات المشاركة في إعادة إعمار العراق إمدادات وعمليات دعم.

من أجل تحسين برنامج مدار مركزياً حدد سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي عدة عوائق أمام توفير أمن قانون قاعدة الدفاع بشكل اقتصادي وكفؤ، وقد بين تقرير 30 يوليو (تموز) 2004 للمفتش العام – سلطة التحالف المؤقتة العديد من نفس الاهتمامات. في 7 آذار/مارس 2005 اصدر سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي

استدراجاً "التوفير مصدر لبرنامج عقود تجريبي مدار مركزياً لتأمين التعويض حسبما هو مطلوب من قبل قانون قاعدة الدفاع" (W912HQ-05-R-0004).

فيما يلي أهداف البرنامج التجريبي لسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي:

- معالجة الاهتمامات بشأن تقديم أفضل قيمة كلية إلى البلد لتلبية المتطلبات القانونية لقانون قاعدة الدفاع.
- تشجيع المنافسة الفعالة ووجود وإمكانية توفر تأمين مؤكد لتأمين قانون قاعدة الدفاع.

في 1 نيسان/أبريل 2005 أصدر سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي تعديلاً فنياً، وأغلقت فترة الاستدراج في 7 نيسان/أبريل 2005.

الدروس المستفادة/عوامل المخاطرة العالية

إن الخبرات الأخيرة في البيئات بعد الحرب في أفغانستان والعراق تبين عدم وجود قدرة على الاستقرار وإعادة الإعمار المتكاملين داخل الحكومة الأميركية، وتبعاً لذلك وضع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبادرة للدروس المستفادة/عوامل المخاطرة العالية لتحديد أبرز عوامل المخاطرة والدروس التي تم تعلمها المتعلقة بعمليات الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستخدام بعثته ذات الوكالات المتعددة لجمع وتحليل الدروس الحالية وعوامل المخاطرة العالية من الوحدات الحكومية وغير الحكومية الأخرى وجمع ملاحظاتها وبياناتها الخاصة بها. سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقديم نتائج هذا التحليل إلى صانعي السياسة ومنظمات الحكومة الأميركية التي تطور قدرات الاستقرار وإعادة الإعمار، ولا تعتمد هذه المبادرة بالضرورة على نتائج نشاط التدقيق، لا تسمح أساليب جمع البيانات بالتحليل الإحصائي.

إن أحد المنتجات الرئيسية لمبادرة الدروس المستفادة/عوامل المخاطرة العالية سيكون تقريراً مبنياً حول مراجعة الدراسات والمقالات ذات العلاقة وتقارير الدروس التي تم تعلمها والمقابلات والملاحظات التي تم جمعها من خلال "جمع البيانات الفردية" للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. تم تصميم جمع لبيانات الخاصة لجمع الملاحظات والمراجعات لسلطة الائتلاف المؤقتة السابقة وللمشاركين في إعادة إعمار العراق، على أن ذلك لم يتم أدائه باستخدام الأساليب العلمية أو الإحصائية. منذ 30 نيسان/أبريل 2005 جمع فريق الدروس المستفادة/عوامل المخاطرة العالية معلومات من أكثر من 350 مقابلة وتقارير ودراسات، ووضع في الأرشيف أكثر من 225 استجابة لجمع البيانات الفردية. إن هدف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هو بناء مستودع مركزي لمواد الدروس التي تم تعلمها والعمل مع المنظمات الحكومية الأخرى التي تقوم حالياً بإجراء مراجعات بين الوكالات أو مراجعات داخلية، وفيما يلي أهداف هذه المبادرة:

- تقييم تقرير كامل حول المهام السابقة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مثل المفتش العام - سلطة الائتلاف المؤقتة.
- زيادة إشراف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار.
- تحديد التحديات وتقييم مجالات المخاطرة المستمرة للتركيز على جهود تخفيف الأخطار المستقبلية وتوجيهها.
- المشاركة في وضع وتنسيق السياسات والإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تحسين عمليات الإعمار في العراق ومهام الاستقرار وإعادة الإعمار المستقبلية.

تعكس معظم البيانات التي جمعها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الطبيعة المعقدة والواسعة للتحديات التي واجهها موظفو الائتلاف، وما زال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً في وضع التوصيات والحلول الخلاقة وقصص النجاح وأفضل الممارسات للموظفين الذين خدموا أو دعم مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية والبعثة الأميركية في العراق. إن الآراء التي تعكسها مبادرة الدروس المستفادة ليست آراء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ولكنها آراء المستجيبين.

حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك المخاطر والتحديات المحددة التي برزت في الدراسات والمقابلات واستجابات جمع البيانات الفردية. يمكن وضع عوامل المخاطرة هذه في سبع مجموعات مرتبة أدناه من أكثر مجالات الاهتمام تحديداً إلى أقلها تحديداً:

- الأمن
- إدارة البرامج
- الاتصالات الاستراتيجية
- الموارد البشرية
- الحصول على العقود
- الإدارة المالية
- الإمدادات (اللوجستية)

أدخل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا التقرير ملخصاً للنواحي الأربعة التي لوحظت إلى أكبر حد بشكل عام، وسيتم إصدار أول تقرير كامل في صيف عام 2005، وهكذا فإن الجزء السرد في هذا التقرير الفصلي هو أولي، وسيتم تناوله بشكل أكبر في التقارير اللاحقة للدروس المستفادة.

الأمن

هناك علاقة متبادلة بين إعادة الإعمار والأمن حيث أن كلا منهما يعتمد على الآخر، والعراقيون الذين يستفيدون من الخطوات الكبيرة في الإعمار أقل احتمالاً لمعارضة الأجانب في أرضهم. عندما انتهت الحرب لم تكن قوات الائتلاف قادرة على حفظ النظام، والنهب الذي نجم آخر إلى حد كبير جهود الإعمار لعدة أشهر حسب بعض أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة، وفي الحقيقة أن معظم الوزارات العراقية جردت من كل شيء وأحرقت وزاد التمرد بينما تباطأت برامج الإعمار. ينظر بشكل مستمر إلى عدم وجود أمن مدني على أنه أكبر تهديد وحيد لتحسين الاستقرار والفاعلية الكلية لإعادة الإعمار في العراق.

كان العمل لتكوين وتدريب قوة شرطة عاملة وجيش صعباً، إلا أن النتائج آخذة في التحسن، وقد انتقدت القرارات السياسية لسلطة الائتلاف المؤقتة بشأن نزع السلاح وتسريح الجيش وإعادة الدمج والقضاء على حزب البعث، وأبدى البعض ملاحظة مفادها أن تسريح الجيش العراقي رسمياً جعل آلاف الذكور المدربين عسكرياً عاطلين عن العمل، كما أبدى البعض الآخر ملاحظة أن القضاء على حزب البعث حرم العراق من منافع الموظفين المؤهلين وخفض من مشاركتهم في العراق الجديد.

تدل الاستجابة على جمع البيانات الفردية أن الأمن هو أكبر مصدر للقلق تقريباً لكل مشارك في برنامج جمع البيانات الفردية، وتشمل الأمثلة على الملاحظات التي أبداها المشاركون في جمع البيانات الفردية الذين لاحظوا الوضع مباشرة ما يلي:

- "تدهورت الحياة اليومية لعراقيين عاديين لا يعدون بسبب الوضع الأمني، ومع تدهور نوعية الحياة تأتي رغبة التعاطف مع المتمردين والإرهابيين مما يعطي مصداقية أكبر لرسالتهم".
- "إن عدم تأمين مشاريع البنية التحتية الرئيسية بالشكل المناسب سيكون أحد أكبر المخاطر الرئيسية خلال السنة القادمة، وتأمين هذه المشاريع سيحقق منفعة مزدوجة، فهو سيجعل الناس يذهبون للعمل ويحسن نوعية الحياة للمواطنين العراقيين".
- "توجد بنادق كلاشينكوف 47 في العراق أكثر مما توجد أكواز بوظة في كوني آيلاند في شهر آب/أغسطس".

أكدت شهادة جوزيف آيه. كريستوف مدير الشؤون والتجارة الدولية في مكتب المساءلة الحكومية أمام الكونغرس على أهمية بعض العيوب في جهود الائتلاف لتحسين الأمن:

- "ابتداء من منتصف كانون الأول/ديسمبر 2004 لم يكن التدريب شبه العسكري للبيئة المعادية ذات التهديد العالي جزءاً من المناهج للمجندين العراقيين الجدد".

- "في أوائل عام 2005 قال الجنرال القائد لقيادة الأمن المؤقتة متعددة الجنسيات - العراق أن القوة المتعددة الجنسيات في العراق بدأت العمل في نظام لتقييم القدرات العراقية ... وليس من الواضح في هذا الوقت ما إذا كان النظام الذي هو تحت التطوير سيوفر إجراءات مناسبة لتحديد قدرة الشرطة العراقية".

أدلى السيد كريستوف بشهادته في 14 آذار/مارس 2005 في جلسة الاستماع لبناء قوات الأمن للجنة الإصلاح التابعة للجنة المجلس للإصلاح الحكومي - اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الطارئة والعلاقات الدولية".

صدر تقرير في شهر كانون الأول/ديسمبر لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية "تحليل تقديري لتدفقات الأموال لإعادة إعمار العراق: كيف يتم صرف الأموال" وهو يتناول ناحية أخرى للأمن - التكلفة:

- تتباين إلى حد كبير التقديرات الخاصة لمبلغ الأموال الأميركية لإعادة الإعمار التي يتم صرفها على الأمن للمقاتلين الأميركيين، مع تقدير منخفض مقداره 15% وتقديرات عالية تتراوح بين 50% - 70%.

إدارة البرامج

تشمل إدارة البرامج الجهود المركزية لمكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة ومكتب إعادة إعمار العراق لتنفيذ خطط إعادة الإعمار في العراق، بما في ذلك الرقابة والإشراف على مشاريع جارية عديدة، والتنسيق بين مختلف المنظمات المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار، ومراجعة الموازنات والبرامج، ويعتبر مدراء البرامج مسؤولون في النهاية عن نتائج مشاريع إعادة الإعمار، إلا أنهم يفوضون المسؤولية لمشاريع فردية والمسؤولية عن نتائج محددة لمنظمات تابعة.

لا توجد سابقة معروفة لجهد لإدارة إعادة إعمار بلد على هذا النطاق الواسع في وسط الخطر والعنف. ترسم ملاحظات جمع البيانات الفردية والمشاركين في المقابلات صورة لأداء غير منظم، وتبقى هناك تساؤلات حول مدى مناسبة الاستراتيجية والتخطيط لإعادة الإعمار وفعالية التنسيق بين العديد من المنظمات والوحدات المشاركة، إلى أي مدى توقعت القيادة أن تصل التعقيدات من الأمن والاعتماد الكبير على المقاتلين والأنظمة والنزاعات بشأن الأراضي والسياسات؟ هل تم إعطاء اهتمام كافٍ لإقامة منظمة فعالة لتوفير الرقابة المركزية والسلطة والثبات والمسؤولية؟

تقدم نتائج البحث التي تم التوصل إليها عدة ملاحظات حول المشاكل الإدارية التي أعاققت التقدم في إعادة الإعمار. كثيراً ما عبر المشاركون في جمع البيانات الفردية والمقابلات عن الاهتمام بشأن إدارة البرامج، وبشكل خاص التنسيق الضعيف بين الوكالات والبيروقراطية، والأمثلة التالية هي عبارة عن بيانات أدلى بها مشاركون في جمع البيانات الفردية والمقابلات:

- "لقد أخفقنا في تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية لضمان عدم وجود ازدواجية، كذلك محاولة الاقترب من أهدافنا المبينة".
- "سببت البيروقراطية ذات الطبقات المتعددة تأخيرات كبيرة في المشاريع".
- "طلب مني القفز من خلال أساليب أطواق ملتقة ومعاناة من البيروقراطيين الذين لم يعرفوا التكنولوجيا أو الصناعة".

بالإضافة إلى المشاركين في المقابلات وجمع البيانات الفردية حددت بعض المصادر الأخرى عيوباً مماثلة في إدارة إعادة إعمار العراق. أصدر معهد السلام التابع للأمم المتحدة تقريراً عنوانه "إقامة هياكل الحكم في العراق، من مكتب المفتش العام إلى نهاية سلطة الائتلاف المؤقتة: دروس محددة" (غير مؤرخ)، ويدعي التقرير بأن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت بطيئة وبيروقراطية، وكانت تنقصها القدرة على إدارة وتنسيق جهود الإعمار بالشكل المناسب:

- "كانت سلطة الائتلاف المؤقتة معروفة بأنها بيروقراطية وثقيلة الحركة وبطيئة .. وهذا اضعف المصداقية (لسلطة الائتلاف المؤقتة) وأعطاه سمعة بأنه ينقصها المتابعة وقادة عسكريون محبوبون، ببساطة تركوا العمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة واستخدموا أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة لمشاريع أصغر بدلاً من ذلك، فقط لجعل شيء يستمر".

- "...هناك ببساطة نقص في قدرة الوكالات والمنظمات المدنية الأميركية على تعبئة عدد كبير من الناس المناسبين بسرعة".
- "حتى عندما وصل منسقو سلطة الائتلاف المؤقتة إلى المقاطعات فقد كانوا إلى حد كبير لوحدهم... بدون اتصال حقيقي مع القيادة في بغداد، وقد اضعف ذلك إلى حد كبير قدرة سلطة الائتلاف المؤقتة على إجراء ربط حقيقي بين الهياكل المحلية والقومية الحكومية".

يناقش مجلس العلاقات الخارجية الاهتمامات المماثلة في نشرتين:

- لا يقوم موظفو الائتلاف بالتنسيق بينهم بشكل كافٍ، وكثيراً ما يتم فصل بغداد والميدان عن بعضهما بشكل كامل، ونتيجة لذلك لا يتم دعم الجهود في الميدان، وكثيراً ما يتم توجيه القرارات في بغداد بطريقة خاطئة. (بعد صدام: تقييم إعادة إعمار العراق، 12 كانون الثاني/يناير 2004).

الاتصالات الاستراتيجية

إن هدف برنامج اتصال استراتيجي هو استخدام مختلف وسائل الاتصال لتحقيق النتائج المرجوة. تساعد الاتصالات الاستراتيجية على إدارة التوقعات وإقامة الشريعة والدعم للعمليات وتحقيق المصداقية وتقليل المخاوف وعدم الثقة والاضطراب، وفي العراق كان المقصود من هذه البرامج تمكين القادة السياسيين وصانعي السياسة من التأثير على سلوك الأعداء أو الحلفاء أو المواطنين من خلال التركيز على الرسائل الجوهرية، ولم يتم استخدام الدبلوماسية العامة والشؤون العامة وعمليات المعلومات ووسائل الإعلام وحملات المعلومات العسكرية من أجل هذا الجهد.

توحي ملاحظات المشاركين في جمع البيانات الفردية أن جهود الاتصال الأميركية في العراق ناضلت في المجالات الرئيسية مثل تصميم أو تنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لإعطاء القدرة لصوت العراقي العادي محلياً أو على المستوى القومي واستخدام برامج التلفزيون والراديو بفاعلية. تشمل ملاحظات المشاركين في جمع البيانات الفردية ما يلي:

- "لا يوجد امتداد ومشاركة ومدخلات كافية من مختلف قطاعات الشعب العراقي".
- "هناك نقص واضح في حملة إعلام متقدمة، فنحن لا نستعين بالتلفزيون أو الإذاعة أو الصحف العراقية لنقل رسالتنا إلى الشعب".

إلى جانب ذلك، تبين نتيجة رئيسية تم التوصل إليها في تقرير لمجلس علم الدفاع بشأن الاتصالات الاستراتيجية – المجاز من قبل وزير الدفاع – ونشر في شهر أيلول/سبتمبر 2004 ما يلي: "في حرب الأفكار أو النضال من أجل القلوب والعقول ... لم تقبل الجهود الأميركية فقط، بل أنها أيضاً حققت عكس ما قصدت".

في تقرير لفريق تقييم موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد إلى وزير الدفاع في شباط/فبراير 2004، أبدى الفريق "الملاحظات الرئيسية" التالية:

- "إن القدرة على الاتصال بشكل واسع مع المواطنين العراقيين محددة جداً بسبب برنامج وصول غير فعال، واتضح أن أعضاء هذه المجتمعات الهامة – قادة الأعمال والقادة الدينيين والأكاديميون – كانوا قلقين بالنسبة للاتصالات والعلاقات المباشرة مع الأميركيين".
- "العراقيون محتارون، فهم لا يعرفون بصدق ماذا ينوي الأميركيون بالنسبة لهم. إننا لم نقم بالاتصال بشكل جيد، "والقصة لم تصدق".

الموارد البشرية

كان يجب أن يلحق بمهمة الاستقرار وإعادة الإعمار المضطربة السريعة "أفضل وألمع" الموظفين من حكومات الائتلاف والحكومة العراقية، ولسوء الحظ في ذروة الاندفاع لإطلاق جهود الإعمار أوحى المراقبون بأن مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية ولاحقاً سلطة الائتلاف المؤقتة لم تقم بشكل فعال بتعيين وتطوير والاحتفاظ بموظفين يتمتعون بالقيادة المبدعة والمهارات الفنية اللازمة لرفع مستوى شبكة المقاولين الذين يقومون بإعادة

بناء العراق. إن الموارد البشرية مرتبطة بالتصميم التنظيمي ومتطلبات القوى العاملة واختيار الموظفين والتصفية والاستخدام والتعيين ووضع برامج زمنية لدوران الموظفين.

أبلغ المستجيبون لجمع البيانات الفردية عن عوامل المخاطرة هذه للموارد البشرية على أنها تحديات حالية لإعادة الإعمار الناجح:

- الهيكل التنظيمي/مستويات الموظفين: التخطيط غير الكامل وغير الفعال للموظفين - بما في ذلك تطوير متطلبات استخدام موظفين لما بين الوكالات والأوصاف الوظيفية والأدوار والمسؤوليات المحددة ومشاركة الائتلاف - ذكرت كمعامل مخاطرة.
- الاختيار/الاحتفاظ: عدم القدرة على اجتذاب المواهب "المتخصصة" والاحتفاظ بها من أجل التنفيذ الفعال لمهمة إعادة الإعمار بسبب القلق على العمل/المخاطرة وسرعة العمليات والبيئة المضغوطة - ذكرت كمعامل مخاطرة.
- تخطيط دوران الموظفين: التخطيط الضعيف لفترة إشغال الوظيفة/دوران الموظفين والإدارة الانتقالية مما أدى إلى تغير كبير في الموظفين، والفجوات المستمرة في إيجاد مساكن للجنود وضعف الاستمرار في المشاريع وعدم وجود ثبات مع النظراء العراقيين - ذكرت كمعامل مخاطرة.
- بناء القدرة: التأخر في الاعتراف بالقيمة المضافة بدمج القيادة والإدارة العراقية في إدارة والإشراف على جهود إعادة الإعمار والتطوير المتعمد لقدرة البلد المضيف للمساعدة/الاستمرار في تنفيذ مهمة الإعمار - ذكرت كمعامل مخاطرة.

أبدى كل من التقرير الخاص حول إعادة إعمار العراق لمعهد السلام الأميركي وفريق تقييم الموظفين المجاز من قبل وزارة الدفاع ملاحظات متشابهة وقدمتا الملاحظات التالية:

- "نحن في جوهرنا مؤسسة إنعاش في مكانها لتصميم وتنفيذ أكثر التحولات إلحاحاً في التاريخ الحديث" (تقرير تقييم الموظفين إلى وزير الدفاع، 11 شباط/فبراير 2004).
- لم تحقق عمليات موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد رقابة كافية على عملية اختيار الموظفين.
- كان هناك عدد غير مناسب من الموظفين في سلطة الائتلاف المؤقتة، ولم يزد أبداً عن 70% من الأهداف المرسومة.
- وضع التعيين لغرض خاص و"مهام ساحة المعركة" الموظفين الذين لا يتمتعون بمهارات مناسبة في أدوار حرجية.
- لا توجد رقابة على المرحلة الانتقالية لإرشاد تغيير الموظفين المتكرر مع الخسارة الناجمة عن ذلك في استمرار العمليات.

الخطوات المستقبلية

توفر مبادرة الدروس المستفادة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق فرصة قيمة للمشاركين في إعادة إعمار العراق للتعبير عن النجاح وأفضل الممارسات والتحديات التي تواجه مجتمع الاستقرار وإعادة الإعمار. سيعزز المفتش العام الخاص إعادة إعمار العراق هذه المعلومات في جهوده المستمرة في العراق، وسيقدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الرؤيا المتحققة في هذه الدروس التي تم تعلمها إلى أولئك المكلفين بتنسيق الجهود ما بين الوكالات لتحسين السياسات والخطط والإجراءات التي تدعم العمليات المستقبلية للاستقرار وإعادة الإعمار.

في صيف عام 2005 سيصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقريراً حول مبادرة الدروس المستفادة على الموقع على الشبكة: <http://www.sigir.mil>.

إشراف الوكالات الأخرى

تقوم عدة وكالات، بما في ذلك أعضاء مجلس المفتشين العامين العراقيين بأداء عمليات التدقيق والتحقيقات لإعادة إعمار العراق، وهذا الجزء يلقي الضوء على إشرافها.

عمليات تدقيق الوكالات الأخرى

أنشأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العامين العراقيين للمساعدة في تنسيق الإشراف على برامج لإغاثة وإعادة إعمار العراق، ويقدم هذا الجزء أحدث المعلومات الخاصة بعمليات التدقيق من الوكالات الأعضاء في مجلس المفتشين العامين العراقيين.

وزارة الدفاع

ابتداء من كانون الثاني/يناير 2005، أجرى مكتب المفتش العام التابع لوزارة الدفاع عمليات تدقيق تغطي سلسلة من المواضيع المتعلقة بالعراق، بما في ذلك علاقة حكومة الولايات المتحدة بمجلس النواب الوطني العراقي وتقييم لتدريب الشرطة العراقية. لم يكمل مجلس المفتشين العامين العراقيين أية عمليات تدقيق لإعادة إعمار العراق خلال هذه الفترة.

عمليات التدقيق والتقييمات الحالية

التقييم المشترك لتدريب الشرطة العراقية من قبل وزارة الدفاع/وزارة الخارجية
(D2005-DIPOE1-00034-000)

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أعلن المفتش العام التابع لوزارة الدفاع بالاشتراك مع وزارة الخارجية المشروع المشترك لتقييم برنامج تدريب الشرطة العراقية، وتقيم المراجعة كافة مراحل جهد التدريب لقوات الشرطة العراقية، بما في ذلك التجنيد والتصفية واختيار المتدربين ومنهاج التدريب والتوحيد والنتائج/الفاعلية وإجراءات المتابعة مثل تعيين القوات المدربة والتدريب الإنعاشي والمتخصص وتطوير القيادة ومعدلات الاحتفاظ والإرشاد. تقيم المراجعة كذلك التقدم في تجهيز قوات الشرطة وإجراءات الرقابة الداخلية لمتابعة التدريب ومسؤولية المعدات. تم إكمال العمل الميداني في الأردن في شباط/فبراير 2005 وفي العراق في آذار/مارس 2005، وسيتم إصدار القرار النهائي في أيار/مايو 2005.

مراجعة علاقة الحكومة الأميركية بمجلس النواب الوطني العراقي
(مشروع رقم D-2005-DINTEL-0122)

في 14 شباط/فبراير 2005 أعلن المفتش العام التابع لوزارة الدفاع هذا المشروع لتقييم علاقة الحكومة الأميركية بمجلس النواب الوطني العراقي، والهدف من ذلك الاستجابة للإرشاد من "لجنة مجلس المخصصات" وتصنيف الأهداف المحددة، وقد بدأ مكتب المفتش العام التابع لوزارة الدفاع بإجراء الأبحاث بشأن المشروع.

وزارة الخارجية

يعمل في وزارة الخارجية ثلاثة مدققين في واشنطن العاصمة معينين بدوام كامل لعمل متعلق بالعراق. صدرت تقارير تدقيق في شباط/فبراير وآذار/مارس 2005 تقيم أموال وزارة الخارجية للعراق وتؤكد زيادات مبالغ فيها في أسعار الوقود في أكاديمية الشرطة في عمان - الأردن وإجراء مراجعة سابقة لمنح عقود الأمن.

بدا العمل الميداني في عملية تدقيق لتكلفة تم تحملها لعقد إزالة ألغام ولمراجعة تكاليف عقد إسكان لبرنامج الزيادة المدنية في الإمدادات والشراء المركبات المصفحة لمكتب الأمن الدبلوماسي. سيتم إجراء عمليتي تدقيق من قبل مقاولين، وهناك تقييم لبرنامج الأمن في البعثة الأميركية في العراق على وشك الإنجاز، وكما هو مقدر تم إنجاز عمل ميداني لمراجعة مشتركة لوزارة الخارجية - وزارة الدفاع لبرنامج تدريب الشرطة العراقية.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

لمكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية عمليتي تدقيق جاريين منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005، ويتم إنجاز هذه الجهود في العراق. استمر مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في متابعة 20 عملية تدقيق لوكالة تدقيق عقود الدفاع يتم إجراؤها بناء على طلب مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية. أكمل كذلك مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ثلاث عمليات تدقيق لإعادة إعمار العراق أثناء فترة هذا التقرير.

عمليات التدقيق المنجزة

منذ تقرير كانون الثاني/يناير 2005 أكمل مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ثلاث عمليات تدقيق لامتثال للوائح الفيدرالية وبرامج إجراءات المجتمع العراقي وأنشطة العناية الصحية العراقية.

إلى جانب عمليات التدقيق لمكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي تتم مناقشتها أدناه أكملت وكالة تدقيق عقود الدفاع ثمان عمليات تدقيق مالية لمكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وقد غطت عمليات التدقيق التكاليف التي تم تحملها بموجب مختلف العقود، كما غطت عمليات التدقيق هذه أموالاً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مقدارها 141.061.183 دولار وتكاليف مشكوك فيها مقدارها 5.591.822 دولار. يجب على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ العراق تحديد ما هو مسموح به واتخاذ الإجراء المناسب.

امتثال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للأنظمة الفيدرالية في منح عقود لخدمات الأمن في العراق إلى كرول جفرنمينت سيرفيسيز انترناشونال إنك
(تقرير تدقيق رقم A-267-050005-P) صادر في 6 كانون الثاني/يناير 2005

كان الهدف من هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد امتثلت للأنظمة الفيدرالية في منح عقد أمن في العراق، وقد أظهر التدقيق أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية:

- لم توثق بالشكل المناسب استخدام منافسة أقل من كاملة ومفتوحة أو توضيح اختيار المقاول.
- استخدمت كتاب عقد لم يحقق متطلبات أنظمة المنح الفيدرالية.
- تحملت انتهاكات محتملة للرقابة على الأموال فيما يتعلق بالحصول على خدمات أمن من "كرول".
- قامت بشراء مركبات مصفحة لم تحقق معايير الحكومة الأميركية للدروع، ولم توثق بالشكل المناسب تكلفة هذه المركبات البالغة 1.9 مليون دولار.

أوصى مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تقوم الوكالة بإصدار إشعارات تذكّر موظفي التعاقد بما يلي: (1) إعداد وثائق مناسبة وكاملة والاحتفاظ بها. (2) أن تكون كافة مشتريات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية خاضعة لأنظمة الشراء الفيدرالية. أوصى مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بمراجعة الانتهاكات المحتملة للرقابة على الأموال وتغيير سياستها الخاصة بمشتريات العقود للمركبات المصفحة.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/برنامج عمل مجتمع العراق
(تقرير تدقيق رقم E-267-05-001-P، صادر في 31 كانون الثاني/يناير 2005)

كان الهدف من هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت الوكالة الدولية للتنمية الدولية/ برنامج عمل مجتمع العراق قد حقق المخرجات المقصودة، وقد أظهر التدقيق أن المخرجات المقصودة تحققت. بناء على عينة إحصائية لعينة مشاريع حقق برنامج عمل مجتمع العراق 98% من المخرجات المقصودة، بما في ذلك مشاركة المواطنين والتعاون داخل المجتمع والحكومة المحلية، على أن البيانات في قوائم المشاريع المستخدمة للمتابعة وتقديم التقارير لم تتفق دائماً مع الوثائق المدعومة، وقد احتوى التقرير على توصية واحدة لتحسين هذه العملية.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ أنشطة عقد تقوية نظام الصحة في العراق
(تقرير تدقيق رقم أي - 267 - 05 - 002 - بي) صادر في 28 شباط/فبراير 2005

كان الهدف من هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ أنشطة العناية الصحية في العراق قد حققت المخرجات المقصودة وقد أظهر التدقيق أن المقاول أثناء تنفيذ أنشطته كثيراً ما لم يحقق المخرجات المقصودة، وأظهرت مراجعة الوثائق أن 60% من الأنشطة المنفذة لم تحقق المخرجات المقصودة.

انتهت مدة العقد، على أن مكتب المفتش العام التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أوصى أن تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق بتطوير إجراءات مكتوبة لمراجعة واعتماد طلبات التعديلات في عقود قطاع الصحة.

عمليات التدقيق الحالية

بدأ مكتب المفتش العام التابع للوكالة الدولية للتنمية الدولية بإجراء عمليتي تدقيق منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005، وتشمل عمليتا التدقيق هاتان أنشطة توليد الطاقة الكهربائية في العراق وأنشطة المياه وتدابير حفظ الصحة العامة.

تدقيق أنشطة توليد الكهرباء للوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق

هذا التدقيق له هدفان:

- هل تحقق مشاريع قطاع الطاقة الكهربائية للتنمية الدولية/ العراق مخرجاتها المرسومة؟
- هل تتناول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق بناء القدرة المؤسسية في مشاريعها لإعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية في العراق؟

تدقيق أنشطة المياه وتدابير حفظ الصحة العامة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق

هذا التدقيق له هدفان:

- هل تحقق مشاريع إعادة تأهيل المياه وتدابير حفظ السلامة العامة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق مخرجاتها المرسومة؟
- هل تتناول الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/العراق بناء القدرة المؤسسية في مشاريعها لإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع المياه وتدابير حفظ الصحة العامة؟

مكتب المساءلة الحكومية

منذ تقرير 30 كانون الثاني/يناير 2005 أبلغ مكتب المساءلة الحكومية عن ثنائي عمليات تدقيق جارية لجهود إعادة إعمار العراق. إضافة إلى ذلك في 14 آذار/مارس 2005 قدم مدير الشؤون والتجارة الدولية شهادة إلى لجنة المجلس للإصلاح الحكومي تتناول التحديات في تحويل المسؤوليات الأمنية إلى الجيش والشرطة العراقية.

التقارير الصادرة

إمدادات الدفاع: هناك حاجة لتنسيق عالي المستوى لوزارة الدفاع لتحقيق مزيد من إصلاح إدارة عقد برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات GAO-05-328، 21 آذار/مارس 2005.

إن برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات هو برنامج للجيش يخطط لاستخدام مقاولي القطاع الخاص لدعم العمليات الطارئة في مختلف أرجاء العالم. تشمل أنواع الدعم المتوفر غسيل الملابس والحمام، وخدمة الطعام، وتدابير حفظ الصحة العامة وإيواء الجنود والصيانة وتوليد الطاقة الكهربائية، وقد استخدم برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات على نطاق واسع لدعم القوات الأميركية في العمليات الأخيرة في جنوب شرق آسيا مع عمل تقديري

قيمته تزيد عن 15 مليون دولار ابتداء من كانون الثاني/يناير 2005. أصدر مكتب المساءلة الحكومية تقريرين حول برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات منذ عام 1997 قديما توصيات لتحسين إدارة الجيش للعقود، وكانت المواضيع الأوسع الخاصة بتنسيق مهام عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات خارج نطاق العمل السابق لمكتب المساءلة الحكومية. يقيم هذا التقرير المدى الذي يتخذ فيه الجيش الإجراءات لتحسين إدارة برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات والإشراف عليه، وما إذا كان هناك مزيد من الفرص لاستخدام هذا العقد بفاعلية.

يقوم الجيش باتخاذ الإجراءات أو هو في سبيله لاتخاذ الإجراءات لتحسين إدارة والإشراف على برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات بناء على التقارير السابقة لمكتب المساءلة الحكومية. تشمل الإجراءات التي أنجزها الجيش أو هي قيد الإنجاز ما يلي: (1) إعادة كتابة إرشادها بما في ذلك دليلها الميداني لاستخدام المقاولين في ساحة المعركة ولائحتها الرئيسية للحصول على دعم المقاولين في العمليات في أوقات الحروب. (2) تنفيذ تدريب قريب ومدته أطول للقادة والمسؤولين عن الإمدادات في استخدام العقود. (3) تطوير وحدة قابلة للانتشار لمساعدة القيادات في استخدام برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات. (4) إعادة هيكلة مكتب العقود التابع لبرنامج الزيادة المدنية في الإمدادات لتزويد موارد بشرية إضافية في المجالات الرئيسية. (5) اتخاذ الخطوات للتخلص من أوامر العمل غير المنجزة للعقود التي تنتظر التحديد – أي التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام ومواصفات وأسعار أوامر العمل – وعقد مجالس منح مع رسوم، وبينما تم تحقيق تحسينات فإن مكتب المساءلة الحكومية يعتقد بأن وزارة الدفاع والجيش بحاجة لاتخاذ إجراءات إضافية في مجالين:

أولاً، بالرغم من أن وزارة الدفاع مستمرة في الاتفاق مع توصية مكتب المساءلة الحكومية التي صدرت في يوليو (تموز) 2004 لتكوين فرق خبراء في الموضوع لمراجعة أنشطة العقود من أجل الاقتصاد والكفاءة فإنها لم تفعل ذلك بعد لأن الحاجة إلى الاستجابة للمتطلبات القانونية أخذت الأولوية. بينت المراجعات السابقة لمكتب المساءلة الحكومية أنه عندما يبحث القادة عن الوفورات في أنشطة العقود فإنهم بشكل عام يجدونها.

الناحية الأخرى التي هي بحاجة للعناية هي تنسيق أنشطة العقود بين عناصر وزارة الدفاع المشاركة في استخدام برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات، وبينما قيادة مواد الجيش هي الوكيل التنفيذي لبرنامج الزيادة المدنية في الإمدادات فإن العناصر الأخرى تلعب كذلك أدواراً هامة في برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات، بما في ذلك القادة المقننين والوحدات الفردية المنتشرة ووحدات إدارة عقود الدفاع. إن الاستخدام الفعال والكفؤ للعقود يعتمد على الأنشطة المنسقة لكل واحدة من هذه الوكالات، على أنه على مستوى وزارة الدفاع لا يوجد هناك أحد مسؤول عن القيادة الكلية في استخدام العقود، وبينما حاولت قيادة مواد الجيش التأثير على الطريقة التي تقوم بها العناصر الأخرى بأدوارها فإنه لا يوجد لديها سلطة أمرة على العناصر الأخرى، وهكذا فإن تأثيرها محدود، وعلى سبيل المثال عرفت قيادة مواد الجيش أن التخطيط لاستخدام برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات لعملية حرية العراق لم يكن شاملاً، إلا أن قيادة مواد الجيش كانت تنقصها السلطة الأمرة للتوجيه لتخطيط أفضل، ويعتقد مسؤولو قيادة مواد الجيش أن التدريب سيحل هذه المشاكل بمرور الوقت، على أنه بناء على أهمية برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في دعم العمليات الحربية وبلايين الدولارات التي يتم صرفها على أنشطة برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات فإن قيادة مواد الجيش تعتقد أن هناك حاجة لمزيد من الإشراف الفوري والمباشر.

توصي قيادة مواد الجيش أن يسمي وزير الدفاع منسقاً لبرنامج الزيادة المدنية في الإمدادات يكون مسؤولاً عن ضمان استخدام العقود بفاعلية وكفاءة، ولم تقترح قيادة مواد الجيش تغييراً في القيادة وفي علاقات الرقابة أو السلطة التعاقدية. بينت وزارة الدفاع في ملاحظات مكتوبة حول هذا التقرير الأولي أنها اتفقت مع التقرير وتوصياته، كما بينت وزارة الدفاع أن تعليمات صدرت مؤخراً استحدثت منصب المدير التنفيذي لإمدادات الدفاع يكون مسؤولاً عن إمدادات وزارة الدفاع وإدارة سلسلة الإمدادات العالمية، بما في ذلك الإشراف على عقود دعم الإمدادات مثل عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات للجيش. بينت وزارة الدفاع كذلك أن هذا المدير التنفيذي سيقوم بتقديم المشورة للوزير بشأن الخلافات غير المحلولة بين عناصر وزارة الدفاع بشأن أفضل كيفية لاستخدام برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات.

عمليات التدقيق الحالية

عقود الأمن الخاصة

أدت بيئة الأمن غير المستقرة في العراق إلى أن تقوم وزارة الدفاع والوكالات المدنية مثل وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمقاولون المسؤولون عن إعادة بناء العراق باستخدام شركات أمن خاصة

لحماية الموظفين والممتلكات، ويعتقد بأن أكثر من 20000 شخص يقومون بتوفير خدمات الأمن، بينما تدل بعض التقارير على أن نصف دولارات عقود إعادة الإعمار يتم استخدامها للدفع مقابل الأمن. (1) إلى أي مدى قامت الوكالات بمخاطبة الحاجات الأمنية غير التخطيطية لعقود إعادة الإعمار ومنحها؟ (2) ما هي أنظمة الرقابة التي وضعتها الوكالات لتوفير الرؤيا لموفري الأمن وبشأن المصروفات المتعلقة بالأمن؟ (3) إلى أي مدى يوجد للجيش الأميركي سلطة ورقابة على المسؤوليات المتعلقة بعقود الأمن الخاصة في العراق؟ (4) هل أثر الاستخدام المتزايد لعقود الأمن الخاصة على الإبقاء على الوجود العسكري؟

تحسين أمن العراق

ابتداء من آذار/مارس 2004، رصدت الولايات المتحدة مبلغ حوالي 58.8 بليون دولار كضمان لتحقيق الاستقرار الأمني في العراق – حوالي 57.3 بليون للعمليات العسكرية الأميركية ومبلغ 1.2 بليون لقوات الأمن العراقية.

- ما هي استراتيجية القوة متعددة الجنسيات في العراق والاستراتيجية العراقية لتنسيق العمليات الأمنية وتحويل مهام الأمن إلى قوات الأمن التابعة للحكومة العراقية؟
- ما هي التحديات التي تواجهها القوة متعددة الجنسيات في العراق في تحويل المهمة الأمنية إلى المؤسسات العراقية؟

تقدم الجيش في تحسين إدارة عقود دعم الإمدادات والإشراف عليها

منذ عام 1997 أصدر مكتب المساءلة الحكومية ثلاثة تقارير حول استخدام عقود دعم الإمدادات لتوفير التجهيزات والخدمات لدعم حالات الطوارئ الرئيسية، وتبين هذه التقارير الصعوبات في الرقابة على هذه العقود وضمان تزويد الخدمات بشكل اقتصادي وفعال.

- ما هو التقدم الذي أحرزه الجيش في تحسين إدارة عقودها الخاصة بدعم الإمدادات والإشراف عليها؟
- هل توجد عوائق أخرى مستمرة أمام استخدام عقود دعم الإمدادات بشكل فعال؟

المواضيع الخاصة بالتأمين في العراق

يتطلب قانون قاعدة الدفاع أن يقوم جميع مقاولي ومقاولي الباطن للحكومة الأميركية بالحصول على تأمين تعويض للموظفين العاملين في العراق. إضافة إلى ذلك يجب على مسؤولي العقود أن يطلبوا من جميع المقاولين الحصول على تأمين المسؤولية وأنواع أخرى من التأمين. من أجل الجذب للعمل في العراق يوفر العديد من المقاولين منافع تأمين إضافية للموظفين المعيّنين في ذلك البلد. بالنسبة للمقاولين الذين يقومون بعمل للحكومة الفيدرالية في العراق: ما هي التكلفة بالنسبة للحكومة للتغطية المشتراة بموجب برنامج تأمين قانون قاعدة الدفاع وكيف يتم تنفيذه؟

الانتخابات العراقية

حدد الرئيس دعم الولايات المتحدة لانتخابات حرة في العراق كخطوة رئيسية في المساعدة في تحقيق الديمقراطية في العراق، واعتماداً على دعم الولايات المتحدة والدعم الدولي كانت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق مسؤولة عن اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد هذه الانتخابات.

- ما هي الخطوات التي اتخذت لإدارة الانتخابات التي عقدت في 30 كانون الثاني/يناير 2005؟
- ما هي طبيعة ومدى دعم الولايات المتحدة للانتخابات العراقية، بما في ذلك المساعدة الفنية الأميركية والأمن؟
- ما هي الدروس التي تعلمتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وحددها المجتمع الدولي من انتخابات 30 كانون الثاني/يناير 2005؟

المياه وتدابير حفظ الصحة العامة في العراق

منذ سقوط حكومة صدام حسين أدركت الولايات المتحدة أن الخدمات الأساسية المحسنة هامة لتحقيق الاستقرار في العراق، ومع إعادة تخصيص الأموال المقترحة تم تخصيص 2.2 بليون دولار للمياه وتدابير حفظ الصحة العامة.

- ما هي أهداف الحكومة الأميركية من إعادة تأهيل قطاع الموارد المائية وتدابير حفظ الصحة العامة؟
- ما هو وضع جهود إعادة الإعمار في قطاع الموارد المائية وتدابير حفظ الصحة العامة؟
- كيف تضمن وكالات الحكومة الأميركية أن يتم تلبية أهداف المشاريع والبرامج؟
- ما هي التدابير التي اتخذتها وكالات الحكومة الأميركية للمساعدة في استمرارية المشاريع المنجزة؟

جهود إعادة الإعمار في العراق

خصصت الولايات المتحدة أكثر من 24 بليون دولار لإعادة الإعمار في العراق، وسترکز هذه العملية على إعادة بناء القطاعات الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية: الطاقة، النفط، الصحة، التعليم، النقل، الاتصالات، كما أن مكتب المساءلة الحكومية سيتابع الأموال الأميركية.

- ما الذي حددته المنظمات الأميركية والعالمية على أنه احتياجات الإغاثة وإعادة الإعمار للقطاعات الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية في العراق؟
- ما هي أهداف سلطة الائتلاف المؤقتة وأهداف الولايات المتحدة الحالية للإغاثة وإعادة الإعمار للقطاعات الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية؟
- ما هو التقدم الذي أحرزه البرنامج الأميركي لتحقيق هذه الأهداف للقطاعات الأساسية وقطاع الخدمات الاجتماعية؟
- ما هي العوامل التي أثرت على البرنامج الأميركي للإغاثة وإعادة الإعمار، وكيف تم تناولها؟

إدارة إعادة إعمار العراق بعد المرحلة الانتقالية

منذ نقل سلطة الحكم في العراق في حزيران/يونيو 2004 تولى وزير الخارجية المسؤولية من وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة لتحديد المتطلبات والأولويات وإدارة برنامج إعادة الإعمار في العراق، بما في ذلك أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار. يحدد مكتب المساءلة الحكومية ما يلي:

- كيف رتبت الحكومة الأميركية للإشراف على جهود إعادة الإعمار وتوجيهها بعد المرحلة الانتقالية؟
- كيف يتم استخدام عقود البرامج لإدارة ودعم جهود إعادة الإعمار في العراق؟
- ما هي العوامل التي تتحدى جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء العراق، وكيف يتم تناولها؟

وكالة تدقيق عقود الدفاع

تخطط وتؤدي وكالة تدقيق عقود الدفاع العمل على أساس السنة المالية. يبين الجدول 2-5 كلاً من عمليات التدقيق المغلقة الخاصة بالعراق خلال السنة المالية 2004 وعمليات التدقيق التي أغلقت وفتحت وخطط لها في السنة المالية 2005 (في آذار/مارس 2005). تشمل خدمات وكالة تدقيق عقود الدفاع تقديم المشورة المهنية لمسؤولي منح العقود بشأن المحاسبة والأمور المالية لمساعدتهم في التفاوض والمنح والإدارة وتسوية العقود.

بالإضافة إلى مشاركة وكالة تدقيق عقود الدفاع في التفاوض بشأن العقود ومنحها خصصت كذلك موارد هامة لمراجعة إمكانية السماح والتخصيص ومعقولة التكاليف المحتملة والمقدمة في الفواتير. يتم كذلك فحص الإجراءات التي تحكم التكاليف التي يتم تحملها داخل البلد، وذلك من خلال مراجعة تسجيل ساعات العمل للمقاول وإدارة عقد الباطن وإدارة/ دفع النقد. أخيراً لضمان وجود أنظمة رقابة داخلية في مكانها من أجل سياسات وإجراءات المقاولين تقوم وكالة تدقيق عقود الدفاع بأداء عمليات تدقيق متعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية الهامة للمقاولين، مع التأكيد على أنظمة التقدير وإدارة عقود الباطن وإصدار الفواتير. يبين الشكل 2-5 نظرة عامة لعمليات تدقيق وكالة تدقيق عقود الدفاع المتعلقة بالعراق.

عمليات تدقيق وكالة تدقيق عقود الدفاع المتعلقة بالعراق للسنة المالية 2004 والسنة المالية 2005 كما هي في 31 آذار/مارس 2005				
بيان مجال التدقيق	السنة المالية 2004	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005
	مغلقة	مغلقة	مفتوحة	مخططة
عروض الأسعار ^(أ)	128	121	5	0
إجراءات متفق عليها لعروض الأسعار ^(ب)	113	42	5	2
عمليات تدقيق خاصة أخرى مطلوبة ^(ج)	123	93	206	18
التكلفة المتوقعة ^(د)	1	2	22	17
تسجيل وقت العمل ^(هـ)	59	49	45	19
أنظمة الرقابة الداخلية ^(و)	47	32	64	58
المسح المحاسبي قبل المنح ^(ز)	30	9	7	0
وجود الشراء والاستهلاك ^(ح)	15	9	20	9
أخرى ⁽¹⁾	51	38	87	26
الإجمالي	567	395	461	149

^(أ) عروض الأسعار – عمليات تدقيق عروض الأسعار المقدمة من قبل المقاولين فيما يتعلق بالمنح أو التعديل أو إعادة تسعير العقود أو عقود الباطن الحكومية.

^(ب) إجراءات متفق عليها لعروض الأسعار – تقييم نواح معينة، بما في ذلك العمل الفعلي ومعدلات المصروفات الثابتة و/أو تحليل واقع التكلفة المطلوبة من قبل العملاء فيما يتعلق بمنح عقود الباطن الحكومية.

^(ج) عمليات تدقيق خاصة أخرى مطلوبة – المساعدة في التدقيق المقدمة استجابة لطلبات خاصة من مجتمع العقود بناء على مخاطر تم تحديدها. يشمل ذلك اختبار المعاملات نصف السنوي للتكاليف المحتملة والواردة في الفواتير.

^(د) التكلفة المتوقعة – عمليات تدقيق محملة على عقود الحكومة لتحديد ما إذا كانت مسموح بها وقابلة للتخصيص ومفعولة.

^(هـ) تسجيل وقت العمل – عمليات تدقيق لتحديد ما إذا كان المقاول يمثل بشكل ثابت لسياسات وإجراءات نظام تسجيل الوقت لتسجيل تكاليف العمل.

^(و) أنظمة الرقابة الداخلية – عمليات تدقيق أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بمحاسبة وتقديم فواتير التكاليف بموجب عقود الحكومة.

^(ز) المسح المحاسبي قبل المنح – عمليات تدقيق قبل المنح لتحديد ما إذا كان النظام المحاسبي للمقاول مقبولا لفصل وتراكم التكاليف بموجب عقود الحكومة.

^(ح) وجود الشراء والاستهلاك – الملاحظة الفعلية للمواد والخدمات المشتراة والاستفسارات الخاصة بذلك فيما يتعلق بوثائقها والتحقق من رسوم العقد.

⁽¹⁾ أخرى – الأنواع الهامة من أنشطة التدقيق الأخرى، بما في ذلك عمليات تدقيق القدرة المالية وعمليات التدقيق الخاصة بالامتثال لمعايير محاسبة التكلفة.

جدول رقم 5-2

وكالة تدقيق الجيش الأميركي

أكملت وكالة تدقيق الجيش الأميركي عملية تدقيق واحدة خلال فترة هذا التقرير، وهي تقوم حالياً بإجراء أربع عمليات أخرى. لا يوجد حالياً لدى وكالة تدقيق الجيش الأميركي مدققون يعملون في العراق، على أن الوكالة تخطط لإرسال أربعة مدققين إلى العراق لعمليات تدقيق برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة، وإرسال 15 مدققاً إلى العراق والكويت لعمليات تدقيق برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات.

عمليات التدقيق المنجزة

المساعدة حول الموجودات المستولى عليها والمصادرة

(مشروع: أيه – 2004 – أف أف جي – 0316 – 000) صادر في 16 شباط/فبراير 2005

طلب عملية التدقيق هذه مساعد وزير الجيش (الإدارة والمراقب المالي)، وتشمل أهداف التدقيق ما يلي:

- هل كانت هناك إجراءات وأنظمة رقابة مناسبة في مكانها وتعمل لضمان الموجودات المستولى عليها والمصادرة وإظهارها محاسبياً بالشكل الصحيح؟
- هل كانت توجد آثار تدقيق مناسبة لدعم الرصيد المتوفر للحسابات المستولى عليها والمصادرة؟

بيّنت النتائج أن الجيش ضمن وأظهر محاسبياً بالشكل المناسب النقد والسبائك المعدنية، إلا لأنه لم يحافظ على أنظمة رقابة مناسبة لتسليم الموجودات غير النقدية التي تم تسليمها لحفظها سالمة، كذلك كانت آثار التدقيق لدعم الرصيد غير المتوفر في حسابات الموجودات المستردة والمصادرة غير مناسبة، وأثناء هذا التدقيق اتخذ الجيش إجراءات بناء على توجيهات وكالة تدقيق الجيش الأميركي لتحسين أنظمة الرقابة على الموجودات المصادرة والمستولى عليها.

عمليات التدقيق الحالية

إدارة البرامج دعماً لإعادة إعمار العراق

(المشروع رقم أيه - 2004 - أيه أم أيه - 606 - 000)

طلب هذا التدقيق النائب السابق لوزير الجيش، والهدف العام هو تحديد ما إذا كان الجيش ومكتب المشاريع والعقود وضعاً أنظمة رقابة وأساليب عمل سليمة في مكانها لتقليل نواحي المخاطرة العالية التي حددت في السابق وتشمل هذه النواحي ما يلي:

- خطط العقود لمنح أوامر العمل للعقود الحالية.
- خطط الامتلاك لربط الأموال المتبقية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كضمان وقياس معدلات الربط.
- جهود مكتب المشاريع والعقود لتقليل المخاطر والزيادة في التكلفة للعقود المحددة.
- خطط مكتب المشاريع والعقود للإشراف على عقود إعادة الإعمار (على سبيل المثال مقاولون يشرفون على مقاولين).

أصدرت وكالة تدقيق الجيش الأميركي التقرير الأولي من أجل إبداء الملاحظات في 15 كانون الأول/ديسمبر 2004، وباختصار وجدت وكالة تدقيق الجيش الأميركي أن الجيش ومكتب المشاريع والعقود وضعاً عدة أنظمة رقابة في مكانها لتقليل مجالات المخاطرة العالية التي حددت في السابق، على أن هناك حاجة للمزيد من الإجراءات لتقوية أنظمة الرقابة وتناولها مع أمور أخرى:

- كان مكتب المشاريع والعقود وسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي يمنح أوامر العمل ضمن نطاق وفترة إنجاز العقود القائمة.
- بالرغم من أن مكتب المشاريع والعقود وضع أنظمة رقابة لمتابعة وقياس الالتزامات كانت هناك حاجة لمزيد من الأنظمة الرقابية لإظهار كافة التزامات وزارة الدفاع وقياس تقدم برنامج أف واي 004 أي آر أف.
- وضع مكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة للمساعدة في تحديد العقود في الوقت المناسب، إلا أن أنظمة الرقابة هذه لم تكن فعالة.
- كانت أنظمة الرقابة لمكتب المشاريع والعقود لاستخدام مقاولي دعم إدارة البرامج فعالة بشكل عام، إلا أنه كانت هناك حاجة لأنظمة رقابة إضافية لتقليل المخاطرة المرتبطة مع: (1) المقاولين الذين يؤدون مهاماً في صميمها حكومية (2) تضارب مصالح حقيقية أو ملاحظة بين المقاولين المشرفين على المقاولين (3) خطط رسوم المنح.

إن تناول هذه الإجراءات الإضافية يجب أن يعطي الجيش ضماناً أفضل بأنه يراقب وينفذ بالشكل المناسب برنامج أف واي 04 أي آر أف. استلمت وكالة تدقيق الجيش الأميركي مسودة نسخة للإجابة أثناء تزويدها بعناصر من أتش كيو دي أيه قبل الإصدار الرسمي.

برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة

(مشروع: أ - 2005 أيه أل أيه - 0191 - 000).

طلب قائد قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق عملية التدقيق هذه. تشمل أهداف التدقيق ما يلي:

- هل تم استلام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة وبيانها محاسبياً والإبلاغ عنها حسب القوانين والأنظمة المنطبقة؟
- هل كانت الدفعات متفقة مع غرض الميثاق أو إرشاد التنفيذ؟

أصدرت وكالة تدقيق الجيش الأميركي التقرير الأولي في 28 كانون الثاني/يناير 2005 لإبداء الملاحظات، واتفقت القيادة مع توصيات وكالة تدقيق الجيش الأميركي في 4 نيسان/أبريل 2005. كان الاستنتاج المبدئي بشأن ما إذا كانت العقود قد أنفقت حسب قصد الميثاق والأنظمة التنفيذية سالبا، وقد حدث ذلك لأن القيادة لم تحتفظ بنسخ من الوثائق الرئيسية (تقارير الاستلام ومستندات الدفع)، على أن موظفي القيادة الذين يعملون مع مكتب التمويل المحلي استطاعوا الحصول على نسخ موقعة حسب الأصول لتقارير الاستلام ومستندات الدفع والتي تشهد بأن القيادة قد استلمت بضائع وخدمات متعاقد عليها حسب مواصفات العقود، وأن المقاولين وقعوا بما يفيد الدفع، وأن مسؤولي التصديق وافقوا على الدفع. تحقق موظفو وكالة تدقيق الجيش الأميركي من دقة السجلات المحلية بمقارنة النسخ المحلية مع تلك الموجودة في الملف لدى تمويل الدفاع وخدمة المحاسبة في روما ونيويورك، وتقوم وكالة تدقيق الجيش الأميركي حالياً بإجراء متابعة للتوصيات السابقة ومراجعة أموال السنة المالية 2005 لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقادة وصندوق الاستجابة السريعة.

تدقيق المساءلة عن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (أي آر آر أف 2)

(رمز المشروع: أيه – 2005 – أيه أل أيه – 0240 – 000)

طلب الوزير السابق بالوكالة للجيش هذا التدقيق، ويركز هذا التدقيق على الرقابة على الأموال والمساءلة عن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني لأنشطة إعادة الإعمار والتشغيل والصيانة وأموال الجيش للمصاريف الإدارية لمكتب المشاريع والعقود، والهدف العام هو ضمان أن الجيش ومكتب المشاريع والعقود لهما رقابة فعالة وأساليب عمل صحيحة في مكانها من أجل البيان المحاسبي لذلك الجزء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني البالغ 18.4 بليون دولار الذي تنفذه أنشطة وزارة الدفاع. تسأل الأسئلة التالية:

- هل لدى نظام وأساليب الإدارة المالية لمكتب المشاريع والعقود الأنظمة الرقابية اللازمة لضمان أن التعهدات والالتزامات والدفعات مسجلة بدقة؟ يشمل ذلك التأكد من أن مكتب المشاريع والعقود استخدم وسجل الأموال للقطاع المناسب.
- هل لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة رقابة مناسبة في مكانها لضمان أن تكاليف التشغيل وتكاليف البرامج مخصصة ومسجلة بالشكل المناسب؟
- هل يستطيع نظام وأساليب الإدارة المالية لمكتب المشاريع والعقود استيعاب خطط الجيش ومكتب المشاريع والعقود لجعل منح العقود وإدارة المشاريع لا مركزية؟

تدقيق برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات

(رمز المشروع: أيه – 2005 – أيه أل أس – 340 – 000)

طلب هذا التدقيق قائد القوة متعددة الجنسيات في العراق. بدأ تخطيط التدقيق الأولي في 3 كانون الثاني/يناير 2005، وسيركز التدقيق على تقييم مدى مناسبة برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في مجالات العمليات في العراق، وسيطلب العمل في العراق والكويت والولايات المتحدة القارية. تسأل الأهداف المحددة الأسئلة التالية:

- هل الخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات معقولة وفعالة من ناحية التكلفة لتلبية متطلبات القوات المسلحة؟
- هل هناك هياكل إدارية مناسبة في مكانها لتخطيط واستلام وإدارة الخدمات التي يتم الحصول عليها بموجب عقود برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات؟
- هل إدارة العقود لعمل برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في العراق مناسبة؟

- هل هناك أنظمة إدارة/رقابة داخلية في مكانها لعمليات برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في العراق، وبشكل خاص تلك المجالات التي هي عرضة إلى حد كبير للاحتيال والهدر وسوء الاستخدام؟
- هل هناك معلومات مناسبة لتمكين مستويات الإدارة العليا من توفير إشراف كافٍ على عمليات برنامج الزيادة المدنية في الإمدادات في العراق؟

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشكل منتظم مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بإجراء التحقيقات في العراق، وقد طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق واستلم معلومات من مكتب التحقيق الفيدرالي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وخدمة التحقيق الجنائي للدفاع ومكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية، ونظراً لأن معظم هذه المعلومات حساسة فإنه يمكن فقط إصدار المعلومات الواردة أدناه.

مكتب التحقيق الفيدرالي

أبلغ مكتب التحقيق الفيدرالي عن أربع قضايا مفتوحة ومعلقة تشمل أنشطة متعلقة بالعراق، وخلال فترة التقرير لم يتم مكتب التحقيق الفيدرالي بإغلاق أو إحالة أية قضايا إلى وكالات أخرى لتنفيذ القانون، ويعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على واحدة من هذه القضايا بالاشتراك مع مكتب التحقيق الفيدرالي.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

أثناء فترة هذا التقرير فتحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قضايا جديدة تشمل نزاهة البرامج، وللوكالة الأميركية للتنمية الدولية خمس قضايا تتعلق بنزاهة البرامج وقضيتي نزاهة شخصية مفتوحة ومعلقة، وتم إغلاق قضيتين خلال فترة التقرير، كما تم إغلاق القضية الأولى التي لها علاقة بنزاهة البرامج لعدم توفر الأدلة، أما القضية الثانية التي لها علاقة بالنزاهة الشخصية فقد تم نقضها. تم تعيين محقق جنائي واحد تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق.

خدمة التحقيق الجنائي للدفاع

في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أوقفت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع عملياتها في بغداد – العراق، وما زالت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع بالتنسيق مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمرة بإجراء بعض التحقيقات المبينة في الجدول 2-6.

عمليات خدمة التحقيق الجنائي للدفاع منذ 30 كانون الأول/ديسمبر 2004						
وضع التحقيق	تضارب المصالح	تزوير	استعادة أسلحة/الأمن	مطالبات/بيانات غير صحيحة	سرقة/مخدرات	رشوة/فساد
مفتوحة	1	صفر	1	1	1	1
مغلقة	1	3	5	2	19	8
الإجمالي	2	3	6	3	20	9

الجدول رقم 2-6

القضايا المفتوحة

يبلغ إجمالي عدد قضايا خدمة التحقيق الجنائي للدفاع حالياً خمس قضايا مفتوحة ومشروعاً واحداً مفتوحاً.

القضايا المغلقة

تم إغلاق القضايا التالية منذ 30 كانون الأول/ديسمبر 2004:

- قبل إعادة تسمية المفتش العام - سلطة الائتلاف المؤقتة ليصبح المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أحال المفتش العام الخاص معلومات إلى خدمة التحقيق الجنائي للدفاع خاصة بعدة مسؤولي عقود ادعي بأنهم استلموا رشوى كبيرة لمنح عقود لمناقضين محددين، وقد ادعي بأن عدة مسؤولي عقود شاركوا في الخطة واستلموا نفوداً. أظهر التحقيق الذي تم فيما بعد أن المعلومات الأولية قد تكون خاطئة، وعندما توقفت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع في بغداد تم تحويل المسألة إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لاتخاذ قرار، وتحقيق المفتش العام الخاص مفتوح ولم يتم البت فيه (قضية رقم 04-0042).
- استلمت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع معلومات عن محاولة مواطن عراقي بيع 10.000 قرص موسيقى مدمج، وأدعى المواطن العراقي أن الأقراص المدمجة وقعت من مركبة حربية، وقام وكلاء خدمة التحقيق الجنائي للدفاع بزيارة أحد المخازن في السوق المحلي. ولاحظوا وجود عدة صناديق فارغة وأقراص مدمجة للموسيقى والأفلام مع بطاقة خدمة التبادل ل سلاح الطيران التابع للجيش، وبناء على ملاحظاتهم ومزيد من التحقيق مع الشهود قامت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع في مكتب بغداد مع قوة شرطة عراقية بتنفيذ مذكرتي إحضار، ونجم عن التحقيق القبض على خمسة مواطنين عراقيين واستعادة الممتلكات المقدرة قيمتها بمبلغ 192 738 دولار حددت أنها سرقت من الجيش الأميركي، وقد تم القبض على المواطنين العراقيين الخمسة وغرموا وأطلق سراحهم.
- استلمت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع معلومات عن موظفين سابقين كانا يعملان لدى مقاول تتعلق بفواتير غير مناسبة لساعات عمل الموظفين، وحسب الموظفين السابقين لم توظف الشركة أعداداً كافية من الموظفين حسب المتطلبات التعاقدية في العقد، ولكن قدمت فواتير على أساس مستوى كامل من الموظفين، وعندما أوقفت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع عملياتها في بغداد لم يتم حسم الإدعاءات ووافق المفتش العام الخاص فتوح ولم يتم البت فيه (قضية رقم 05-0032).
- استلمت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع معلومات عن عضو نشط في الخدمة يعمل في وزارة عراقية ادعى بأنه حول أسلحة تم شراؤها لاستخدام الوزارة. ألقى القبض على الموظف بعد حدوث تجارة في الأسلحة، ونجم عن تفتيش لاحق استعادة الأسلحة، وأظهر التحقيق أن قائد الموظف طلب من الموظف إجراء المبادلة، وعندما أوقفت خدمة التحقيق الجنائي للدفاع عملياتها في بغداد وافق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على إكمال التحقيق، وأكمل المفتش العام هذا التحقيق. (قضية رقم 05-0003).

مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية

خلال فترة التقرير لم يقيم مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية بإجراء أية تحقيقات للأنشطة التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ولا يوجد في مكتب المفتش العام التابع لوزارة الخارجية محققين جنائيين معينين في العراق، ولم تكن هناك قضايا مفتوحة أو مغلقة أو محالة.

الخطط المستقبلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يقدم هذا الجزء خطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمستقبل، بما في ذلك الخطط التشغيلية وخطة تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (2005-2006)، ومعلومات عن التطورات التشغيلية وبناء قدرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

الخطط التشغيلية

إنسجاماً مع إعادة التوقيض القانونية في أواخر عام 2004 ركزت الخطط التشغيلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ما يلي:

- الطبيعة المستمرة لجهود إعادة إعمار العراق.
- مدة العمل المحددة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- الحاجة الناجمة لأساليب فورية وغير تقليدية مصممة لتناول برامج وعمليات إعادة إعمار العراق.

للتناول هذه التحديات والفرص المتاحة تبنى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أسلوباً يمزج الممارسات التشغيلية والإدارية التقليدية لمفتش عام مع أساليب غير تقليدية، وسيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتعديل وتنقيح الخطط التشغيلية للاستجابة للظروف والمخاطر ومتطلبات مسؤوليات تقديم التقارير حول الإشراف على إعادة إعمار العراق.

حدد إطار العناصر الجوهرية للخطط المستقبلية:

- خطة التدقيق (2005-2006) للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- معلومات إعادة إعمار متكاملة وبرنامج تفتيش الموقع.
- توزيع قدرات مهنية لدعم الخطط التشغيلية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

خطة التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

توجز خطة التدقيق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأولويات القصوى ومجالات الاهتمام المحددة، وتبين تركيز عمليات التدقيق والتقييمات التي سيتم إجراؤها خلال عامي 2005-2006، وسيتم استخدام الخطة كدليل، وهي خاضعة للتعديل بسبب الظروف المتغيرة التي قد تحدث في العراق والتشريعات الجديدة أو المعدلة.

هذه الخطة مبنية على متطلبات القانون العام رقم 106-108 كما هو معدل، وهي تتضمن أبحاثاً هامة في نواحي الاهتمام الرئيسية بالنسبة للإدارة والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والكونغرس، وتوفر تغطية متوازنة لمجال مهمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع الموارد المتوفرة حالياً – والمتوقع أن تكون متوفرة، وتخصص الخطة اهتماماً خاصاً للطبيعة الفريدة لجهود إعادة إعمار العراق ودور المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والمدة المؤقتة له والحاجة الناجمة لأساليب فورية وغير تقليدية مصممة بشكل فريد لتناول برامج وعمليات إعادة إعمار العراق. إلى جانب ذلك أدخل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق معرفته الميدانية لبرامج وعمليات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وكذلك ادعاءات الخط الساخن وإحالات التحقيق ليحدد أساساً للنواحي الرئيسية للاهتمام المبينة في خطة التدقيق.

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشكل رئيسي بإجراء عمليات تدقيق الأداء تقيم اقتصاد وكفاءة وفعالية نتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق، وقد تشمل مشاريع التدقيق ما يلي:

- نظم المعلومات المستخدمة لإدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- السياسات والإجراءات المستخدمة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- إدارة المشاريع.
- تعيين ونشر موظفي إدارة المشاريع والمقاولين الذين يدعمون إعادة إعمار العراق.

- إدارة سجلات إعادة إعمار العراق.

سيطلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سلسلة من عمليات التدقيق لتقييم إدارة مراحل مختارة من الإعمار ومشاريع غير متعلقة بالإعمار، وعمليات التدقيق هذه تتوزع كبير في أهداف التدقيق.

ستفحص عمليات التدقيق هذه بشكل منتظم الأدلة لتقديم تقييم للأداء العام وإدارة مشاريع الإعمار والمشاريع غير المتعلقة بالإعمار. بالإضافة إلى الإرشاد التشريعي والتنظيمي لإدارة العقود والإدارة المالية ستستخدم عمليات التدقيق هذه أحكام العقود وأوامر العمل (على سبيل المثال بيان العمل و/أو تعريف العمل الذي سيتم تنفيذه)، وذلك كمعايير أكثر تحديداً لتحديد النطاق وتقييم إنجاز المشاريع. سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإجراء هذا النوع من التدقيق في مواقع مشاريع الإعمار والمشاريع غير المتعلقة بالإعمار التي توفر الأمن المناسب.

بينما تتم ملاحظة الاتجاهات وتبرز مواضيع جديدة قد ينظر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تقرير تدقيق موجز للجمع بين نتائج وتوصيات تقارير التدقيق الفردية وتناول المواضيع العامة لإدارة البرامج. ستشمل سلسلة عمليات التدقيق ما يلي:

- عمليات تدقيق أنشطة إعادة الإعمار (مواقع آمنة)
- عمليات تدقيق أنشطة إعادة الإعمار (مواقع غير آمنة)
- متطلبات عمليات التدقيق (مشاريع إعمار ومشاريع غير متعلقة بالإعمار)
- عمليات تدقيق برنامج نشر الاستقرار وإعادة الإعمار.
- عمليات تدقيق إدارة الإمدادات.

سيقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كذلك بتقييم أهداف تقييم مواضيع محددة تتعلق بإدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، والهدف العام لهذا التقييم هو بحث أثر المواضيع المحددة المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وسيتم إجراء هذا التقييم مع نطاق ضيق لأهداف التقييم المحددة التي ستنبع الأهداف العامة لخطة التدقيق لما يلي:

- إجراء إشراف ومحاسبة للالتزامات ومصرفات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- متابعة ومراجعة أنشطة إعادة الإعمار الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- متابعة ومراجعة العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سيأخذ التدقيق في الاعتبار الإرشاد التشريعي والتنظيمي العام والعمليات ضمن مناطق عالية المخاطرة والبيئة الفريدة لتحقيق الاستقرار وسيناريوهات إعادة الإعمار بعد الحرب. وقد تشمل المواضيع أثر الأمن والتأمين وتكاليف المواد ودعم النقل لإعادة إعمار العراق.

نظراً لطبيعة الوكالات المتعددة لجهود إعادة إعمار العراق ولتقليل ازدواجية العمل يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالاستشارة وتنسيق عمله مع المنظمات المناظرة، بما في ذلك:

- مكتب المفتش العام، وزارة الخارجية
- مكتب المفتش العام، وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المفتش العام، وزارة الخزانة
- مكتب المفتش العام، وزارة التجارة
- مكتب المفتش العام، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
- مكتب المساءلة الحكومية
- وكالة تدقيق عقود الدفاع
- وكالة تدقيق الجيش الأميركي
- خدمة تدقيق البحرية
- وكالة تدقيق سلاح الطيران

ترد خطة تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الملحق (ح)

برنامج المعلومات والعمليات

يصادق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على برنامج تجريبي متكامل للمعلومات والعمليات لزيادة الإشراف على أنشطة إعادة الإعمار في العراق وتحسين مصادر القدرات، وسيوفر البرنامج التجريبي رؤيا محسنة للمشاريع والبرامج الجارية، وتشمل هذه القدرات ما يلي:

- تركيز موارد التدقيق على الفاعلية التشغيلية للوكالات المشرفة على جهود إعادة الإعمار.
- تناول موارد التحقيق الأنشطة الجنائية الهامة.
- تفحص موارد التفتيش جهود الإعمار الجارية في مواقع المشاريع.

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً بتطوير برنامج تفتيش لمواقع إعادة الإعمار والإغاثة التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة في المواقع تلبي المواصفات التعاقدية، وقد تم تطوير برنامج تجريبي له نواح معينة ويتم تنفيذه حالياً، وبينما يتم تطوير مراقبة إضافية سيتم توسعة البرنامج.

إن البرنامج المتعدد الجوانب له أسلوب يتكون من أربع مراحل لضمان أكبر اثر إيجابي على عمليات البرنامج:

- 1- في المرحلة الأولى يتم اختيار المواقع التي سيتم تفتيشها بعد النظر بعناية بقيمة الدولار للمشاريع، وأهمية المشاريع، واحتمال أن الاحتيال والهدر سيتم تحديدهما، وادعاءات تتعلق بمواقع مشاريع محددة أو مشاريع أو مقاولين.
- 2- في المرحلة الثانية يتم اختيار موجودات التفتيش، بما في ذلك كل من الموجودات التقنية والموجودات على الأرض، ويتم الأخذ في الاعتبار عدة عوامل مع اعتبار الأمن الفعلي لموظفي التفتيش والمقاولين ومقاولي الباطن العراقيين في الموقع عامل رئيسي.
- 3- المرحلة الثالثة هي التفتيش الفعلي للموقع و/أو النشاط ومقارنته مع المتطلبات التعاقدية.
- 4- مرحلة المتابعة هي الأخيرة، وفيها تتم إحالة الاختلافات الهامة أو الأدلة على الاحتيال أو الهدر إلى موظفي التدقيق أو التحقيق التابعين للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمزيد من التحقيق أو المتابعة أو إلى مختلف الوكالات الأميركية أو غير الأميركية التي تدير أو تشرف على المشاريع، بحيث تستطيع أن تتولى بسرعة المشاكل التي يتم تحديدها.

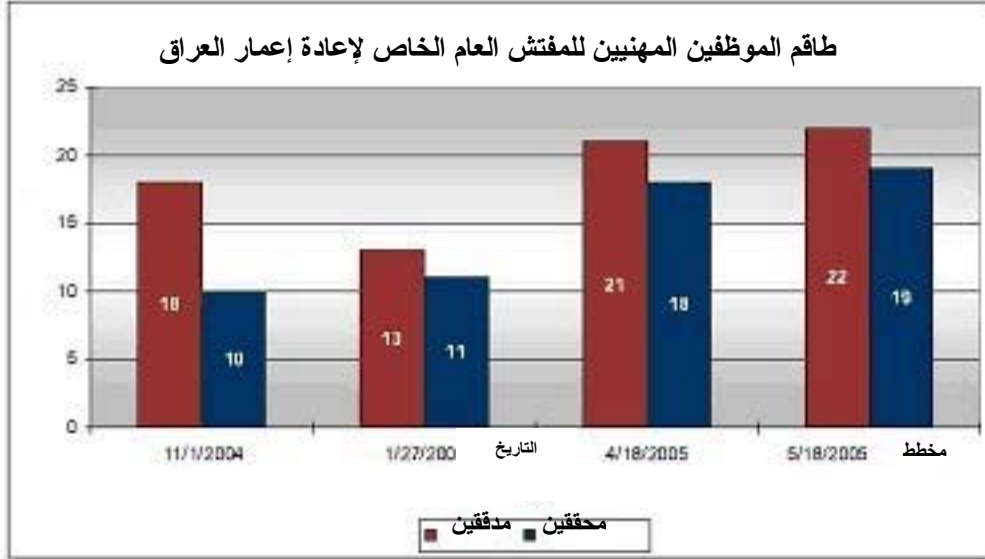
من الممكن أن يكون للبرنامج عدة منافع:

- استخدام فعال من ناحية التكلفة للمصادر المحدودة للتدقيق والتحقيق.
- تغطية أهداف التدقيق والتحقيق إلى أعلى حد.
- القدرة على تصنيف الأهداف ذات المخاطرة العالية حسب الأولوية.
- أدنى مخاطرة شخصية للمقاولين ومقاولي الباطن العراقيين.
- أدنى مخاطرة شخصية للمدققين والمحققين.
- أداة يمكن الاشتراك فيها ويمكن أن تستخدمها الإدارة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.
- قوة خلاقة للقدرة التقنية الحالية في العراق.

إن أحد العناصر الأساسية لبرنامج التنسيق هو أيضاً تطوير قاعدة بيانات شاملة للمعلومات المتعلقة بالآلاف المشاريع الخاصة بالإعمار وغير الخاصة بالإعمار التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وقاعدة البيانات هذه - نظام معلومات إعادة إعمار العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ستشمل أوامر عمل ومشاريع، وستعمل كنقطة مفردة للرجوع إلى البرامج والمشاريع التي تديرها (بشكل منفصل) وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ويخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لجعل نظام معلومات إعادة إعمار العراق متوفراً من خلال شبكة إضافية على شبكة الإنترنت لجميع وكالات الإدارة والإشراف المشاركة في إعادة إعمار العراق.

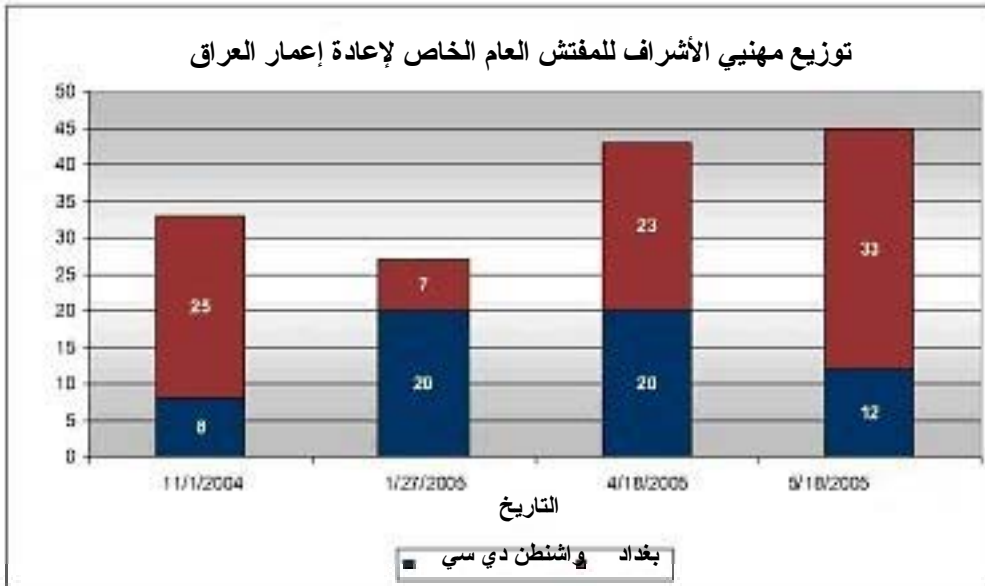
بناء قدرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تميز النصف الأخير لعام 2004 بالانتهاء الموشك لفترة المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة، وقد بحث المدققون والمحققون عن فرص عمل أكثر ثباتاً أو حصلوا عليها، حيث أن الكونغرس نظر في مستقبل المنظمة، وبعد الأول من نوفمبر (تشرين الثاني) 2004 غادر العراق 21 مدققاً ومحققاً أو تركوا المفتش العام – سلطة الائتلاف المؤقتة/المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وفي 18 نيسان/أبريل 2005 شكل الموظفون المهنيون للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 63% من العدد الإجمالي للمنظمة الذين يعملون بدوام كامل. يبين الشكل 2-3 تفاصيل مستويات هؤلاء الموظفين.



شكل رقم 2-3

بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمله بعد وقت قصير من إعادة تسميته مع سلطات معدلة، وأطلق برنامجاً قوياً لاختيار الموظفين وتعيينهم، ونتيجة لذلك تضاعفت إلى ثلاث مرات نسبة المدققين والمحققين في بغداد بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2005 (أنظر الجدول رقم 2-4). تنص خطط التوظيف للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لشهر أيار/مايو 2005 على أن يكون المكان المستقبلي لما نسبته 72.4% من المدققين والمحققين في العراق. يبين الشكل رقم 2-4 خطة الانتشار حسب الربع السنوي.



شكل رقم 2-4

الجزء الثالث

تقديم التقارير حول إعادة إعمار العراق

بالرغم من أن الحكم في العراق انتقل من سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو 2004 فإن إعادة إعمار العراق تبقى مسؤولية عنها الولايات المتحدة تحت إدارة البعثة الأميركية، وتقوم الولايات المتحدة بإجراء تنسيق وثيق مع الوزارات العراقية لإدارة أنشطة إعادة الإعمار الممولة من قبل المخصصات الأميركية، بما في ذلك دعم بناء قدرة العراق.

إن أكبر مساهمة مالية فردية للولايات المتحدة في جهود إعادة الإعمار هي مخصص برنامج إعانة وإعادة إعمار العراق البالغ 18.4 بليون دولار الذي صدر له قانون في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) 2003، وقد أصدرت وزارة الخارجية تقريراً يفيد بأنه تم في 6 نيسان/أبريل 2005 ربط 12.2 بليون دولار (66%) من تلك الأموال كضمان، وتم صرف 4.2 بليون دولار (23%).

هناك على الأقل 12 مكتباً موزعاً على 6 وكالات تابعة للحكومة الأميركية، وهذه المكاتب عليها مسؤولية مباشرة عن جزء من أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق، وهذه المسؤولية والإدارة اللامركزية تعقد جهود تقييم الكيفية التي يتم بها صرف الأموال الأميركية المخصصة البالغ قيمتها 18.4 بليون دولار، وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اهتمامات بشأن ما يلي:

- ما إذا كانت المنظمات التابعة للحكومة الأميركية تستطيع وضع رؤيا موثوقة وموحدة لكافة الأنشطة التي يمولها صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق.
- ما إذا كانت المنظمات التابعة للحكومة الأميركية تستطيع تنفيذ تقديرات للتكاليف لإكمال مشاريع إعادة الإعمار الحالية.
- ما إذا كانت الأنظمة المستخدمة لتتبع مشاريع إعادة الإعمار يمكنها إصدار تقارير تربط هذه المشاريع بالعقود التي تمولها.
- ما إذا كانت بيانات العقود من عقود صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق يمكن الوصول إليها وأنها موثوقة ومكتملة.
- ما إذا كان مسؤولو العقود قادرين على التحقق من أن العمل تم إنجازه بشكل مرض قبل إصدار الدفعات.

يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتكوين نظرة موحدة للعقود والمشاريع والبيانات المالية الخاصة بصندوق إعانة وإعادة إعمار العراق التي تقدم جميع وكالات إعادة الإعمار تقارير حولها. يشمل نظام معلومات إعادة الإعمار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متابعة ما يلي:

- العقود التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة.
- المشاريع الفردية.
- المعاملات المالية مثل الالتزامات والدفعات التي تتم مقابل كل عقد.

إن هذه النظرة ستعطي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومنظمات الإشراف الأخرى أداة جديدة للمساعدة في تقييم وضع إعادة إعمار العراق.

تقديرات تكلفة إنجاز المشاريع

إن توفر تقديرات موثوقة لتكاليف إنجاز المشاريع الحالية أمر حاسم بالنسبة لتحديد ما إذا كان من الممكن إنجاز هذه المشاريع بالفعل بالأموال المتوفرة البالغة 18.4 بليون دولار، وأحد الأسئلة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التي لم تتم الإجابة عليها هو ما إذا كانت منظمات إعادة الإعمار تستطيع تقديم تقديرات تعكس بدقة التكاليف التي تم تحملها استجابة لحاجات الأمن المتزايدة والصعوبات الأخرى للعمل في العراق. تفيد تقارير وزارة الخارجية أنها في سبيلها لإنجاز تقييم للوضع المالي لمشاريع صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق التي ستشمل تقديرات نسبة التكلفة إلى الإنجاز. إضافة إلى ذلك تفيد تقارير مكتب المشاريع والعقود أنه طور "خطة إدارة طوارئ ذات مستويات متعددة" لبيان تكاليف الأمن والتكاليف الثابتة، وإذا كانت جهود تقييم التكلفة ناجحة فإنها ستتمثل تحسناً كبيراً في إدارة أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق.

إدارة إعادة إعمار العراق

يحاول المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تكوين صورة شاملة لإعادة إعمار العراق، وبالرغم من أن البعثة الأميركية مسؤولة عن قيادة جهود إعادة الإعمار وتحديد الأولويات فإن العديد من منظمات الحكومة الأميركية الأخرى تشارك في مشاريع تستخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تغيرت أدوار هذه المنظمات إلى حد كبير خلال السنتين الماضيتين، كما أن الفترات القصيرة لمعظم الموظفين الأميركيين في العراق تعيق تطوير معرفة مؤسسية وإدارة ثابتة ضمن وكالات إعادة إعمار العراق. يبقى العديد من موظفي وزارة الدفاع فقط لبضعة أشهر قبل الانتقال، ووزارة الخارجية لها دورة مدتها سنة واحدة. من أجل تسهيل جهود الإشراف المستقبلية للممارسات الإدارية بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في "عكس هندسة" برنامج عمل لتنظيم إعادة إعمار العراق وأنظمته العديدة.

أدوار الوكالات

لوزارة الدفاع – من خلال البعثة الأميركية في العراق – مسؤولية شاملة لقيادة الجهود الأميركية لإعادة الإعمار وتحديد الأولويات، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق هو المنظمة التابعة لوزارة الخارجية التي تتسق مع الوكالات الأميركية الأخرى لإعادة بناء العراق.

بالإضافة لمسؤوليات القيادة لوزارة الخارجية فإنها تدير 6.4% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المستخدمة في قطاعات الأمن والعدل والتعليم، ويدير معظم هذه الأموال مكتب وزارة الخارجية للشؤون الدولية للمخدرات وفرض القانون، كما أن للمنظمات الأخرى التابعة لوزارة الخارجية مسؤولية عن أجزاء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بما في ذلك مكتب الشؤون السياسية – العسكرية، ومكتب الديمقراطية والحقوق الإنسانية والعمل، ومكتب السكان واللاجئين والهجرة. تستخدم المكاتب التابعة لوزارة الخارجية المشاركة في إعادة إعمار العراق أنظمة وزارة الخارجية المسماة نظام إدارة الموارد المركزي ونظام الإدارة المالية المركزي، وذلك من أجل الإدارة المالية، كما تستخدم المكاتب أنظمة متعددة متنوعة للعقود وإدارة المشاريع.

إن وزارة الدفاع مسؤولة عن إدارة الجزء الأكبر من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق – حوالي 70% منها، وضمن وزارة الدفاع تتحمل منظمتان في الجيش الأمريكي مسؤولية إدارة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق:

- تم إنشاء مكتب المشاريع والعقود بشكل محدد لدعم إعادة إعمار العراق، وهذا المكتب تحت إشراف الجيش الأمريكي، ويقوم بتنفيذ مشاريع في جميع قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال المقاولين الخاصين وسلاح الهندسة التابع للجيش الأمريكي.
- تقوم كذلك قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق بتنفيذ مشاريع لوزارة الدفاع، وهي بشكل رئيسي في قطاع الأمن وفرض القانون.

تشارك هذه المنظمات نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة الأمريكي في تقديم التقارير المالية والدفع، وعملية التعاقد هي إلى حد كبير عملية لغرض خاص ويدوية. تشمل إدارة المشاريع عدداً من برامج الكمبيوتر للمشاريع والإمدادات، ولكن ليس من الواضح مدى الفاعلية التي تم بها تنفيذها.

تقوم كذلك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتنفيذ مشاريع في معظم قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ويدير معظم الأموال بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي هي جزء من التنظيم الإقليمي للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في آسيا والشرق الأدنى. يتحمل كذلك مكتب المبادرات الانتقالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب مساعدة الكوارث الأجنبية مسؤولية عن بعض أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في قطاعات العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني.

تستخدم مكاتب الوكالة الأميركية نظام برنامج Pro Doc للمشتريات، وأبلغت عن ترتيبات لتنفيذ نظام قاعدة بيانات جديد خلال هذا الصيف. تستخدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في آسيا والشرق الأدنى نظام المحاسبة والرقابة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وذلك من أجل الإدارة المالية، ويستعمل مكتب المبادرات الانتقالية ومكتب مساعدة الكوارث الأجنبية نظام فونكس الجديد للإدارة المالية الخاص بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وتستخدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في آسيا والشرق الأدنى مقاولين لخدمات إدارة العقود.

إن معظم المبلغ الذي مقداره 391 مليون دولار كما هو مخصص لوزارة الخزانة والذي ورد في تقرير رقم 2207 لوزارة الخارجية الصادر في 5 نيسان/أبريل 2005 يمثل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي أعيدت برمجتها من قطاعات أخرى واستخدمت لتسديد ديون العراق للولايات المتحدة. تدير وزارة الخزانة كذلك عقوداً تدعم تحديث النظام المصرفي وتطوير القطاع الخاص، وقد رفعت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار مخصصها لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدعم الإقراض الخاص بأنشطة التنمية، ويخصص معهد السلام الأميركي أمواله الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقطاعات العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني.

أنظمة الوكالات

يبين الشكل 1-3 المنظمات التي تستلم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وحصلها في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وهو يحتوي على معلومات بأن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يستعد "لإعادة هندسة" صورة واضحة للوضع الحالي لتنفيذ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما أنه يحدد المكاتب ضمن كل وكالة رئيسية تنفذ أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ومبالغ الالتزام التي أبلغت عنها للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

حدد كذلك البحث الأولي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استخدام أساليب الأدلة التي تشمل الكشف الكمبيوترية أو الورقية لإدارة المشاريع والعقود، وهذه الممارسات بطبيعتها تتطوي على مخاطر، لأنه ينقصها وسائل حماية - نראה البيانات لنظام معلومات حديث، وبينما توجد هناك سابقة للإدارة بدون منفعة أنظمة المعلومات هذه فإنه من المهم تحديد ما إذا كانت هناك أنظمة رقابة إدارية في موضعها للتعويض عن عدم وجود وسائل حماية تقنية.

إن العمل الذي يقوم به المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عمليات وضع الخرائط هو في بدايته فقط، وستكون هناك حاجة لمزيد من المقابلات لإكمال الصورة، وفي نفس الوقت أبلغت هذه المنظمات أنها تنفذ أنظمة وأساليب جديدة لتحسين أنظمتها الخاصة بالرقابة الإدارية، وبينما تتطور خرائط الأساليب سيكون المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قادراً على مقارنة الممارسات الحالية والمقترحة للمستويات الحكومية لمساعدة إدارة إعادة الإعمار في تحديد مجالات التحسن. يقوم المفتش العام الخاص كذلك بإجراء تدقيق رسمي لنظم معلومات وكالات إعادة الإعمار لضمان أنها موثوقة ومنسقة بالشكل المناسب.

تحليل المشاريع والعقود

في 15 شباط/فبراير 2004 طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بيانات من وكالات إعادة إعمار العراق لدعم فحص مفصل لصرف الأموال المستخدمة للمشاريع التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. تم استخدام هذه المعلومات الخاصة بالعقود الممنوحة والالتزامات والدفعات وتقدير تكلفة إنجاز كل مشروع للبدء في نظام معلومات لإعادة إعمار العراق، ونتيجة للاجتماعات التي عقدت في بغداد وواشنطن العاصمة مع عدة وكالات مقدمة للتقارير بدأ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستلام بيانات في 15 آذار/مارس 2005. ستشكل هذه المعلومات الجديدة خط قاعدة بيانات شاملة لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 18.4 بليون دولار، وسيستخدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نظام معلومات إعادة إعمار العراق لتصميم وأداء أهم عمليات التدقيق والتحقيقات، وستكون منظمات الإشراف الأخرى قادرة على الوصول إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق لتسهيل الإشراف على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في الجولة الأولى من الاستفسارات حلل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر من 20 مصدر بيانات قدمتها الوحدات التالية:

- وزارة الخارجية الأميركية
- مكتب إعادة إعمار العراق
- مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وفرض القانون.
- وزارة الدفاع
- مكتب المشاريع والعقود (بغداد وما جاورها).
- سلاح الهندسة للجيش الأميركي.
- قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات - العراق.
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- المعهد الأميركي للسلام
- مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار.

فيما يلي أكثر مصدري بيانات شمولاً تم تزويدهما للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- قدم مكتب المشاريع والعقود كشفاً كمبيوترياً مع أكثر من 5800 سطر من إجراءات العقود، وحسبما تم إبلاغه فإنها تحتوي على إجمالي مقداره 13.2 بليون دولار - ممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والأموال الأخرى المخصصة وصندوق تنمية العراق.
- كشفاً كمبيوترياً مع أكثر من 1600 سطر لإجراءات تعاقد من نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي تشمل 4.5 بليون دولار على شكل التزامات إعمار.

نوعية البيانات

اختلفت نوعية البيانات التي استلمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى حد كبير. قامت قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات - العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومعهد السلام الأميركي بتزويد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ببيانات حول كل واحد من العقود والمشاريع، كما زودت منظمات أخرى مجموعات بيانات جزئية، وبالإضافة إلى الاستجابة المحدودة لطلبات محددة شمل نطاق المسائل الخاصة بنوعية البيانات ما يلي:

- مجموعات بيانات متداخلة بين المنظمات المقدمة للتقارير.
- معلومات غير مكتملة حول المشاريع والعقود التي مولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- معايير ومصطلحات تسمية غير متماثلة في البيانات المقدمة.
- تضارب في البيانات المتماثلة بين مختلف الوكالات المقدمة للتقارير.

احتوت معظم مجموعات البيانات معلومات حول العقود ومبالغ العقود والمبالغ المدفوعة. للاطلاع على قائمة العقود أنظر الملحق (ز).

تحليل البيانات

من البيانات التي حصل عليها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بعضها كان متداخلاً وبعضها كان متناقضاً، وتم تحديد فجوات فيها. احتوت البيانات على حوالي 6700 إجراء لعقود فريدة، من ضمنها 17 بليون

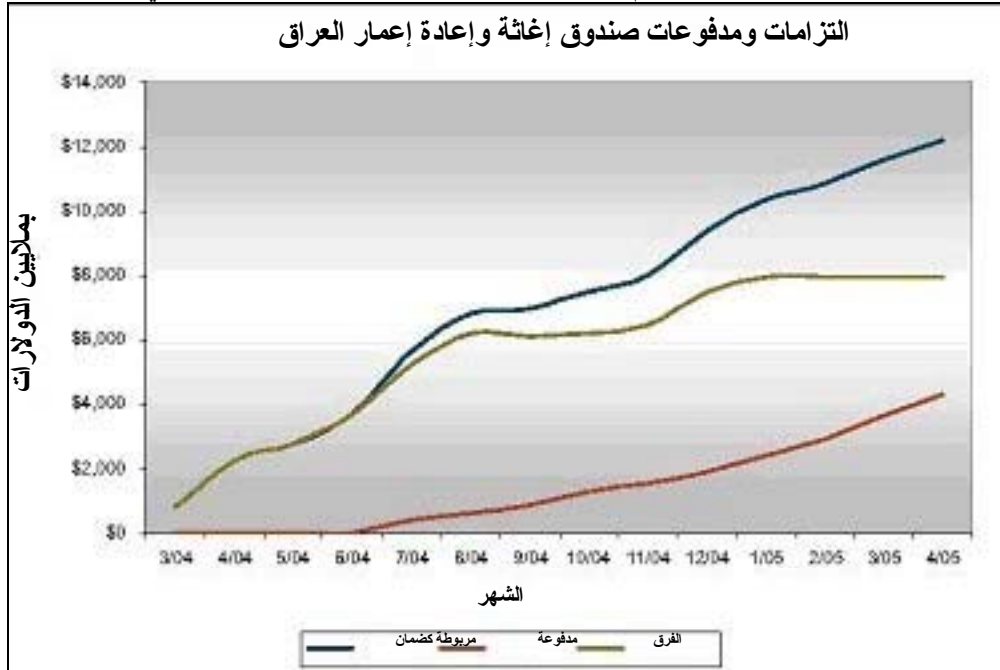
دولار خاصة بإجراءات تعاقد أبلغ عنها أنها ممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والأموال المخصصة الأخرى.

بالإضافة إلى جميع العقود والكشوف الكمبيوترية التي قدمتها مختلف الوكالات استلم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مخرجات من الأنظمة المالية لوزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومن أجل التحقق من إجراءات العقود المبلغ عنها حصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على نسخ لحوالي 800 عقد فعلي من مكتب المشاريع والعقود ومن مسؤولي العقود في مركز سلاح الطيران الأميركي للتفوق البيئي، وبعد ذلك استخدمت هذه العقود لإجراء فحص للبيانات بمقارنتها.

الالتزامات والمصروفات

تتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البيانات المالية التاريخية من تقارير "وضع العراق الأسبوعي" الصادرة عن وزارة الخارجية لتحديد أية اتجاهات في الالتزامات والدفعات التي تمت مقابل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ومنذ أن بدأت إجراءات التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في نيسان/أبريل 2004 زادت الالتزامات التعاقدية بنسبة أسرع من الدفعات، وبناء على عملية التعاقد الأساسية فإن هذا غير متوقع: يتم ربط الأموال كضمان في البداية وتتم الدفعات عندما يتم تزويد البضائع والخدمات.

يبين الشكل 2-3 أن الزيادات في نمو الالتزامات عن الدفعات التي حدثت من يوليو (تموز) – أيلول/سبتمبر 2004 وكانون الثاني/ديسمبر 2004 – شباط/فبراير 2005، وخلال الأشهر الأخيرة كانت معدلات النمو للدفعات والالتزامات متوازيتين تقريباً، بالرغم من أن الفرق بين الالتزامات والدفعات هو حوالي 8 بليون دولار.



الشكل 2-3

نظرة عامة للمشاريع

تبدو المعلومات المطلوبة الخاصة بإجراءات العقود أنها كاملة تقريباً، على أن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حدد فجوات كبيرة في كمية المعلومات الخاصة بمستوى "العقد" المرتبطة بالعقود، ونتيجة لذلك لا يقدم هذا التقرير مراجعة عامة لإعادة إعمار العراق على مستوى المشاريع.

يخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للاستمرار في العمل مع الوكالات المنفذة للحصول على بيانات أكثر متانة وتطويرها من أجل التقارير المستقبلية.

تحليل المشاريع

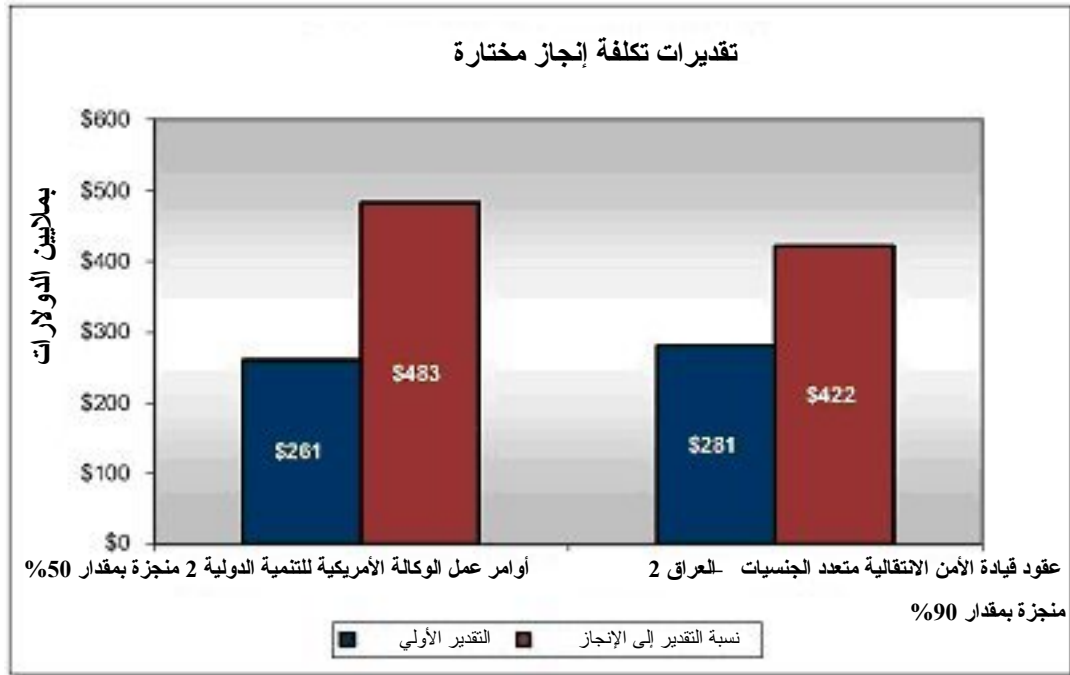
إن بيانات المشاريع الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الواردة في التقارير إلى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ليست كافية للتحليل المفصل لجميع المشاريع، لأن بعض منظمات إعادة الإعمار

قدمت ردوداً غير كاملة، وتعتبر بيانات المشاريع من قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية أنها أكثر المعلومات التي استلمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اكتمالاً حتى تاريخه. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة هذه البيانات لتقديم مثال على نوع التحليل الذي يمكن إجراؤه عندما تكون جميع المنظمات قد قدمت بيانات مكتملة حول المشاريع.

التكلفة لإنجاز المشاريع تزيد عن التقديرات الأولية

في ظل عدم وجود تكاليف مفصلة لإنجاز المشاريع التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفحص مجموعة ثانوية من مشاريع إعادة الإعمار التي أبلغت عنها قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وبشكل عام توجي البيانات أن تكلفة إنجاز المشاريع تزيد عن التقديرات الأولية. في مشاريع المرحلة الأولى (إلى حد كبير يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول) فإن التكلفة المقدرة الحالية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية لإنجاز المشاريع البالغ عددها 76 مشروعاً بموجب أوامر العمل أكبر بمقدار 20.1% من التكلفة المقدرة الأولية للإنجاز.

تبدو التكلفة المقدرة لإنجاز مشاريع المرحلة المتأخرة الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق أنها حتى أكبر من مشاريع المرحلة الأولى للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وكما هو مبين في الشكل 3-3 لأوامر العمل الخمسة (من الإجمالي البالغ 19) المنجز منها أكثر من 50% فإن التكلفة المقدرة للإنجاز هي أكبر بمقدار 85,5% من التقدير الأصلي، وهناك 10 مشاريع من بين المشاريع البالغ إجمالي عددها 86 مشروعاً لقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق منجزة بمقدار 90% ولها قيمة عقود حالية أكبر بمقدار 50.2% من التقدير (المتراكم) الأصلي. بالنسبة لكل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق تبيين التكلفة المقدرة لإنجاز المشاريع في مراحلها الأولى انحرافاً ضئيلاً عن تقديرات التكلفة الأولية.



الشكل 3-3

قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق: حالة دراسية

أبلغت قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق أن لها حالياً 96 مشروعاً جارياً خاصاً بإعادة إعمار العراق مع 1.094 بليون دولار مربوطة كضمان للمشاريع التالية:

- 86 مشروعاً من هذه المشاريع (89.6%) يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- 6 مشاريع يمولها صندوق تنمية العراق.
- 4 مشاريع غير محددة جهة تمويلها.

من ضمن المبلغ الإجمالي المربوط كضمان للمشاريع البالغ عددها 96 مشروعاً تم دفع 582 مليون دولار (77.9%).

إن تحليل بيانات المشاريع يوضح عدد ونوع البرامج التي يتم تنفيذها في كل قطاع من قطاعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ومن المشاريع البالغ عددها 96 مشروعاً التي أبلغت عنها قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق 83% منها في قطاع الأمن، وهذا أمر ليس غريباً إذا أخذنا في الاعتبار تركيز قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق على الأمن والعدل.

يبين الجدول 3-1 تحليلاً لمشاريع قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق حسب القطاع:

مشاريع قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب القطاع					
القطاع	عدد المشاريع	المبلغ المربوط كضمان	النسبة المئوية للإجمالي المربوط	المبلغ المدفوع	النسبة المئوية للإجمالي المدفوع
الأمن والعدل	80	\$1,001,907,494	91.5%	\$533,634,784	91.6%
المباني والصحة والتعليم	6	65,593,748	6.0%	44,839,552	7.7%
وزارة التعليم	2	21,370,173	2.0%	3,038,554	0.5%
الإسكان والإعمار	3	-	0.0%	-	0.0%
أخرى	5	5,563,659	0.5%	982,265	0.2%
الإجمالي	96	\$1,094,435,074	100.0%	\$582,495,155	100.0%

الجدول 3-1

يعطي تحليل البيانات جغرافياً فكرة حول أية مناطق في العراق تستلم أكبر الموارد الأميركية، وعلى سبيل المثال يبين الجدول 3-2 المدن العشرة ذات أكبر المبالغ من الأموال المربوطة كضمان لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمشاريع قيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات – العراق، وتمثل هذه المدن العشرة معاً 76% من المبالغ المربوطة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات-العراق.

المشاريع والالتزامات والدفعات لقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات-العراق الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب المدينة			
المدينة	المبلغ المربوط كضمان	المبلغ المدفوع	عدد المشاريع
التاجي	\$153,812,920	\$63,000,158	4
النعمانية	129,294,132	109,236,015	5
الكسيك	113,616,955	102,387,460	4
كر كوك	110,167,449	63,492,561	2
نليل	76,650,467	71,096,923	2
بغداد	72,909,888	34,658,075	11
الرستمية	63,076,900	25,311,237	1
حالات متعددة	58,687,840	44,106,361	5
كر كوش	33,319,815	24,148,168	4
أم قصر	\$17,356,681	\$16,493,840	3

الجدول 3-2

تبين بيانات المشاريع لقيادة الأمن الانتقالية متعددة الجنسيات-العراق في الجدول 3-3 كذلك أن أكثر من 87% من مشاريعها تبدو أنها سابقة لبرنامجها الزمني، مع التزامات مساوية أو أقل من نسبة الإنجاز.

تحليل المشاريع – النسبة المئوية للمبالغ المربوطة كضمان مقابل النسبة المئوية المنجزة				
فئة المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ المربوط كضمان	النسبة المئوية للمبلغ المربوط كضمان

		للإجمالي		
%15,2	166.059.117 دولار	%12.5	12	النسبة المئوية المربوطة كضمان < النسبة المئوية المنجزة
%84,8	928.375.957 دولار	%87.5	84	النسبة المئوية المربوطة كضمان > النسبة المئوية المنجزة
%100	1.094.435.074 دولار	%100	96	الإجمالي

الجدول 3-3

تقييم إعادة إعمار العراق

منذ أوائل أيام إعادة إعمار العراق قدمت مختلف الوحدات الأميركية والعراقية تقارير حول النتائج الاقتصادية الرئيسية في العراق التي قد تتأثر بأنشطة الإعمار الأميركية، بما في ذلك إنتاج النفط وتوليد الكهرباء والتوظيف في العراق، وهذه المصفوفات العددية تخبر عن جزء فقط من قصة إعادة إعمار العراق، إلا أنها تعتبر أداة قيمة لتقييم التقدم في جهود إعادة الإعمار، على أن التقارير المتوفرة علناً حول التقدم في إعادة الإعمار نادراً ما تقدم هذه المصفوفات في سياقها الكامل، فهي قد تنقصها التفاصيل الكافية للإيضاح، أو هي قد تقدم إطاراً زمنياً ضيقاً بحيث يكون من الصعب تحليل الاتجاهات. من أجل المساعدة في إكمال صورة الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق يتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بضع مصفوفات رئيسية على مدى الوقت ويقدمها في سياقها التاريخي في التقارير الفصلية، ولم تبذل أية محاولة للتحقق من صحة البيانات في هذا الوقت.

هناك القليل من المصفوفات التي يبلغ عنها في تقارير وكالات إعادة الإعمار، وهذه عادة مصفوفات كمية، والمصفوفات الكمية كثيراً ما تكون مناسبة لتحليل التكاليف، ولكن كثيراً ما تغطي التقارير الدورية معلومات خلال فترة زمنية قصيرة فقط، وإذا كان من الممكن يجب تقديم البيانات الكمية في سلسلة زمنية ترجع إلى الوراء إلى أقصى حد ممكن لتوفير سياق زمني والسماح للقراء برؤية الاتجاهات. في هذا الجزء جمع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بيانات حول العديد من هذه المصفوفات وقارنها لبيان الاتجاهات.

بالرغم من أن هذه المعلومات الكمية قد تساعد في فهم السلع مثل النفط أو الكهرباء، إلا أنها لا تتضمن معلومات مناسبة حول قطاعات أكثر تعقيداً مثل العناية الصحية أو العدل، وعلى سبيل المثال في تقرير الخدمات الأساسية الصادر في 27 آذار/مارس 2005 أدخلت وزارة الخارجية الإحصاءات العامة التالية منذ شهر ديسمبر (كانون ثاني) 2004:

- 33 مشروع معالجة المياه تم إنجازها.
- مشروعي موارد مائية تم إنجازهما.
- 26 مرفق صحة رئيسي أنجز بناؤها.
- 339 مشروع إعادة تأهيل تم إنجازها.
- 114 قاضي تم تدريبهم.

تعتبر هذه الأرقام الأولية ذات قيمة ضئيلة بدون معلومات حول نوعية واستمرارية التحسينات ووضعها العامل، وبدون بيانات مقارنة للإجابة على الأسئلة التالية:

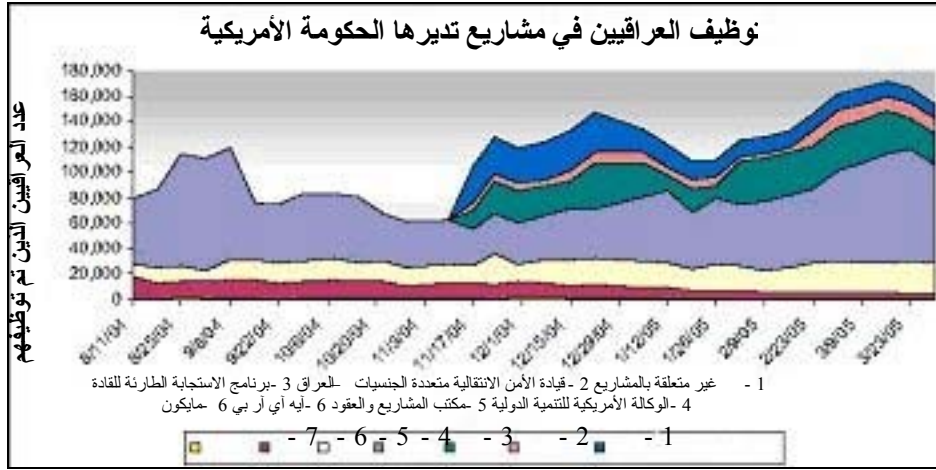
- كم عدد المشاريع التي خطط لها في الأصل؟
- هل من الممكن إنجاز المشاريع غير المنجزة بالأموال المتوفرة حالياً؟
- ما هو الهدف الاستراتيجي الذي صمم كل مشروع لتحقيقه؟
- كيف حققت المشروعات المنجزة تقدماً في الأهداف الاستراتيجية الأميركية؟

علم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن وكالات الإعمار تقدم تقارير حول بعض البيانات مثل المشاريع المخطط لها وتقديرات لأثر المشاريع المنجزة، ويتم توزيع هذه التقارير فقط على مدراء منظمات إعادة الإعمار، وليس من السهل للجمهور أن يطلع عليها كتقارير مختصرة مثل تقارير الوضع الأسبوعي للعراق.

بيانات التوظيف

في تقارير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية تبلغ الوزارة عن أعداد العراقيين الذين استخدموا في مشاريع تدبيرها الحكومة الأميركية، وهذه التقارير تقدم بيانات للأسبوع الجاري وتقارن هذه البيانات مع بيانات الأسبوع السابق. يلخص الشكل 3-4 التقارير الأسبوعية هذه لتوظيف العراقيين ابتداء من شهر أغسطس (آب) 2004.

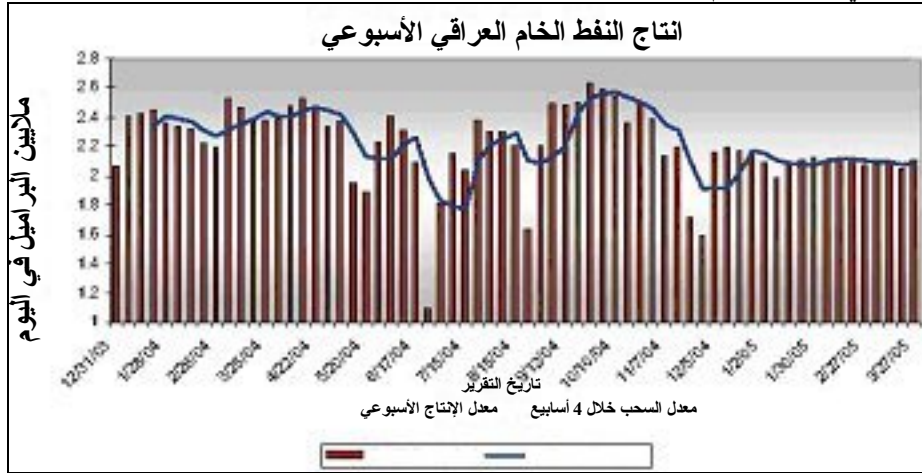
انخفض عدد العراقيين المستخدمين في مشاريع الحكومة الأميركية خلال الشهر قبل الانتخابات العراقية، وتقيد التقارير أن العدد ارتفع بشكل ثابت لمعظم الشهرين منذ ذلك الوقت، وقد زادت أعداد التوظيف المبلغ عنها في التقارير عن 170000 شخص لأول مرة في منتصف شهر آذار/مارس 2005 حسب وزارة الخارجية، وتعكس هذه الأرقام فقط عدد الأشخاص الذين تم استخدامهم في مشاريع للحكومة الأميركية، وهي لا تتضمن الوظائف المرتبطة بالمشاريع الأميركية التي حولت إلى الوزارات العراقية.



الشكل 4-3

النفط

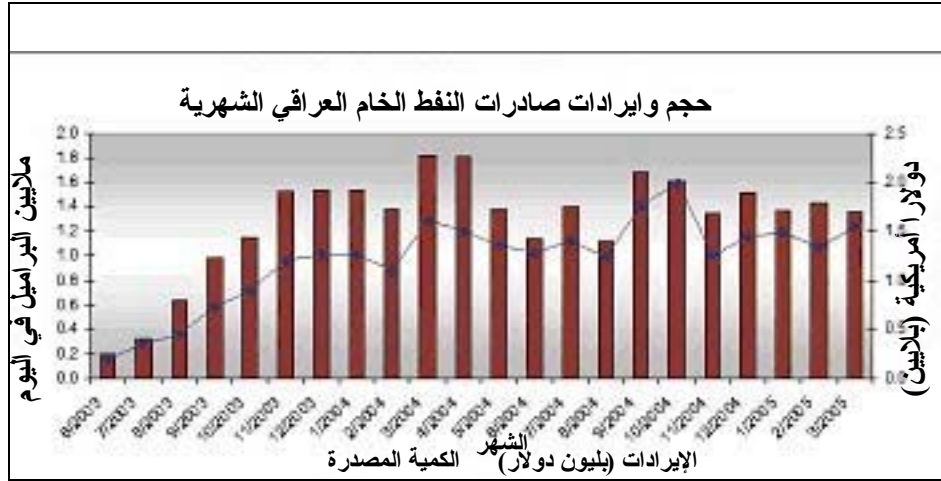
بالرغم من أن إنتاج النفط الخام العراقي مستمر في الانخفاض دون الهدف البالغ 2.5 مليون برميل في اليوم الذي حددته وزارة النفط العراقية فإنه يبدو أن الإنتاج استقر خلال فترة هذا التقرير، وتبين تقارير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية أن مستوى إنتاج النفط الخام يبلغ حوالي 2.1 مليون برميل في اليوم، ويعتبر ذلك تغييراً هاماً من النقلب في هذا القطاع خلال النصف الثاني من عام 2004. يبين الشكل 3-5 معدل إنتاج النفط العراقي الأسبوعي من بداية عام 2004.



الشكل 5-3

صادرات النفط الخام

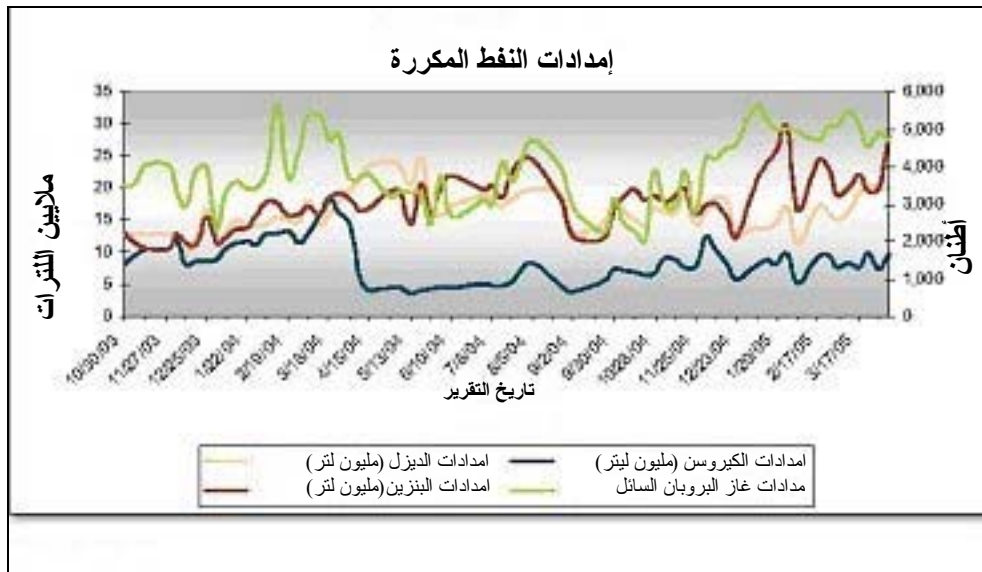
إن تصدير النفط الخام هو أحد أهم مصادر الدخل للعراق. استقرت كذلك أرقام صادرات النفط الخام إلى حد ما خلال فترة هذا التقرير بالمقارنة مع النصف الأخير لعام 2004 حسب تقارير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية. يبين الشكل 3-6 حجم صادرات النفط الخام العراقي والإيرادات منذ شهر حزيران/يونيو 2003.



الشكل 6-3

إمدادات البترول المكررة

قبل أن يمكن حرق النفط بكفاءة يجب أن يتم تكرير معظمه. منذ وقت قصير بعد الحرب تقوم منظمات إعادة الإعمار بتقديم التقارير حول مخزونات المنتجات النفطية المكررة في العراق، وخلال الأشهر منذ انتخابات 30 يناير (كانون ثاني) 2005 كان اتجاه المخزونات المبلغ عنها في التقارير لثلاثة منتجات من المنتجات الرئيسية الأربعة التي تابعها الولايات المتحدة نحو الارتفاع إلى المستويات العالية التي وصلت إليها بعد الحرب. يبين الشكل 7-3 الأرقام الأسبوعية لإمدادات العراق من النفط المكرر كما وردت في تقارير وضع العراق الأسبوعي.



الشكل 7-3

الكهرباء

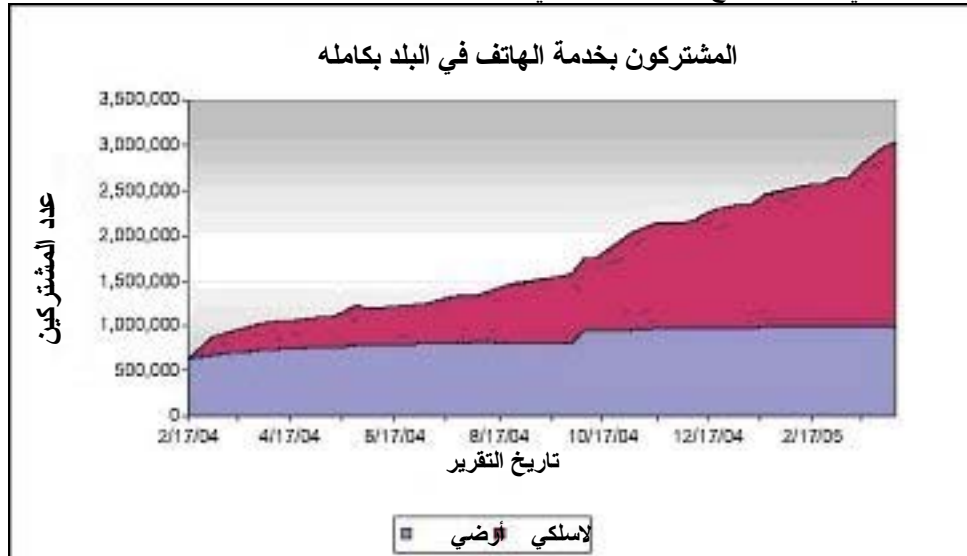
تبين تقارير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية أن الطلب على الكهرباء يزداد في العراق حتى بالرغم من أن العرض يبقى مقيداً بسبب النقص في طاقة التوليد والنقص في الوقود في معامل التوليد ونظام التوزيع الضعيف والبنية التحتية الأكثر هشاشة وتهدماً مما هو مقدر أصلاً، ويبقى الحمل الكهربائي الذي توفره الشبكة دون المستويات المقدرة لما قبل الحرب والبالغة 95000 ميغاواط في الساعة. بلغ معدل طاقة التوليد اليومية في ذروتها حوالي 4200 ميغاواط خلال فترة هذا التقرير. يبين الشكل 8-3 إنتاج الكهرباء بالميجاواط والحمل الكهربائي المزود بالميجاواط في الساعة وتقدير الكهرباء المطلوبة بالميجاواط.



الشكل 8-3

الاتصالات

يعتبر النمو في استخدام الاتصالات في تقارير وكالات إعادة الإعمار ثابتاً، وقد بدأت خدمة الهاتف اللاسلكي في شهر شباط/فبراير 2004، وهي الآن تخدم عدداً من العملاء أكبر من عملاء نظام الهاتف الأرضي، وقد انتشرت الخدمة الأرضية بشكل أكثر بطوياً وزاد عدد العملاء الذين تخدمهم عن مستويات ما قبل الحرب بحوالي 833000 عميل في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) 2004. يبين الشكل 9-3 لقطات أسبوعية لأعداد المشتركين في خدمة الاتصالات في تقارير وضع العراق الأسبوعي منذ شهر شباط/فبراير 2004.



الشكل 9-3

أنشطة بناء الديمقراطية

تمثل أنشطة بناء الديمقراطية (العدل، السلامة العامة، البنية التحتية، المجتمع المدني) 4,5% من إجمالي مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتقوم إما الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو وزارة الخارجية بالإشراف على كافة البرامج والمشاريع المتعلقة بهذا القطاع الفرعي. قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية معلومات حول العقود والالتزامات والدفعات الخاصة بالأنشطة المستمرة ذات العلاقة ببناء الديمقراطية والحكم، ولم تكن المعلومات متوفرة من وزارة الخارجية.

من بين أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لأنشطة بناء الديمقراطية البالغة 832 مليون دولار ربطت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية كضمان مبلغ 601,4 مليون دولار (72.3%) من إجمالي المخصصات في 31 آذار/مارس 2005، ومن ضمن المبلغ المربوط كضمان تم دفع 45,6%، والجزء الخاص بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية المتوفر لأنشطة بناء الديمقراطية مقسم إلى عشر فئات مبينة في الجدول 3-4:

أنشطة بناء الديمقراطية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية			
فئات المنح	المربوطة كضمان	المدفوعة	النسبة المئوية المدفوعة
المبادرات الانتقالية	\$274.444.181	\$132.395.133	48.2%
برنامج دعم وتطوير المؤسسات المحلية في العراق	128.299.757	93.335.325	72.7%
أنشطة الإشراف وتوعية الناخبين لعمليات الانتخاب العراقية	47.175.000	7.705.644	16.3%
خطة عمل المجتمع	45.000.000	13.476.670	29.9%
مبادرة المجتمع المدني ودعم الإعلام في العراق	42.300.000	3.763.184	8.9%
المساعدة الفنية الانتخابية للجنة الانتخابية المستقلة في العراق	40.000.000	15.644.261	39.1%
تطوير الحكومة العراقية والدستور	20.700.000	5.101.708	24.6%
برنامج إعادة إعمار وتطوير الزراعة للعراق	2.000.000	2.000.000	100.0%
برنامج توعية الناخبين المبني على الإعلام	1.000.000	796.809	79.7%
الدعم للمجلس الحاكم العراقي	675.000	326.329	48.3%
الإجمالي	\$601.593.938	\$274.545.063	45.6%

الجدول 3-4

مبادرات الانتقال

تدعم مبادرات الانتقال الأنشطة التي تبني الثقة في تطوير عراق مشارك ومستقر وديمقراطي، وبالرغم من أن البرنامج دعم الجهود الكلية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية/الحكومة الأميركية من خلال آليات متعددة فإنه يتم تنفيذ الأنشطة بصورة رئيسية من خلال عقد يتيح دفعا سريعا ومرنا لمنح صغيرة للمجموعات والمؤسسات العراقية الصغيرة، ومساعدة البرنامج موجهة لاستعادة الخدمات الأساسية للحكومة والمجتمع وزيادة حوار عراقي والوصول إلى المعلومات وتشجيع الحقوق الإنسانية والأنشطة الأخرى، والتوظيف لفترات قصيرة يخفف من النزاعات ويعزز أهداف البرامج.

برنامج دعم وتطوير المؤسسات المحلية العراقية

تقدم المبادرة مساعدة فنية لتعزيز الإدارات المحلية والمؤسسات المدنية والمجتمع المدني. يركز البرنامج على زيادة المهارات الإدارية والمعرفة وقدرة الإدارات المحلية على توجيه الخدمات العامة والحكم الاقتصادي، كما تقدم المبادرة كذلك منحا لكل من المنظمات العراقية والأجنبية غير الحكومية لتحسين البنية التحتية للبلديات ومساعدة المنظمات المحلية غير الحكومية في مجال بناء القدرة وإدارة برنامج في مجال الاتصالات وحل النزاعات ومهارات القيادة والتحليل السياسي.

الإشراف المحلي وأنشطة توعية الناخبين لعمليات الانتخاب العراقية

ساعد هذا البرنامج العراقيين على الإعداد لانتخابات 30 كانون الثاني/يناير 2005 وبناء قدرتهم لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وبالتحديد كان البرنامج مصمما لما يلي:

- بناء قدرة المنظمات المحلية لمتابعة الأحداث الانتخابية.
- مراقبي الانتخابات المحلية في المواقع في يوم الانتخاب.
- تحليل سير ونتائج الانتخابات.

- دعم ائتلاف عريض القاعدة لمتابعة الانتخابات العراقية غير الحزبية.
- إقامة تحالف لتدريب وتوعية الناخبين العراقيين.
- تصميم وإجراء حملات توعية محلية وفي مختلف أرجاء البلد للناخبين من خلال التغطية الإعلامية الوطنية واتخاذ إجراءات فعالة ومباشرة بالنسبة للأشخاص العاديين.
- تكوين تحالف عراقي للانتخابات السلمية ومجموعة أساليب ووسائل لمتابعة النزاعات الانتخابية.

برامج عمل المجتمع

هناك خمس اتفاقيات تعاونية تديرها منظمات غير حكومية مصممة لتنفيذ برامج عمل المجتمع، وهذه البرامج بشكل عام تحسن مشاركة المواطنين على مستوى الأشخاص العاديين وتدعم مجموعات عمل للمجتمع تحدد الأولويات المحلية لتطوير المجتمع وإرشاد تنفيذ المشاريع. توفر برامج عمل المجتمع موارد مالية للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات ومشاريع التنمية المحلية التي تحكم حياتهم، ويعتبر بناء الديمقراطية أكبر قطاع ثانوي في هذا البرنامج، ويمثل 9 مليون دولار من كل برنامج من برامج عمل المجتمع. تشمل أنشطة القطاعات الثانوية الأخرى مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والكهرباء والطرق والجسور وإصلاح المباني العامة ومشاريع التجديد، وقد وفرت برامج عمل المجتمع أساساً للحكم لمبادرة إيجاد وظائف أكثر.

مبادرة المجتمع المدني ودعم الإعلام في العراق

يركز هذا البرنامج على تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق، وقد تم إنشاء مراكز موارد للمجتمع المدني لتوفير التدريب والمساعدة الفنية لمراكز المجتمع المدني العراقي التي تعمل كنقاط مركزية للتدريب وورش العمل في المجالات موضوع البحث (الدفاع عن المرأة، حقوق الإنسان، الهيكل الدستوري، الصياغة) والتدريب على تطوير المنح للمصادر المستقبلية للمساعدة من أطراف أخرى. العنصر الثاني من البرنامج يوفر المساعدة الفنية لتطوير قطاع إعلام مستقل في العراق.

المساعدة الانتخابية الفنية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق

تم تقديم المساعدة الفنية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق لتطوير إدارة مستقلة وشفافة لتنفيذ الدورة الانتخابية التي بدأت مع انتخابات 30 يناير (كانون ثاني) 2005، وهذا البرنامج يدعم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والأمم المتحدة في تطوير وتنفيذ برامج تشغيلية للانتخابات، بما في ذلك:

- تطوير قوائم الناخبين.
- مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في بناء بنية ميدانية قومية، بما في ذلك المكاتب التشغيلية في المحافظات والمحافظات الفرعية ومكاتب الانتخاب المحلية.
- توفير المساعدة الفنية والتشغيلية الدولية عندما تطلبها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والأمم المتحدة.
- توفير سلع طوارئ ودعم للمشتريات عند الضرورة.

تطوير الحكومة العراقية والدستور

يوفر هذا البرنامج الدعم لكل من الحكومة الانتقالية الوطنية العراقية والحكومة الوطنية التي سيتم انتخابها في أواخر عام 2005، والبرنامج مصمم لتعزيز قدرة الفرع التشريعي أثناء الفترة الانتقالية في مجالات صنع القوانين والتمثيل والإشراف التنفيذي، كما أنه سيدعم التطوير التنفيذي لأساليب الحكم وقواعد الإجراءات والأنظمة والتوجيهات اللازمة لفرض القوانين وتنفيذ برامج وسياسات الحكومة، ومن خلال توفير المساعدة الفنية سيدعم البرنامج عملية تبني دستور عراقي يحسن المبادئ والقيم الديمقراطية.

برنامج إعادة إعمار وتطوير الزراعة للعراق

مثلت أنشطة بناء الديمقراطية 2,2% من مشروع وزارة الزراعة الأميركية لتوسعة القدرة الإنتاجية الزراعية وإعادة تأهيل قاعدة الموارد واستعادة قدرات المنشآت الزراعية صغيرة ومتوسطة الحجم الإنتاج وتصنيع وتسويق البضائع والخدمات الزراعية.

برنامج توعية الناخبين المبني على الإعلام

هذا البرنامج هو برنامج صغير لتوعية الناخبين مبني على الإعلام للعراق استخدم أدوات سمعية رقمية إعلامية ذات تكلفة منخفضة لنقل رسائل توعية مدنية.

دعم المجلس الحاكم العراقي

قدم هذا البرنامج مساعدة فنية للمجلس الحاكم العراقي والحكومة العراقية المؤقتة، وفيما يلي أهدافه:

- تعزيز قدرة الهيئات الحاكمة على توفير الخدمات التشريعية والإدارية.
- ضمان أن الآليات والأنظمة في موقعها لإتاحة وصول الجمهور إلى الهيئات الحاكمة.
- ضمان نشر المعلومات حول الإجراءات الحكومية على نطاق واسع.

يدير مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وفرض القانون التابع لوزارة الخارجية عدداً من برامج بناء الديمقراطية والحكم في العراق، وذلك جزئياً من خلال مخصص مقداره 40 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وتشمل هذه البرامج تدريب الهيئة القضائية وبرنامج مكافحة الفساد وبرامج حكم القانون، والعديد منها يقودها خبراء من وزارة العدل الأميركية. تشمل الأنشطة المختارة العمل مع اللجنة العراقية للنزاهة العامة وتدريب المحققين وتوحيد النظام القضائي وزيادة قدرة العدل الجنائية ومنع غسيل الأموال وتمويل أنشطة مكافحة الإرهاب.

قراءات أخرى

لمزيد من التفاصيل لأنشطة إعادة إعمار العراق أنظر تقرير الجزء 2207 لوزارة الخارجية المؤرخ 5 نيسان/أبريل 2005، ويمكن مشاهدة هذه الوثيقة على <http://state.gov/m/rm/rls/2207/apr2005/>

تمت أرشفة تقارير الجزء 2207 السابقة من قبل مكتب الإدارة والموازنة على: <http://www.whitehouse.gov/omb/legislative/>

يمكن مشاهدة تقارير وضع العراق الأسبوعي لوزارة الخارجية على الشبكة على: http://www.export.gov/iraq/bus_climate/

تعلن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أحدث أخبارها الأسبوعية حول إعادة إعمار العراق على: <http://www.usaid.gov/iraq/>

يعلن مكتب المشاريع والعقود أحدث المعلومات حول مواعيد بدء الإعمار والتوظيف العراقي على: <http://www.rebuilding-iraq.net/>

تتوفر نسخ لمقابلات البننتاغون الصحفية مع مسؤولي إعادة إعمار العراق على الشبكة على: <http://www.defenselink.mil/transcripts/>

الجزء الرابع مصادر واستخدامات الأموال لإغاثة وإعادة إعمار العراق

يتطلب القانون العام رقم 108-106 كما هو معدل أن يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتقديم تقارير حول الإشراف على الالتزامات والمصروفات المالية المستخدمة لإعادة إعمار العراق ومحاسبتها. إن المصادر الثلاث للأموال المستخدمة لذلك هي الأموال الأميركية المخصصة والأموال الممنوحة والأموال العراقية. يقدم هذا الجزء محاسبة لمصادر واستخدامات هذه الأموال.

يغطي الجزء الرابع المواضيع التالية:

- أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول.
- أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني.
- الأموال الأميركية المخصصة الأخرى.
- الأموال العراقية.
- أموال المانحين.
- إيضاح البيانات.

ابتداء من 30 آذار/مارس 2005 تم تزويد حوالي 26,9 بليون دولار من الأموال الأميركية وأموال المانحين الدوليين لإعادة إعمار العراق، توفر مبلغ آخر مقداره 37,1 بليون دولار من الأموال العراقية، إلا أن معظم هذه الأموال تم استخدامها لتشغيل الحكومة العراقية، وتم فقط استخدام جزء صغير لإعادة الإعمار، وفيما يلي اتجاهات التمويل:

- الأموال الأميركية المخصصة: 24,3 بليون دولار - 18,4 بليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني استخدمت بشكل رئيس لإعادة الإعمار (ملاحظة: مبلغ آخر مقداره 5.7 بليون دولار حصرياً للأمن ينتظر موافقة الكونغرس).
- أموال المانحين: 2,6 بليون دولار لإعادة الإعمار و 849 مليون دولار للإغاثة الإنشائية.
- الأموال العراقية: 37,1 بليون دولار، بشكل رئيسي لتشغيل الحكومة العراقية.

أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني بموجب القانون 106-108

إن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق هو حالياً أداة التمويل الأميركية لإعادة إعمار العراق، وقد أنشئ بموجب القانون العام 108-11 في 16 نيسان/أبريل 2003. صمم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق "المصروفات الضرورية للمساعدة الإنسانية في العراق وحولها ولتنفيذ أغراض قانون المساعدة الأجنبية لعام 1961 لإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق"، وبلغ تمويله في البداية 2,4 بليون دولار، واستخدم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول) لمشاريع حددت مباشرة بعد آثار عملية الحرية العراقية، وبالمقارنة مع ذلك كان صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني أكبر من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول بسبع مرات، وصمم لتلبية متطلبات إعادة إعمار العراق الواسعة خلال صيف وخريف عام 2003.

تم إصدار القانون العام 106-108 في 6 نوفمبر (تشرين ثاني) 2003 لتوفير 18,4 بليون دولار كمساعدة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، وهذا القانون يعتبر فريداً من نوعه. يفوض هذا القانون إجمالي مبالغ تمويل لمساعدة قطاعات محددة مع قيود على تحويل الأموال بين القطاعات بدون إشعار الكونغرس. يقيد القانون كذلك الأموال المخصصة لخمس وزارات أو وكالات: وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية.

منذ شهر سبتمبر (أيلول) 2004 حدث عدد من جهود إعادة البرمجة الرئيسية، ومنذ 30 سبتمبر (أيلول) 2004 نقلت أول إعادة برمجة رئيسية 1,94 بليون دولار أميركي من قطاع الماء وتدابير حفظ الصحة العامة ومبلغ 1,07 بليون دولار من قطاع الكهرباء إلى قطاع الأمن (1,8 بليون دولار) وقطاع العدل (461 مليون دولار) وقطاع التعليم (80 مليون دولار) وقطاع تطوير التوظيف الخاص (660 مليون دولار)، وأعيدت برمجة مبلغ إضافي مقداره 450 مليون دولار بكامله ضمن قطاع النفط.

في ديسمبر (كانون ثاني) 2004 أعيدت برمجة مبلغ 457 مليون دولار لتلبية احتياجات طارئة في قطاع الكهرباء (211 مليون دولار) ولتوفير إعادة إعمار للدمار بعد الحرب وإعادة تأهيل مدينة الصدر - النجف - سامراء، وقلوجة (246 مليون دولار)، وفي آذار/مارس 2005 أعيدت برمجة 832 مليون دولار لمبادرات الإدارة. تشمل مبادرات الإدارة نقوداً للعمليات وبرامج الصيانة في مختلف معامل الطاقة والمياه وأعمال عاجلة في قطاعي الكهرباء والنفط وزيادة التكلفة التي تحملها مقاولو التصميم والبناء.

يلخص الجدول 1-4 الجهود الرئيسية لإعادة برمجة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني

جهود إعادة البرمجة الرئيسية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني		
التاريخ	المبلغ	القطاعات
سبتمبر (أيلول) 2004	3.46 بليون دولار	الماء والكهرباء للأمن والعدل والتعليم والتنمية الخاصة، أعيدت برمجة قطاع النفط داخلياً.
كانون الأول/ديسمبر 2004	457 مليون دولار	إعادة برمجة قطاع الكهرباء، دمار المعركة في الفلوجة، مدينة الصدر، النجف، سامراء
آذار/مارس 2005	832 مليون دولار	إيجاد وظائف، العمليات والصيانة للماء والطاقة، والكهرباء والنفط، وزيادة التكلفة للمقاولين
الإجمالي		4,749 بليون دولار
ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً		

الجدول 1-4

يلخص الجدول 2-4 إجمالي المبالغ الحالية والتعهدات والالتزامات والمصروفات المقابلة لها. تم توزيع مبلغ يزيد قليلاً عن 10 بليون دولار (56.3%) من الأموال على مشاريع البناء، ومبلغ 6 بليون دولار (33.8%) على مشاريع غير خاصة بالبناء. فيما يلي المبالغ الإجمالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في 30 آذار/مارس 2005:

- 17,4 بليون دولار (94.6%) تم توزيعه.
- 16,2 بليون دولار (87,9%) تم الالتزام به.
- 12,00 بليون دولار (65,3%) تم ربطه كضمان.

- 4,2 بليون دولار (22,8%) تم صرفه.

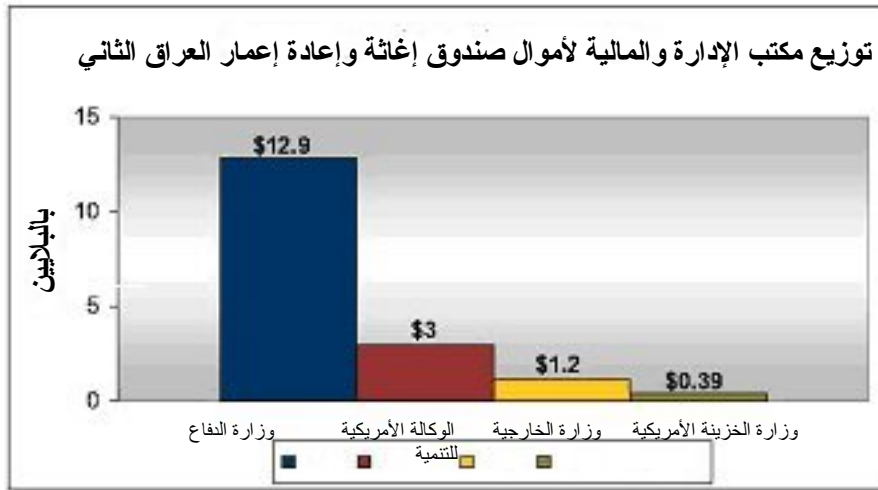
يبين الشكل 1-4 المبالغ الإجمالية الحالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني



الشكل 1-4

خصص مكتب الإدارة والموازنة الأموال التالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني:

- وزارة الدفاع، 12,9 بليون دولار (69,7% من الإجمالي البالغ 18,4 بليون دولار).
 - الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 3,00 بليون دولار (16,1%).
 - وزارة الخارجية، 1,2 بليون دولار (6,4%).
 - وزارة الخزانة، 39 مليون³ دولار (0,2%).
- يبين الشكل 2-4 كيف وزع مكتب الإدارة والميزانية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني



الشكل 2-4

يبين الملحق (ب) توزيعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني حسب الوكالة:

وضع برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني في 30 آذار/مارس 2005 (بالملايين)					
القطاع	خطة الصرف لتقرير 2207	موزعة	ملتزم بها	مربوطة كضمان	مصرفة
الأمن وفرض القانون	\$5.045	\$5.045	\$4.585	\$3.822	\$1.742

936	2.803	3.902	4.078	4.369	قطاع الكهرباء
97	973	1.753	1.770	2.279	الموارد المائية وتدابير حفظ الصحة العامة
506	1.435	1.725	1.952	1.952	العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني
221	1.005	1.562	1.701	1.701	البنية التحتية للنفط
438	762	777	835	843	تطوير قطاع التوظيف الخاص
54	451	759	687	786	العناية الصحية
61	321	485	513	513	مشاريع النقل والاتصالات
67	251	283	379	379	التعليم واللاجئون والحقوق الإنسانية والحكم
58	186	340	355	359	الطرق والجسور والبناء
29	29	29	29	213	المصروفات الإدارية
\$4.209	\$12.038	\$16.200	\$17.443	\$18.439	الإجمالي حسب القطاع
1.951	6.932	10.067	10.378	11.306	مشاريع بناء
1.949	4.432	5.380	6.232	6.301	مشاريع غير متعلقة بالبناء
309	668	753	832	832	الديمقراطية
\$4.209	\$12.038	16.200	\$17.443	\$18.439	الإجمالي حسب البرنامج
ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً. ملخص إجمالي المبالغ متأثر بالاختصارات.					

الجدول 2-4

المصروفات التشغيلية

بموجب القانون العام 106-108، كما هو معدل، يطلب من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن المعلومات الخاصة بالمصروفات التشغيلية التي يمولها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لوكالات الحكومة الأميركية أو الوزارات المشاركة في إعادة إعمار العراق. يبين الجدول 3-4 وضع الأموال التشغيلية المستمدة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكل وكالة مع ملاحظة للأنشطة التشغيلية في العراق. يمكن تقديم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني فقط إلى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الخزانة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ولذلك فإن أية منظمة مدرجة خارج هذه الوزارات تستلم الأموال من خلال إحدى هذه المنظمات الخمس. لا يشمل هذا الجدول المصروفات التشغيلية المباشرة للبعثة.

منذ إنشاء البعثة الأميركية في العراق وتحويل سلطة الحكم في 28 حزيران/يونيو 2004 استلمت مختلف المجموعات المشاركة في إعادة إعمار العراق دعماً من موازنة البعثة الأميركية في العراق، وهذا الدعم هو خارج متطلبات تقديم التقارير للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

المصروفات (أ) التشغيلية الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لكل وكالة بالتحديد في 30 آذار/مارس (2005 بالآلاف)						
السنة المالية 2004	السنة المالية 2004	السنة المالية 2004	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005	السنة المالية 2005	الوكالة
مربوطة	مربوطة	مربوطة	مربوطة	مربوطة	مربوطة	
مصرفية	مصرفية	مصرفية	مصرفية	مصرفية	مصرفية	
\$52.156	\$150.544	\$150.544	\$52.540	\$9.057	\$9.057	وزارة الدفاع (ب)
\$6.408	\$9.326	\$12.576	\$251	\$36	\$47	سلح الهندسة للجيش الأميركي
\$977	\$2.991	\$2.991	\$0	\$0	\$0	وزارة الخزانة
-	-	-	\$1.460	\$1.460	\$2.600	وزارة الأمن المحلي (د)
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة العدل (هـ)
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة الخارجية
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة النقل
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة التجارة
\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	\$0	وزارة الزراعة
صندوق	صندوق	صندوق	صندوق	صندوق إغاثة	صندوق	

إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مخصصة	إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مخصصة
\$36.003	\$38.674	\$38.674	\$62.389	\$86.598	\$99.920	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (و)
ملاحظة: هذه هي البيانات الدقيقة كما تم استلامها من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ولم تتم مراجعتها أو التحقق منها أو تدقيقها رسمياً.						
(أ) لا تشمل المصروفات التشغيلية هذه المصروفات التشغيلية المباشرة للبعثة.						
(ب) المصروف التشغيلي للسنة المالية 2005 لوزارة الدفاع هو إعادة تأهيل مبنى، وسيعاد تصنيفه كأصل إعادة إعمار في عام 2007.						
(ج) تشمل المصروفات للسنة المالية 2005 أموال دفعت من السنة المالية 2004 مربوطة كضمان.						
(د) ستقوم وزارة الأمن المحلي بتقديم التقارير حول المصروفات التشغيلية في الربع الثالث من عام 2005.						
(هـ) قدمت وزارة العدل تقاريرها حول أموالها التي لا تخص سنة معينة في أعمدة السنة المالية 2004.						
(و) قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقاريرها حول المعلومات حسب نوع الصندوق، وليس حسب السنة المالية.						

الجدول 3-4

منذ أن تم تكوين المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة تتبع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المصروفات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة. تم دعم العمليات اليومية لسلطة الائتلاف المؤقتة من نيسان/أبريل إلى 6 نوفمبر (تشرين ثاني) 2003 مبدئياً من قبل صندوق حرية العراق الذي أنشئ بموجب القانون العام 108-11 في نيسان/أبريل 2003، ومنذ 28 شباط/فبراير 2005 تم تخصيص 573,3 مليون دولار وربط 568,2 مليون دولار كضمان ودفع 507,6 مليون دولار، ومن 6 نوفمبر (تشرين ثاني) 2003 إلى 28 حزيران/يونيو 2004 تم تمويل عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 106-108. عندما بدأت البعثة الأميركية في العراق العمل وتحمل مكتب إدارة إعادة إعمار الطرق مهام سلطة الائتلاف المؤقتة تم تحويل 105.75 مليون دولار من مخصصات سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 106-108 إلى وزارة الخارجية لتمويل هذه العمليات. تم إدخال وضع هذا الأموال المحولة في الجدول 4-4 الذي هو تحديث لوضع تلك الأموال في 30 آذار/مارس 2005. فوض الكونغرس كذلك تمويل عمليات المفتش العام - سلطة الائتلاف المؤقتة (الآن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق) بمبلغ 75 مليون دولار من عمليات الدفاع الشاملة لعام 2004 ومخصصات العمليات والصيانة.

وضع التمويل الإضافي لإعادة إعمار العراق، القانون العام 106-108 في 30 آذار/مارس 2005 (بالملايين)					
المصدر	مخصصة	موزعة	ملتزم بها	مربوطة كضمان	مصروفة
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني	\$18.439	\$17.443	\$16.200	\$12.028	\$4.209
سلطة الائتلاف المؤقتة - العمليات	768.8	786.8	768.8	757.6	670.1
مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (أ)	129.5	129.5	129.5	104.9	72.6
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	75.0	75.0	25.0	25.9	15.4
الإجمالي	\$19.412.3	\$18.416.3	\$17.173.3	\$12.916.4	\$4.967.1
ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً.					
(أ) تشمل 23,8 مليون دولار توزيعات لأغراض تقديم التقارير المتوقعة.					

الجدول 4-4

الأموال المخصصة الأميركية الأخرى

قدم القانون العام 11-108 أموالاً مخصصة أميركية أخرى لإعادة إعمار العراق، كما قدم القانون العام 108-287 أموالاً لجزء من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

القانون العام 11-108

في نيسان/أبريل 2003 أصدر الكونغرس القانون العام 11-108 لتمويل جهود الحرب في العراق ولتخصيص الأموال لبداية جهود إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما أنشأ هذا القانون "صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية" للمصاريف الضرورية، في العراق وحوله، من أجل معالجة الحالات الطارئة الخاصة بإطفاء الحرائق وإصلاح الدمار في مرافق النفط والبنية التحتية ذات العلاقة، والمحافظة على قدرة توزيع". أنشأ القانون العام 11-108 كذلك صندوق حرية العراق من أجل "مصاريف إضافية للعمليات الحربية الجارية في العراق... وعمليات الاستقرار... والتكاليف الأخرى". قدم هذا الصندوق المصاريف التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة، وتم تحويل 300 مليون دولار إلى صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية، ومول القانون كذلك أنشطة إغاثة وإعادة إعمار إضافية من قبل وزارة الخارجية (66 مليون دولار) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (412 مليون دولار)، وكانت الأموال للالتزامات حتى 30 سبتمبر (أيلول) 2004.

مول القانون العام رقم 11-108 العمليات اليومية لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى أن تم إصدار القانون العام رقم 106-108 في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) 2003، وبالرغم من أن سلطة الائتلاف المؤقتة أوقفت عملياتها في 28 حزيران/يونيو 2004 فإن التزامات الدفع التعاقدية الناجمة من عقود منحها سلطة الائتلاف المؤقتة أثناء فترتها لا زالت يتم الوفاء بها، ومعظم الأموال (55%) المخصصة في القانون العام 11-108 تم استخدامها لإعادة تأهيل البنية التحتية العراقية، بشكل رئيسي إنتاج النفط وتوليد الكهرباء، وتشمل الاستخدامات الرئيسية الأخرى الإغاثة ومبادرات الحكم والخدمات الصحية والاجتماعية.

وضع المخصصات الإضافية، القانون العام 11-108 في 31 آذار (مارس) 2005 (بالملايين)				
المصدر	الوكالة	موزعة	مربوطة كضمان	مصرفية
صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية	وزارة الدفاع	\$802.0	\$800.6	\$685.6
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	1.818.6	1.818.3	1.534.2
	وزارة الدفاع – صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول	518.3	518.3	490.1
	وزارة الخارجية	125.4	125.4	115.4
	وزارة الخزينة	6.0	6.0	4.6
	الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية	5.0	5.0	1.2
	المجموع الفرعي	2.473.3	2.473.0	2.145.6
	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	412.1	410.5	380.1
غير متعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والقانون العام 11-108	وزارة الخارجية	66.0	66.0	60.4
	المجموع الفرعي	478.1	476.5	440.5
	سلطة الائتلاف المؤقتة – العمليات	59.3.4	568.2	507.6
صندوق حرية العراق	الجيش العراقي الجديد	51.2	51.2	49.6
	المجموع الفرعي	644.6	619.4	557.2
الإجمالي				
		\$4.398.0	\$4.369.5	\$3.828.9

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً

الجدول 5-4

يبين الجدول 5-4 وضع أموال القانون العام 11-108 حسب الوكالة، ويبين الجدولان 4-6، 4-7 وضع القانون العام 11-108 حسب البرنامج والهدف.

وضع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول للقانون العام 11-108 حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 28 شباط/فبراير 2005 (بالملايين)			
الوكالة	اسم البرنامج	موزعة	مربوطة كضمان
أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول			
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	استعادة البنية التحتية الهامة	\$1.124.3	\$1.124.3
	تحسين كفاءة ومساءلة الحكومة	174.7	173.2
	المساعدة الغذائية: مكتب الغذاء للسلام	160.0	122.8
	دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	118.5	104.3
	الإغاثة: مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية	72.2	61.9
	مكتب مبادرات الانتقال	70.0	68.3
	توسعة الفرصة الاقتصادية	65.9	64.0
	دعم وتطوير البرامج لمنطقة الخليج	18.0	17.5
	المصروفات الإدارية	15.0	14.0
	المجموع الفرعي	1.818.6	1534.2
	استعادة كهرباء العراق	300.0	299.5
وزارة الدفاع	استعادة نفط العراق	166.0	161.0
	شبكة الاستجابة الأولى	52.3	29.6
	المجموع الفرعي	518.3	490.1
	برامج الشرطة/السجون	61.5	56.2
وزارة الخارجية	جهود الإغاثة	27.0	26.6
	فرض القانون	24.6	20.4
	إزالة الألغام الإنسانية	12.3	12.3
	المجموع الفرعي	125.4	115.5
الخزنة	المساعدة الفنية	6.0	4.6
	المجموع الفرعي	6.0	4.6
الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية	المساعدة الفنية / التدريب	5.0	1.2
	المجموع الفرعي	5.0	1.2
إجمالي أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول		\$2.473.3	\$2.145.6
ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً			

الجدول 6-4

وضع صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية للقانون العام 108-11 والأموال التي ليست لها علاقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب البرنامج وحسب الأهداف الاستراتيجية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 31 آذار/مارس 2005 (بالملايين)				
الوكالة	اسم البرنامج	موزعة	مربوطة كضمان	مصرفية
أموال صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية				
وزارة الدفاع	استعادة نفط العراق	\$802.0	\$800.6	\$685.6
إجمالي أموال صندوق معالجة أخطار الموارد الطبيعية				
\$685.6				
أموال غير متعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول				
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	المساعدة الغذائية: مكتب الغذاء للسلام	\$138.2	\$136.7	\$114.0
	وزارة الزراعة الأميركية (أ)	106.8	106.8	106.8
	استعادة البنية التحتية الهامة	51.6	51.6	51.6
	دعم التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية	34.0	34.0	34.0
	الإغاثة: مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية	33.4	33.3	26.3
	المصروفات التشغيلية	23.7	23.7	23.0
	دعم وتطوير البرامج لمنطقة الخليج	10.5	10.5	10.5
	تحسين كفاءة ومساءلة الحكومة	8.9	8.9	8.9
	توسعة الفرصة الاقتصادية	5.0	5.0	5.0
	المجموع الفرعي	412.1	410.5	380.1
وزارة الخارجية	دعم الائتلاف	66.0	66.0	60.4
	المجموع الفرعي	66.0	66.0	60.4
إجمالي الأموال غير المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني				
\$440.5				
\$478.1				
\$476.5				

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً
(أ) الأموال المخصصة لوزارة الزراعة الأميركية، وبعد ذلك حولت إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

الجدول 4-7

برامج مساعدة القادة

لعبت برامج المساعدة العسكرية دوراً حيوياً في إعادة إعمار العراق، ومع ما يملك القادة المحليون من قدرة على الأمن فإنهم يستطيعون تطوير العلاقات والفهم اللازمين للبدء في مشاريع حاسمة. تم تمويل برنامج الاستجابة السريعة للقادة مبدئياً بالموجودات العراقية (الموجودات المصادرة وأموال صندوق تنمية العراق)، واستلم برنامج الاستجابة السريعة للقادة أول أمواله الأميركية المخصصة في نوفمبر (تشرين ثاني) 2000 بتمرير القانون 108-106، وهناك برنامج القادة للإغاثة وإعادة الإعمار، وهو برنامج مشابه يستخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إضافة إلى ذلك مولت الحكومة العراقية المؤقتة برنامجاً معادلاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة.

برامج الاستجابة الطارئة للقادة

إن برنامج الاستجابة الطارئة للقادة هو برنامج يستطيع قادة الائتلاف العسكريون استخدامه بسرعة لتوجيه الأموال لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثة وإعادة الإعمار في مناطق مسؤوليتهم الجغرافية، وحيث أن برنامج الاستجابة الطارئة للقادة مستثنى من لائحة الامتلاك الفيدرالية فإن مشاريعه صغيرة نسبياً. أقل من 500000 دولار - وهو يلبي أنواع الاحتياجات التالية:

- إصلاح وتجديد خطوط الماء والصرف الصحي.
- تنظيف الطرق السريعة بإزالة الأوساخ والأنقاض.
- نقل الماء إلى القرى البعيدة.
- شراء المعدات لمخاطر الشرطة المحلية.
- رفع مستوى المدارس والعيادات.
- شراء التجهيزات المدرسية.
- إزالة المعدات الحربية من الأماكن العامة (بما في ذلك المدارس).
- تجديد الملاعب ومراكز الشباب والمكتبات ومرافق الترويح الأخرى والمساجد.

استلم برنامج الاستجابة الطارئة للقادة أموالاً أميركية في السنة المالية 2004 تبلغ 140 مليون دولار، وابتداءً من آذار/مارس 2005 استلم البرنامج 368 مليون دولار من أموال السنة المالية 2005، وتستخدم مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقادة للمشاريع التي هي:

- ذات نطاق صغير.
- منخفضة التكلفة.
- قصيرة الأجل.
- موجهة نحو التوظيف.
- طارئة.
- ذات رؤيا واضحة.

للاطلاع على ملخص لمصروفات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة أنظر الجدول 4-8، ويقدم الجدول 4-9 لمحة عن مشاريع مختارة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة ممولة من قبل المخصصات الأميركية، وقطاع صغير من هذه المشاريع يموله صندوق تنمية العراق.

إجمالي مبالغ برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في العراق للسنة المالية 2005 في نيسان/أبريل 2005			
الموجودات المصادرة	إجمالي أموال البرنامج	الأموال المتراكمة المربوطة كضمان	الأموال المتراكمة المدفوعة
\$177.645.1	\$177.280.923	\$176.245.139	
140.000.000	139.837.121	124.172.607	
القانون العام 106-108			
الأموال الأميركية المخصصة بموجب القانون العام 287-108			
369.474.004	360.289.062	350.426.149	
صندوق تنمية العراق			
\$1.055.119.175	\$907.190.298	\$740.679.076	الإجمالي

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً

الجدول 4-8

مشاريع مختارة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة حسب النوع في نيسان/أبريل 2005			
نوع البرنامج	إجمالي المشاريع	المشاريع المنجزة	الأموال المقدرة
الزراعة والري	226	178	\$22.333.258
أنشطة البنية التحتية المدنية	753	577	35.572.422
الإدارة الاقتصادية والمالية	251	178	16.373.744
التعليم	1157	872	56.410.294
الكهرباء	276	686	34.116.470
العناية الصحية	416	272	27.926.758
القانون والحكم	1352	1151	70.014.868
النفط	24	5	6.813.114
المساعدات الإنسانية الأخرى أو إعادة الإعمار	1157	928	46.226.124
الاتصالات	49	27	5.464.732
النقل	506	290	59.346.451
الماء وتدابير حفظ الصحة العامة	1012	683	195.313.461
الإجمالي	7.179	5.360	\$575.911.696

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً.

الجدول 4-9

برنامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار وبرنامج الحكومة العراقية المؤقتة للمساعدة العسكرية لإعادة الإعمار

استجابة لطلب عراقي لإيجاد مشابه لمنح الحكومة العراقية المؤقتة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة تم إنشاء برنامج منفصل هو برنامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار، وتم تمويل هذا البرنامج من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني والذي يتطلب الالتزام بلائحة الامتلاك الفيدرالية. قامت الحكومة العراقية المؤقتة (الآن الحكومة العراقية الانتقالية) مبدئياً بتمويل البرنامج بمبلغ 86 مليون دولار استجابة لطلب أميركي، وتمت زيادته بمبلغ إضافي مقداره 50 مليون دولار في 30 كانون الأول/ديسمبر 2004. حددت مبدئياً الأموال الأميركية المماثلة لبرنامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار بمقدار 86 مليون دولار، على أنه تم تعديل ذلك إلى 84 مليون دولار في شباط/فبراير 2005. يجب اختيار مشاريع الحكومة العراقية الانتقالية من قائمة مشاريع معتمدة متفق عليها من قبل الحكومة العراقية الانتقالية والقوة متعددة الجنسيات – العراق. للاطلاع على ملخص لبيانات برنامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار كما هي في 1 نيسان/أبريل 2005. أنظر الجدول 10-4.

أموال برنامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والحكومة العراقية المؤقتة في 1 نيسان/أبريل 2005			
إجمالي أموال البرامج	الأموال المتراكمة المربوطة كضمان	الأموال المتراكمة المدفوعة	
\$ 84.000.000	\$ 76.849.447	\$ 2.104.858	برامج القادة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار
\$ 136.000.000	\$ 92.881.572	\$ 44.704.957	مشاريع الحكومة العراقية المؤقتة
\$ 220.000.000	\$ 169.731.019	\$ 46.809.815	الإجمالي

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً.

الجدول 10-4

الأموال العراقية

يمكن تقسيم أموال العراق المتوفرة لإعادة الإعمار إلى ثلاث فئات: الأموال المصادرة والأموال المستولى عليها والأموال المودعة في صندوق تنمية العراق.

- الأموال المصادرة كانت أموال الحكومة العراقية السابقة التي صادرتها قوات الائتلاف.
- الأموال المستولى عليها كانت أموالاً عراقية في البنوك الأميركية تم تجميدها بموجب أمر تنفيذي ووضعتها في الخزينة الأميركية، وفوض استخدامها لمنفعة الشعب العراقي.
- تم إنشاء صندوق تنمية العراق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة، ووافقت الأمم المتحدة على ذلك في شهر أيار/مايو 2003. يحتوي صندوق تنمية العراق على العائدات من مبيعات النفط العراقي والموجودات المعادة من الولايات المتحدة والدول الأخرى، وودائع من أموال لا يوجد عليها رهن أو امتياز لبرنامج النفط مقابل الغذاء. منذ أن تم تحويل سلطة الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة في 28 حزيران/يونيو 2004 يمكن فقط تقدير إجمالي الودائع لصندوق تنمية العراق لأن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لا يمكنه الوصول إلى المعلومات حول وضع أموال صندوق تنمية العراق التي هي حالياً تحت سيطرة الحكومة العراقية الانتقالية، ولا يتوفر إجمالي لأموال صندوق تنمية العراق المربوطة كضمان والمدفوعة، وأموال صندوق تنمية العراق في الموازنة القومية العراقية هي بشكل رئيسي من مبيعات النفط الحالية.

الأموال المصادرة

صادرت قوات الائتلاف العسكرية أموالاً مقدارها 926.7 مليون دولار من الحكومة العراقية السابقة، ومن ناحية عملية تم تخصيص كافة الأموال المصادرة. تدل الأنظمة المحاسبية لتمويل الدفاع وخدمة المحاسبة الحالية أنه تم ربط 890.1 مليون دولار كضمان، وتم صرف 844.1 مليون دولار حتى 31 آذار/مارس 2005، ولم يقم مسؤولو المحاسبة في الجيش الأميركي بإجراء مطابقة أو تدقيق كامل لإجمالي الأموال المصادرة. تم استخدام معظم الموجودات المصادرة بشكل رئيسي لما يلي:

- تصليحات ومساعدة إنسانية غير متعلقة بالوزارات.
- عمليات الوزارات العراقية.
- البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة (أو برنامج الاستجابة الثالث).
- برنامج الاستجابة الطارئة للقادة.
- منتجات الوقود (الديزل، زيت التدفئة ... إلخ) للشعب العراقي.

للإطلاع على قائمة تفصيلية لاستخدامات الأموال المصادرة أنظر الملحق (ج)

الأموال المستولى عليها

استجابة لقرار الأمم المتحدة الذي صدر بعد حرب الخليج الأولى جمدت الولايات المتحدة الموجودات العراقية (UNSCR 661)، أغسطس (آب) 1990 بموجب الأمر التنفيذي الرئاسي 12817 بتاريخ 23 أكتوبر (تشرين أول) 1992. استولى الأمر التنفيذي الرئاسي 13290 بتاريخ 20 آذار/مارس 2003 الأموال المجمدة لاستخدامها في العراق. وفي 31 آذار/مارس 2005 تم تحويل 1.724 بليون دولار لاستخدامها في العراق، وفي 31 آذار/مارس 2005 تم ربط 1.703 بليون دولار (98.8%) كضمان، وتم صرف 1.687 بليون دولار (97.9%) حسب السجلات المحاسبية للجيش الأميركي. تدل السجلات الحالية لمراقب مجموعة دعم المنطقة المشتركة في بغداد أنه تم احتساب كافة الأموال باستثناء 0.4 مليون دولار في 31 آذار/مارس 2005، وتم استخدام الأموال المستولى عليها بشكل رئيسي لما يلي:

- رواتب وتقاعد ودفعات الإغاثة الفردية للموظفين المدنيين العراقيين.
- العمليات العسكرية العراقية.
- الإصلاح وإعادة الإعمار.

للإطلاع على قوائم أكثر تفصيلاً للمصروفات من الأموال المربوطة كضمان أنظر الملحق (د).

بالرغم من أن معظم الموجودات المجمدة العراقية تم الاستيلاء عليها وإرسالها إلى العراق فقد بقي رصيد مقداره 396.6 مليون دولار، وحولت الحكومة الأميركية 208.6 مليون دولار إلى صندوق تنمية العراق، ووضعت جانباً 128 مليون دولار للأحكام الصحيحة، ومبلغ الموجودات المجمدة الباقية في الولايات المتحدة هو حالياً

44.9 مليون دولار (من 60 مليون دولار) وذلك إلى حد كبير بسبب مطابقة الموجودات الملموسة العراقية المجمدة.

صندوق تنمية العراق

تم إنشاء صندوق تنمية العراق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموافقة الأمم المتحدة في أيار/مايو 2003 ليكون بمثابة الإدارة المالية الرئيسية لتوجيه الإيراد من مبيعات النفط العراقية، وودائع برنامج النفط مقابل الغذاء الخالي من الرهن أو الامتياز والموجودات العراقية المعادة لإغاثة وإعادة إعمار العراق.

عندما تولت الحكومة العراقية المؤقتة سلطة الحكم تم تحويل المسؤولية عن الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق إلى رئيس البعثة في 28 حزيران/يونيو 2004، ونتيجة لذلك لم يعد يتوفر للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار الطرق إمكانية الوصول أو رؤيا لوضع حساب صندوق تنمية العراق لما يزيد عن الجزء المفوض لصندوق تنمية العراق من قبل وزير المالية العراقي لتقوم الحكومة الأميركية بدفعه مقابل العقود الممولة من صندوق تنمية العراق والممنوحة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. منذ تقدير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإجمالي إيرادات صندوق تنمية العراق في شهر ديسمبر (كانون الثاني) بمقدار 30.098 بليون دولار تم تحقيق إيرادات نفط إضافية مقدارها 4.38 بليون دولار في 30 آذار/مارس 2005، وهذا يجعل الإيرادات المقدرة لصندوق تنمية العراق تبلغ 34,478 بليون دولار، ولا يتوفر إجمالي لمبالغ الالتزامات والمدفوعات لصندوق تنمية العراق.

الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق

قبل تحويل سلطة الحكمة إلى الحكومة العراقية المؤقتة تم تفويض إدارة العقود الممنوحة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة من أموال صندوق تنمية العراق إلى الحكومة الأميركية، وتم إنشاء حساب فرعي منفصل "بنك العراق المركزي/صندوق تنمية العراق/انتقالي" في بنك الاحتياط الفيدرالي لنيويورك لتمكين الدفع عن عمل هذه العقود. إضافة إلى أموال بنك الاحتياط الفيدرالي تم تزويد النقد لتمكين الدفع في العراق لتلك المشاريع التي تتطلب هذا الأسلوب من الدفع.

في 15 حزيران/يونيو 2004 عين وزير المالية العراقي مدير مكتب إدارة البرامج، حالياً مكتب المشاريع والعقود، وذلك لإدارة وإجراء الدفعات عن عقود صندوق تنمية العراق التي:

- تم الدخول بها قبل 28 يونيو (حزيران) 2004.
- لم يتم ضمانها بخطاب اعتماد.
- لم تزد عن حد 800 مليون دولار.

قصد بهذا الحد المبدئي أن يكون خطوة أولى نحو ضمان استمرار تنفيذ هذه العقود لأنه كان من المعروف أن المسؤولية الكلية ستزيد إلى حد كبير عن هذا المبلغ، وقد زادت وزارة المالية المبلغ المزود إلى الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق لمواجهة التزامات العقود حسب اختيارها.

يبين الجدول 4-11 حدود الدفعات التي تمت زيادتها

إداعات الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق كما هي في آذار/مارس 2005 (بالملايين)		
التحويل/الإيداع	التاريخ	المبلغ
نقد في الصندوق	28 حزيران/يونيو 2004	217.7 دولار
رصيد بداية المدة/تحويل	28 حزيران/يونيو 2004	800
تزويد إضافي	20 أيلول/سبتمبر 2004	400
تزويد إضافي	23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004	800
تزويد إضافي	24 كانون الثاني/ديسمبر 2004	800
الإجمالي		3.017.7 دولار

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً

الجدول 4-11

تم الاحتفاظ بمبلغ 217.7 مليون دولار من نقد صندوق تنمية العراق التي كانت في عهدة مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة عندما حول الحكم إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وذلك لدفع التزامات صندوق تنمية العراق،

وتم تحويل أموال إضافية عراقية قيمتها 86 مليون دولار من خلال الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق إلى الوحدات العسكرية الأميركية لتمويل منحة مماثلة من قبل الحكومة العراقية المؤقتة، وتم تنفيذ هذا التحويل من أجل سهولة دفع العملة، وليس جزءاً من تنفيذ عقود الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق.

في ديسمبر (كانون ثاني) 2004 قدرت المطلوبات التي لم تسدد بعد للحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق بمبلغ 3.5 بليون دولار، وبسبب المبلغ الذي مقداره 3,017 بليون دولار المزود من قبل الحكومة العراقية المؤقتة فقد أوجد هذا مطلوباً غير ممول مقداره 486.8 مليون دولار، وحسب تقرير الجزء 2207 لوزارة الخارجية الصادر في نيسان/أبريل 2005 تم تعديل هذا المطلوب إلى 42 مليون دولار في آذار/مارس 2005.

يبين الجدول 4-12 وضع أموال صندوق تنمية العراق في نهاية آذار/مارس 2005.

وضع أموال الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق في آذار/مارس 2005 (بالملايين)		
مصدر الأموال	البنك	النقد
رصيد أول المدة	\$800.0	\$217.7
أموال إضافية للحكومة العراقية المؤقتة	2.000.0	0
الفائدة المكتسبة	5.6	0
الإجمالي	\$2.805.6	\$217.7
استخدامات الأموال	البنك	النقد
مخصص ومدفوع	\$1.851.3	\$117.3
مخصص وغير مدفوع	954.3	100.4
غير مخصص	0	0
الإجمالي	\$2.805.6	\$217.7

ملاحظة: لم تتم مراجعة أو تدقيق البيانات رسمياً

الجدول 4-12

الأموال العراقية المعادة المحتملة الأخرى

مع تحويل سلطة الحكم في 28 حزيران/يونيو 2004 تولت الحكومة العراقية المؤقتة المسؤولية الرئيسية لطلب الاستعادة على نطاق العالم بموجب قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالموجودات التي تم تجميدها كرد فعل على الأعمال السابقة للحكومة العراقية السابقة. تستمر الحكومة الأميركية في مساعدة الحكومة العراقية الانتقالية بشكل نشط في جهود بحثها واستعادتها، إلا أنه ليس لها إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بأرصدة الموجودات المستردة.

برنامج النفط مقابل الغذاء

قايض برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة النفط العراقي مقابل البضائع والخدمات (الغذاء بشكل رئيسي) لتخفيف المعاناة بسبب حظر الأمم المتحدة على النفط العراقي. بدأت عملية مبيعات برنامج النفط في كانون الأول/ديسمبر 1996 وحدثت آخر مبيعاته النفطية في آذار/مارس 2003 – مباشرة قبل بدء عملية حرية العراق. توقف توزيع الغذاء أثناء الأعمال العدائية، وفي 22 أيار/مايو 2003 رفعت الولايات المتحدة عقوباتها وأعطت برنامج النفط مقابل الغذاء ستة أشهر لإنهاء عملياته، وفي 21 نوفمبر (تشرين ثاني) 2003 انتهى رسمياً برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة.

يحتوي التقرير الفصلي لشهر كانون الثاني/يناير 2005 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على معلومات مالية مفصلة حول إيرادات ومصروفات برنامج النفط مقابل الغذاء من كانون الأول/ديسمبر 1996 حتى كانون الأول/ديسمبر 2002، وفي آذار/مارس 2005 أصدرت الأمم المتحدة بيانات مالية غير مدققة للسنة التقويمية 2004 ولكن ليس للسنة التقويمية 2003، وهذا الحذف يحول دون إجراء مزيد من التحليل الأساسي لأن الأنشطة في عام 2003 شملت عمليات إيراد وصرف حيوية، وينتظر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن تصدر الولايات المتحدة معلومات تشغيلية لعام 2003.

يحول برنامج النفط مقابل الغذاء الفائض من الأموال غير الملتزم بها لبرنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق تنمية العراق عندما تصبح المبالغ المربوطة كضمان سابقاً متوفرة عندما تنتهي مدة كتب الاعتماد غير المنفذة. في 30 حزيران/يونيو 2004 تم تحويل 8.6 بليون دولار إلى صندوق تنمية العراق من برنامج النفط مقابل

الغذاء (8.1 بليون دولار بينما كان تحت سيطرة الولايات المتحدة)، وبذلك أصبحت الحكومة العراقية المؤقتة مسؤولة الآن عن الإشراف على عقود برنامج النفط مقابل الغذاء. ستقرر الحكومة العراقية الانتقالية أية عقود سيسمح لها بالانتهاء بدون تنفيذ أو تنفيذها جزئياً، وأية عقود سيتم الوفاء بها بتسليم البضائع والخدمات التي دفع لها بالإيرادات السابقة لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

أموال المانحين

استجابة لمتطلبات الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق قام العديد من البلدان والمنظمات الدولية بمنح المساعدة. يتم عقد مؤتمرات دورية للمانحين لتنسيق الأنشطة الدولية، وكان أول مؤتمر في مدريد في شهر أكتوبر (تشرين أول) 2003، وآخر مؤتمر كان في طوكيو خلال الفترة 14-15 أكتوبر (تشرين أول) 2004، ومن المقرر عقد مؤتمر المانحين القادم في الأردن في أواخر فصل الربيع 2005. في مؤتمر مدريد للمانحين تعهدت دول مانحة في منظمات دولية غير أميركية بمبلغ 13,5 بليون دولار لإعادة إعمار العراق على المدى المتوسط (2004-2007). للاطلاع على قائمة شاملة لهذه التعهدات أنظر الملحق (و). تعهدت البلدان المانحة الفردية بحوالي 8 بليون دولار أميركي من أجل المساعدة الإنسانية الفورية والمساعدة الثنائية والمساعدة الموزعة دولياً.

المساعدة الإنسانية

في بداية عملية حرية العراق مباشرة قدمت مختلف البلدان ومنظمات الأمم المتحدة 849 مليون دولار كمساعدة إنسانية خلال شهر ديسمبر (كانون ثاني) 2003 (باستثناء مساعدة الولايات المتحدة وبرنامج النفط مقابل الغذاء)، ولم تحسب هذه المساعدة كجزء من مبالغ إعادة الإعمار التي تم التعهد بها خلال مؤتمر مدريد للمانحين.

المساعدة الثنائية

يتم تقديم المساعدة الثنائية للمشاريع من البلد المانح إلى الشعب العراقي أو إلى حكومته. في 30 آذار/مارس 2005 قدرت وزارة الخارجية أنه تم منح حوالي 1.296 بليون دولار كمساعدة ثنائية للمشاريع في العراق، وجزء كبير من هذه الأموال منحتها اليابان، وهو أكبر بلد مانح غير أميركي. يشمل التقرير للجزء 2207 لوزارة الخارجية الصادر في 5 يناير (كانون ثاني) 2005 الملامح البارزة لأنشطة البلدان المانحة الفردية.

منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق

يتم حالياً إرسال معظم المساعدة التي تعهدت بها الدول الفردية من خلال المنظمات الدولية، وقد أنشأ مؤتمر مدريد منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق لإعطاء البلدان المانحة قناة متعددة الجوانب لمساعدتها للعراق. لمنشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق صندوقان ائتمان أحدهما يديره البنك الدولي والآخر تديره مجموعة التنمية للأمم المتحدة، وصندوقا الائتمان هذان هما آليتا التسليم الرئيسيتين للمساعدة للعراق. يحتوي الملحق (هـ) على ملخص تفصيلي للالتزامات وإيداعات صندوق الائتمان الدولي موزعة حسب البلد.

يقدم الموقع على الشبكة لمنشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق <http://www.irffi.org> ثروة من المعلومات. تبلغ الالتزامات الحالية (في آذار/مارس 2005) لصندوقي الائتمان 1.06 بليون دولار: التزام البنك الدولي بمبلغ 394 مليون دولار، ومجموعة التنمية للأمم المتحدة 663.6 مليون دولار، ويبلغ إجمالي الإبداعات في هاتين المنظميتين 1.022 مليون دولار: 394.3 مليون دولار تم إيداعها في البنك الدولي، 627.8 مليون دولار تم إيداعها في مجموعة التنمية للأمم المتحدة. من أجل الاطلاع على قائمة تفصيلية لمنشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق وصناديق الائتمان التأسيسية التابعة لها أنظر الملحق (هـ) لهذا التقرير.

يوجد في موقع منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق على الشبكة بيان مفصل لمشاريع وبرامج كل من جهود صندوق الائتمان للبنك الدولي ومجموعة التنمية للأمم المتحدة. طور صندوق الائتمان لمجموعة التنمية للأمم المتحدة منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق إطار تخطيط استراتيجي منظم إلى جانب 11 "مجموعة" تعمل فيها مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة معاً تحت وكالة قادة لمجموعة في كل واحدة منها. تتوفر معلومات محدثة على الموقع على الشبكة.

بالرغم من أن إجمالي الالتزامات الحالية لمنشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق تبلغ ما يزيد قليلاً عن 1 بليون دولار فإن الدول المانحة تعهدت بأكثر من 8 بليون دولار في مؤتمر مدريد للمانحين. بالنسبة لأعلى عشرة بلدان مانحة يبلغ إجمالي الفروقات بين التزامات منشأة صندوق إعادة الإعمار الدولية للعراق وتعهدات مؤتمر مدريد 6.7 بليون دولار، ويمثل أكثر من نصف هذا المبلغ بقليل تعهد حكومة اليابان بتقديم 3.5 بليون دولار كقروض تمييزية لإعادة إعمار العراق، وهناك مبلغ آخر مقداره حوالي 1.296 بليون دولار وهو عبارة عن مساعدة ثنائية تقدمها بلدان مثل اليابان والمملكة المتحدة وإسبانيا وكندا. يأتي حوالي 2 بليون دولار كمبالغ تعهد غير محققة من ثمانية من أعلى 10 بلدان متعاهدة (باستثناء اليابان والمملكة المتحدة)، وهذه البلدان هي بشكل رئيسي من بلدان الخليج الفارسي ولها ديون كبيرة على العراق.

كانت المدة الزمنية المنطقية على تعهدات مؤتمر مدريد هي الفترة 2004 – 2007، وقد أدى التغير في سلطة الحكم في 28 (يونيو) حزيران 2004 إلى أن يبدأ العديد من بلدان الخليج الفارسي بإجراء مناقشات مع السلطات العراقية بشأن تعهداتهم في مؤتمر مدريد، ونفس بلدان الخليج الفارسي هذه هي الأصحاب الرئيسية لديون الحكومة العراقية. إن المسامحة بأكثر من 60 بليون دولار كدين عدا عن ديون نادي باريس والتي معظمها مستحقة لهذه البلدان تزيد إلى حد كبير عن التزامات المنح المتعهد بها، وقد يكون لها تأثير على مساهمتها الفورية في المنح. إضافة إلى ذلك توفر الانتخابات الأخيرة للحكومة العراقية الحالية فرصة لبلدان الخليج للبدء في إحياء علاقات شخصية قد تحفز على اتخاذ إجراءات.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرامج قروض المانحين

أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن برامج مساعدة محتملة للعراق تتراوح قيمتها بين 5.5 بليون دولار إلى 9.25 بليون دولار، والمساعدة للعراق من اليابان التي هي أكبر متبرع عدا عن الولايات المتحدة هي بشكل رئيسي على شكل قرض (5.3 بليون دولار). حالياً يقدر البنك الدولي حد إقراض مبدئي مقداره 500 مليون دولار من جمعية التنمية الدولية ومبلغ 500 مليون دولار من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية خلال السنة المالية 2004 والسنة المالية 2005. خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2004 استلم مدير البلدان في البنك الدولي طلباً كتابياً لتمويل جمعية التنمية الدولية، وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2004 قام العراق بتسوية المبالغ المتخلفة عليه للبنك الدولي، وفي 5 نيسان/أبريل 2005 كانت أي قروض للبنك الدولي على العراق لا تزال في مرحلة التفاوض.

تعهد صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدة للعراق بمبلغ مبدئي مقداره 850 مليون دولار كمساعدة في حالات الطوارئ بعد الصراع وقروض مساعدة للمتابعة مقدارها 850 مليون دولار – 1700 مليون دولار، وفي 29 سبتمبر (أيلول) 2004 وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على دفع حوالي 436.3 مليون دولار موزعة في فئات حقوق سحب خاصة⁴، وقد حدث هذا المنح المبدئي لمساعدة الطوارئ لما بعد الصراع بعد أن قام العراق بتسوية المبالغ المتأخرة عليه للصندوق البالغة 55,3 حقوق سحب خاصة (حوالي 81 مليون دولار أميركي) في سبتمبر (أيلول) 2004. إضافة إلى تسوية العراق للمبالغ المتأخرة عليه لصندوق النقد الدولي قام العراق بدفع الزيادة في حصته بموجب المراجعة العامة الحادية عشرة لصندوق النقد الدولي، حيث زادت حصة العراق من حقوق السحب الخاصة البالغة 504 مليون حقوق سحب خاصة (740.1 مليون دولار أميركي) إلى 1.19 بليون حقوق سحب خاصة (1.75 بليون دولار أميركي). كانت هذه الزيادة في الحصة مزيجاً من دفعة مقدارها 251 مليون دولار نقداً وسندات إذنية لا تحمل فائدة على الرصيد (دفعة إجمالية مقدارها 1,08 بليون دولار أميركي)، وتستطيع العراق السحب من حصتها بموافقة قيادة صندوق النقد الدولي.

بحلول عام 2009 يتوقع البنك الدولي أن يقرض مبلغاً إضافياً يزيد بمقدار 2-4 بليون دولار عن مجموعة قروضه المبدئية، إلا أن الإقراض فيما بعد سيكون "مبنياً على سيناريو متفائل للتحسينات في الاستقرار السياسي والأمني والانتعاش الاقتصادي السريع (بما في ذلك قطاع النفط) وتخفيض كريمة للديون "حسب ملاحظة الاستراتيجية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي للعراق، 14 يناير (كانون ثاني) 2004. يشارك صندوق النقد الدولي في نفس الاهتمامات، وقد لا يقدم المبلغ بكامله الذي تعهد به في مؤتمر مدريد بدون إطار اقتصاد كلي سليم والالتزام الحكومة بإصلاحات هيكلية رئيسية في موقعها.

تخفيض ديون العراق

يعتبر تخفيض ديون العراق الخارجية أمراً حيوياً بالنسبة لإعادة إعمار وصحته الاقتصادية على المدى الطويل، وكانت اتفاقية نوفمبر (تشرين ثاني) 2004 بين العراق وأعضاء نادي باريس لتخفيض ديون العراق بالبالغة 38.9 بليون دولار بمقدار 80% خطوة أولى حاسمة. تم بيان أحكام أكثر تحديداً للاتفاقية في التقرير الفصلي لشهر كانون الثاني/يناير 2005 للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدم إلى الكونغرس، والالتزام العراق بطلب معاملة مماثلة من دائنيه الخارجيين الآخرين، والغالبية العظمى لهؤلاء الدائنين الآخرين هم دائنون رسميون ثنائيو الأطراف (بشكل رئيسي دول الخليج) الذين يقدر صندوق النقد الدولي أن لهم ديوناً مقدارها 67,4 بليون دولار. بالإضافة إلى الدين العام تدين العراق بحوالي 15 بليون دولار للمصادر الخاصة، بما في ذلك البنوك التجارية، والعراق ملزم كذلك بطلب أحكام مماثلة لتلك التي وافق عليها نادي باريس من هؤلاء الدائنين. تستمر الحكومة العراقية الانتقالية حالياً ببذل جهودها للوصول إلى اتفاقيات، إلا أنه لم يتم إحراز تقدم رسمي منذ آخر موعد لنشر هذا التقرير.

مصادر واستخدامات الأموال لإيضاح بيانات إغاثة وإعادة إعمار العراق

جمع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بيانات حول مصادر واستخدامات ووضع أموال إعادة إعمار العراق من مكتب الإدارة والميزانية وخدمة تمويل الدفاع والمحاسبة والجيش الأميركي ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية والبنك الدولي. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتحليل البيانات للتأكد من أنها معقولة ومتوافقة مع مصادر البيانات، ولم يتم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بمراجعة أو تدقيق عمليات وأساليب وأنظمة الرقابة في موقعها في الوكالة أو المنظمة التي قدمت البيانات، وقد قبل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق صحة البيانات المقدمة، وهو يعتقد أن تقديم مصادر واستخدامات الأموال في هذا التقرير هو تجميع معقول لوضع أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق في 30 آذار/مارس 2005 (ما لم تتم الإشارة إلى تاريخ بديل).